

استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة المفرق للأعوام 2016-2018

2016

حقوق النشر محفوظة © لمنظمة العمل الدولية 2016
الطبعة الأولى 2016

تتمتع منشورات مكتب العمل الدولي بحماية حقوق المؤلف بموجب البروتوكول رقم 2 المرفق بالاتفاقية العالمية لحماية حقوق المؤلف، على أنه يجوز نقل مقاطع قصيرة منها بدون إذن، شريطة أن يشار حسب الأصول إلى مصدرها. وأي طلب للحصول على إذن بالاستنساخ أو الترجمة يجب أن يوجه إلى مكتب المطبوعات في منظمة العمل الدولية (الحقوق والأذونات/التراخيص)، مكتب العمل الدولي، CH-1211 Geneva 22، سويسرا، عبر البريد الإلكتروني: rights@ilo.org والمكتب يرحب بهذه الطلبات.

ويجوز للمكتبات والمؤسسات وغيرها من الجهات المستخدمة المسجلة لدى منظمات حقوق الاستنساخ أن تستنسخ هذه الوثيقة وفقاً للتراخيص الممنوحة لها لهذا الغرض. زوروا موقع www.ifrro.org للاطلاع على أسماء منظمات حقوق الاستنساخ في بلدكم.

استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة المفرق 2016-2018 / منظمة العمل الدولية- بيروت: منظمة العمل الدولية، 2016

ISBN 9789226310582; 9789226310599 (web pdf)

منظمة العمل الدولية/المكتب الإقليمي للدول العربية

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

ومسؤولية الآراء المعبر عنها في المواد أو الدراسات أو المساهمات الأخرى التي تحمل توقيعها هي مسؤولية مؤلفيها وحدهم، ولا يمثل النشر مصادقة من جانب مكتب العمل الدولي على الآراء الواردة بها.

والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما إن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

ويمكن الحصول على المطبوعات والمنتجات الرقمية الصادرة عن مكتب العمل الدولي عن طريق المكتبات الكبرى وأماكن توزيع المنتجات الرقمية أو مباشرة من خلال الاتصال بالعنوان التالي: ilo@turpin-distribution.com. لمزيد من المعلومات، يجب زيارة موقعنا على العنوان: www.ilo.org/publns أو الاتصال ilopubs@ilo.org.

وللحصول على مطبوعات مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي للدول العربية، الاتصال على العنوان التالي:
منظمة العمل الدولية/المكتب الإقليمي للدول العربية

شارع جوستينيان - القطاري

ص.ب. 11-4088، رياض الصلح 11072150

بيروت - لبنان

المطبوعات متوفرة على شبكة الإنترنت: www.ilo.org/arabstates

تمهيد

تقدّم هذه الاستراتيجية باقة خططٍ تنموية اقتصادية تسعى إلى معالجة بعض تحديات سوق العمل والناجمة عن تدفق اللاجئين السوريين إلى شمالي الأردن. وهي تهدف أيضاً إلى تعزيز نمو الأعمال وفرص العمل بتنفيذ مشاريع عملية وتحديد القطاعات الرئيسية التي يرتفع فيها احتمال خلق فرص عملٍ ملائمة وتدر المال للأردنيين واللاجئين السوريين.

وقد وُضعت هذه الاستراتيجية لتلبية احتياجات محافظة المفرق الواقعة شمال المملكة بغية معالجة أثر أزمة اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني. وهي تأتي عقب إجراء مراجعةٍ لاستراتيجيات التنمية السابقة والسياسات والخطط الوطنية، وتهدف إلى وضع منهجياتٍ تركز على التنمية في المجتمعات المضيفة الأكثر تضرراً في الأردن.

وقادت هذا المشروع لجنة التنمية الاقتصادية المحلية في المفرق والمكونة من مسؤولين حكوميين وممثلين عن أصحاب العمل والعمال فضلاً عن أكاديميين وأعضاء من المجتمع المدني.

وقد وضعت شركة To Excel وهي شركة استشارية اجتماعية واقتصادية وتنموية أردنية هذه الاستراتيجية. وزينة عقيلة من شركة To Excel هي من قامت بتصميم الاستراتيجية.

نتوجه بشكرٍ خاصٍ لهما قطاع منسقة شؤون اللاجئين السوريين في منظمة العمل الدولية في الأردن، ولماري قعوار مديرة مكتب منظمة العمل الدولية في تنزانيا وكينيا وأوغندا ورواندا وبوروندي ومقره في دار السلام على ما قدمته من دعمٍ في المرحلة الأولى من إعداد الاستراتيجية، وأيضاً لدينا العقاد المسؤول الإداري والمالي في منظمة العمل الدولية في الأردن لدعمها لسير العملية.

استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية
لمحافظة المفرق

للعوام 2016-2018

(القسم الأول): تقرير عرض وتحليل الواقع الاقتصادي لمحافظة المفرق

2016

فهرس المحتويات

1. مقدمة	9
1.1 مفهوم التنمية الاقتصادية وأهميتها	9
1.2 أهداف استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة المفرق	10
1.3 منهجية اعداد استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة المفرق	11
2. واقع حال سوق العمل في الأردن	14
2.1 واقع التشغيل على المستوى الوطني	14
2.2 اطار السياسات على المستوى الوطني	15
2.3 اطار التطبيق المحلي للسياسات	18
القسم الأول: عرض وتحليل الواقع الاقتصادي لمحافظة المفرق	19
3. محركات النمو في محافظة المفرق	20
3.1 الاقتصاد	20
3.1.1 الاحصائيات الاقتصادية	20
3.1.2 تأثير الأزمة السورية	21
3.2 الأعمال والمنشآت الاقتصادية	24
3.2.1 الطلب في سوق العمل	24
3.2.2 تأثير الأزمة السورية	28
3.3 القوى العاملة	29
3.3.1 احصائيات التشغيل	29
3.3.2 تأثير الأزمة السورية	31
3.4 التعليم والمهارات	35
3.4.1 العرض في سوق العمل	35

38	3.4.2 تأثير الأزمة السورية
39	4. قطاعات التنمية ذات الأولوية في محافظة المفرق
39	4.1 معايير اختيار القطاعات
41	4.2 القطاعات المختارة لاستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية
46	5. الفرص والتحديات لقطاعات التنمية ذات الأولوية في محافظة المفرق
46	5.1 القطاع الزراعي
46	5.1.1 الفرص
47	5.1.2 التحديات
48	5.2 قطاع النقل والتخزين
48	5.2.1 الفرص
49	5.2.2 التحديات
49	5.3 القطاع الصناعي
49	5.3.1 الفرص
50	5.3.2 التحديات
50	5.4 القطاع السياحي
50	5.4.1 الفرص
51	5.4.2 التحديات
47	6.المراجع

فهرس المحتويات

55	<u>تعريفات عامة</u>
57	<u>1. مقدمة</u>
57	1.1 أهداف استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة المفرق
58	1.2 منهجية اعداد استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة المفرق
61	<u>2. الرؤية والمبادئ التوجيهية الأساسية للاستراتيجية</u>
61	2.1 رؤية محافظة المفرق للتنمية الاقتصادية
61	2.2 المبادئ التوجيهية الأساسية
63	<u>3. هيكل استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة المفرق</u>
63	3.1 المحاور الاستراتيجية
64	3.2 الغايات والأهداف الاستراتيجية
65	3.3 مصفوفة الاطار المنطقي
66	<u>4. خطة العمل التنفيذية لاستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة المفرق</u>
80	<u>5. الخطط الوطنية والاستراتيجية المتقاطعة مع استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية للمحافظة</u>
81	5.1 مصفوفة تقاطع أهداف استراتيجية التنمية الاقتصادية للمحافظة مع أهداف الخطط الوطنية والاستراتيجية الأخرى
83	5.2 مصفوفة تقاطع مبادرات استراتيجية التنمية الاقتصادية للمحافظة مع مبادرات الخطط الوطنية والاستراتيجية الأخرى
86	<u>6. مؤشرات الأداء المقترحة "للمتابعة والتقييم" لاستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية للمحافظة</u>
86	6.1 مؤشرات المستوى الثالث (على مستوى الرؤية)
86	6.2 مؤشرات المستوى الثاني (على مستوى الأهداف الاستراتيجية)
88	<u>7. المراجع</u>
89	<u>8. المرفقات</u>

1. مقدمة

1.1 مفهوم التنمية الاقتصادية وأهميتها¹

تعد التنمية بمفهومها العام عملية واعية موجهة لصياغة بناء حضاري اجتماعي متكامل يؤكد في المجتمع المحلي هويته وذاتيته وإبداعه، والتنمية بهذا المفهوم تقوم أساساً على:

- مبدأ المشاركة المجتمعية الفاعلة والإيجابية بدءاً بالتخطيط واتخاذ القرار ومروراً بالتنفيذ وتحمل المسؤوليات وانتهاء بالانتفاع من مردود مشاريع التنمية المجتمعية وبرامجها،
- وبهذا تكون التنمية تخطيطاً وتوظيفاً أمثل لجهود الجميع من أجل الصالح العام مع التركيز على القطاعات والفئات الاجتماعية التي تحتاج أكثر من سواها لتطوير قدراتها وزيادة كفاءاتها وتحسين أوضاعها.

وبحسب تعريف البنك الدولي فان عملية التنمية الاقتصادية المحلية تهدف إلى:

"بناء القدرات الاقتصادية في المناطق المحلية من أجل تطوير جودة ومستقبل الاقتصاد للجميع، وهي عملية يشترك فيها القطاع العام والخاص من أصحاب المشاريع والمجتمع المدني من خلال عملهم المشترك المتكامل، لخلق ظروف أفضل لدعم النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل".

¹ موقع مجموعة البنك الدولي، تعريف التنمية المستدامة

1.2 أهداف استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة المفرق

مع دخول الأزمة في سوريا عامها الخامس، فقد أصبح عدد السوريين في الأردن 1.4 مليون نسمة، منهم 628,175 لاجئ مسجل في مختلف مناطق المملكة ضمن بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، هذا وتوزع 134900 لاجئ في مناطق محافظة المفرق المختلفة، وبنسبة شملت ²10.48% من اجمالي اللاجئين في المملكة.

الأمر الذي أدى الى مضاعفة الأعباء على المحافظة، ومن تلك الأعباء ما تعلق بالأوضاع المالية العامة في المحافظة جراء زيادة الانفاق الحكومي لتوفير احتياجات اللاجئين بالإضافة الى ازدياد الآثار الاقتصادية السلبية المترتبة من تضخم ومحدودية الموارد المجتمعية ومنافسة في سوق العمل.

وكان من الملحوظ مدى تأثير قطاع العمل في المحافظة وخاصة في المجتمعات المستضيفة حيث ارتفعت نسبة البطالة لتصبح أعلى من المتوسط العام للمملكة وأعلى من عدد من المحافظات.

جاء العمل على تطوير "استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة المفرق" استجابة لحاجة المحافظة الداعية لمعالجة تأثير قطاع العمل وخاصة في المجتمعات المستضيفة من الأزمة السورية، وكان ذلك ضمن غايات أساسية وهي:

1. مراجعة كافة استراتيجيات التنمية السابقة والخطط الوطنية والسياسات من منظور التشغيل.
2. وضع نهج موجه بشكل أكبر نحو تنمية المجتمعات المستضيفة المتضررة للسنوات الثلاث القادمة من أجل خلق فرص عمل لهم وتعزيز انتاجيتهم ونمو الأعمال في تلك المجتمعات، من خلال منظومة من التوجهات والأهداف الاستراتيجية المنبثقة من رؤية واضحة .
3. تقديم خطة تنفيذ للسنة القادمة تتضمن مجموعة من المبادرات تهدف لتوحيد كافة الجهود المحلية الممثلة بلجنة العمل الخاصة على مستوى المحافظة لتحقيق الاستراتيجية وتعزيز قدرتها للتكيف مع الأزمة وتحقيق بعد الاستدامة.
4. وضع نهج لاستدامة عمل لجنة التنمية المحلية لضمان استمراريتها وارشادها في الأمور المتعلقة بالتطوير خاصة باستغلال الموارد وبناء العلاقات والشراكات.

² خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية، وزارة التخطيط والأمم المتحدة، 2015 وبيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

1.3 منهجية اعداد استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة المفرق

يعتمد تطوير "استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة المفرق" على منهج علمي يُستخدم لبلورة الرؤية والتوجهات والأهداف الاستراتيجية لعملية رفع القدرة الاقتصادية للمجتمعات المحلية المستضيفة للاجئين السوريين لتحمل الأوضاع الناتجة عن تأثر سوق العمل في تلك المجتمعات من خلال التركيز على احتياجات وتوقعات تلك المجتمعات، والتي سيتم تطبيقها من خلال منظومة عمل محددة من العمليات والمبادرات المجتمعية، والعمل على إيصالها إلى كافة المعنيين لتوحيد الجهود وخلق فرص للتنمية الاقتصادية المحلية المستدامة.

ستعتمد عملية إعداد "استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية" على **المنهجية** التالية:

- ✓ تجميع البيانات والتأكد من صحتها وتحليلها
- ✓ مراجعة وتحليل محتوى وثائق الخطط الاستراتيجية الوطنية والمحلية ذات العلاقة
- ✓ اللقاءات والمجموعات النقاشية مع لجنة العمل الخاصة من ممثلي المؤسسات المعنية في المحافظة

وتتضمن **مراحل اعداد** "استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية" مايلي:

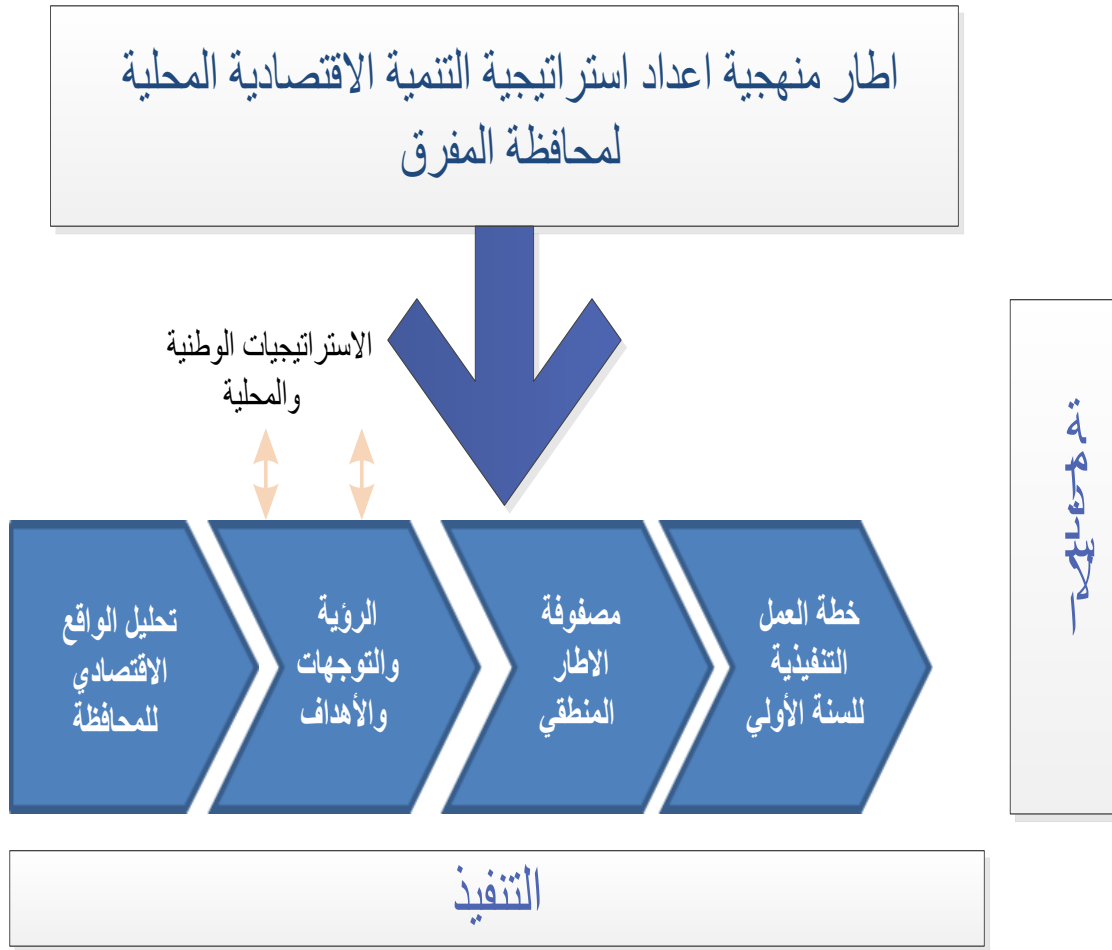
- **القسم الأول:** عرض وتحليل الواقع الاقتصادي لمحافظة المفرق (تحليل الوضع الراهن)

- تحليل محركات النمو في المحافظة من:
 - (اقتصاد، قوى عاملة، تعليم ومهارات، بيئة الأعمال)
- تحليل تأثير الأزمة السورية على محركات النمو في المحافظة
- دراسة واختيار أبرز القطاعات التي بحاجة للتطوير للمساهمة في تحقيق أهداف الاستراتيجية
- عرض عناصر الفرص والتحديات للقطاعات المختارة

- **القسم الثاني:** صياغة الاستراتيجية

- وضع الرؤية والتوجهات العامة والأهداف الاستراتيجية
- تصميم مصفوفة الاطار المنطقي
- اعداد الخطة التنفيذية للسنة الأولى لوصف المبادرات الواجب تنفيذها خلال السنة الأولى من عمر الاستراتيجية
- ربط محاور الخطة والأهداف الاستراتيجية بالاستراتيجيات الوطنية المتوافقة

رسم (1) : اطار منهجية اعداد استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة المفرق



هذا وتضمنت مراحل اعداد "استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية " الاستعانة بعدد من **مصادر البيانات** المختلفة ومن أبرزها مايلي:

بيانات وتقارير الجهات الرسمية

- بيانات دائرة الاحصاءات العامة، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومؤسسة التدريب المهني، و جامعة آل البيت
- البرنامج التنموي لمحافظة المفرق، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2013-2016
- خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية، وزارة التخطيط والأمم المتحدة، 2015
- رؤية واستراتيجية الأردن الوطنية 2025

تقارير منظمة العمل الدولية

- تقرير تأثير أزمة اللاجئين السوريين على سوق العمل في الأردن، منظمة العمل الدولية، 2014
- تأثير اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني، منظمة العمل الدولية و FAO ، 2015

تقارير المنظمات الدولية الأخرى

- تقييم احتياجات البلديات، UNDP، 2014
- أثر أزمة اللاجئين السوريين على الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للأسر في المجتمعات الأردنية المستضيفة في محافظتي اربد والمفرق، UNDP، 2013
- مراجعة تقييم الاحتياجات لتأثير الأزمة السورية، وزارة التخطيط والأمم المتحدة، 2013
- العرض والطلب في سوق العمل في المفرق، دجاني للاستشارات والوكالة الأمريكية للتنمية المحلية، 2009

تقارير أخرى

- التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للاجئين السوريين في الأردن، د.خالد الوزني، 2014
- مشروع الخارطة الاستثمارية لمحافظة الشمال، المعهد العربي للتخطيط و هيئة الاستثمار، 2014
- الأزمة السورية- تتبع ومعالجة الآثار المترتبة على التنمية البشرية المستدامة في الأردن ولبنان، نتالي بوشة، 2013
- الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، د. خالد الوزني، 2012

2. واقع حال سوق العمل في الأردن

2.1 واقع التشغيل على المستوى الوطني

تعتبر البطالة من أهم مشاكل الاقتصاد وسوق العمل الأردني حيث بقيت فوق حد 10% على مدى العقد الماضي، حتى بلغت 13.1% على المستوى العام للمملكة في عام 2013، وبالإضافة لذلك فإن الأردن يواجه مجموعة من التحديات الأخرى في سياق التشغيل تتمثل ب:³

1. مدى قدرة الاقتصاد الأردني على استحداث فرص عمل سنوية تجابه مشكلتي الفقر والبطالة،
2. استمرار تدفق العمالة الوافدة الى سوق العمل الأردني،
3. انخفاض معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة في سوق العمل الأردني،
4. الاختلال في توزيع القوى العاملة قطاعياً وتعليمياً ومهنياً،
5. ضعف مؤاتمة مخرجات النظام التعليمي والتدريبي مع احتياجات سوق العمل الفعلية مما يؤدي الى تزايد معدلات البطالة.

هذا وقدرت القوى العاملة الأردنية في عام 2013 ب 1.7 مليون شخص في كلا القطاعين المنظم وغير المنظم، ويقدر أن 37.1% فقط من السكان في سن العمل في المملكة نشيطون اقتصادياً، في حين أن 62.9% في سن العمل غير نشيطين اقتصادياً. وعند التوزيع تبعاً للجنس، يتبين أن 65% من الذكور نشيطون اقتصادياً مقابل 15% فقط من الاناث. وبالمقارنة مع المعدلات في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا فهي للذكور 76% وللانات 27%، في حين أن المتوسطات العالمية هي 77% للذكور و51% للانات.⁴ هذا وأظهرت نتائج العمالة والبطالة لعام 2013 أن حوالي 49% من اجمالي المشغولين الأردنيين مستواهم التعليمي أقل من الثانوية العامة، وبنفس الوقت فإن المتعطلين عن العمل يتركزون في تلك الفئة أيضاً (الفئة التي يقل تحصيلها العلمي عن الثانوية العامة) بنسبة بلغت 41.3% من اجمالي المتعطلين، وجاءت فئة المتعطلين ممن يحملون درجة البكالوريوس فأعلى بالمرتبة الثانية بنسبة 39.8%.⁵

وقد بدأ سوق العمل الأردني باستقبال العمال الوافدين في مطلع السبعينات وذلك لحاجة سوق العمل الى العاملين في القطاعات التي لا يرغب الأردنيون العمل بها كالزراعة والانشاءات والخدمات، ومع مرور الوقت تسارع تدفق العمالة الوافدة الى الأردن حتى بلغ عددهم في نهاية عام 2013 نحو 286,197 وافد وبحيث تشكل 19.8% من قوة العمل الأردنية.⁶

³ التقرير السنوي لوزارة العمل، 2013

⁴ رؤية واستراتيجية الأردن الوطنية 2025

⁵ التقرير السنوي لوزارة العمل، 2013

⁶ التقرير السنوي لوزارة العمل، 2013

2.2 اطار السياسات على المستوى الوطني

يتكون اطار السياسات على المستوى الوطني من قائمة مفيدة من الاستراتيجيات وتقارير السياسات التي تم تطويرها على مدى عقود. هذا وارتبطت نتائج ومخرجات عدد من السياسات والتقارير بمنظور التشغيل وتأثير الأزمة السورية وعلى رأسها:

1- خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية

2- رؤية واستراتيجية الأردن الوطنية 2025

ومن أبرز النتائج والمخرجات لتلك الخطط والاستراتيجيات:

أولاً: خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية :

أعدت خطة الاستجابة الأردنية من قبل الأمم المتحدة واطار الاستجابة الأردني للأزمة السورية المنبثق عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي في بداية عام 2015، ووضعت تلك الخطة مجموعة من التدخلات للأعوام الثلاث القادمة من أجل:⁷

1. تلبية الاحتياجات العاجلة للاجئين السوريين وفئات الأردنيين الضعيفة والمتضررة من الأزمة
2. دعم الميزانية الحكومية لتلبية الالتزامات المالية الإضافية
3. تحسين القدرات الحكومية من أجل التخطيط ووضع البرامج والتنسيق للاستجابة بشكل أكبر مرونة
4. تعزيز قدرات الحكومة في قطاعات الصحة والتعليم والعدل والمياه والصرف الصحي
5. اصلاح وتعزيز الخدمات البلدية والبنية التحتية نتيجة للزيادات في الطلب على القطاعات المتضررة وبشكل خاص (ادارة النفايات الصلبة والاسكان والبيئة والطاقة والمواصلات)
6. مضاعفة فرص العمل والعيش الكريم وتعزيز قدرات فئات الأردنيين الضعيفة على التكيف مع الأزمة
7. التعامل مع اختلال التوازن الاجتماعي وتقوية النسيج الاجتماعي داخل المجتمعات المستضيفة للاجئين السوريين

هذا وتضمنت الخطة استراتيجيات الاستجابة القطاعية لأحد عشر قطاعاً وهي:

التعليم	الطاقة	البيئة	الصحة
العدل	النقل	الحماية الاجتماعية	المأوى
الحكم المحلي والخدمات البلدية	سبل العيش والأمن الغذائي	المياه والصرف الصحي	

وحددت استراتيجيات الاستجابة القطاعية لكل قطاع هدفاً عاماً وميزانية محددة لتوفير الخدمات للاجئين ولتمكين المجتمعات المستضيفة وبحيث وصل المجموع الاجمالي لمتطلبات خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية ما يقارب **3 مليار دولار أمريكي**.

⁷ خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية، 2015

وبالنظر للقطاعات والأهداف التي قد تكون مرتبطة باستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية من قطاعات خطة الاستجابة نجد **الأهداف الفرعية الأتية للقطاع الخاص بسبل العيش والأمن الغذائي:**

- 1- خلق فرص عمل أكثر وأفضل للفئات المختلفة من النساء والذكور والانات من الشباب لغايات تمكين المجتمعات المستضيفة للاجئين السوريين بقيمة (29,300,000 دولار أمريكي).
- 2- انعاش الاقتصاد المحلي في المناطق الأكثر تأثراً بالأزمة لتوفير فرص عمل مستدامة ومرددة للدخل بقيمة (17,500,000 دولار أمريكي).

ومن **المبادرات** التي تم اقتراحها لتلك الأهداف الفرعية:

- خلق فرص عمل قصيرة المدى للأسر الأردنية المتضررة في المجتمعات المستضيفة
- دورات تدريبية لمهارات الأعمال والمهارات المهنية (التلمذة الصناعية)
- تحسين إدارة سوق العمل والامتثال لمعايير العمل الوطنية، جنباً إلى جنب مع وزارة العمل
- دعم إنشاء ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستهدفة للأسر الأردنية الضعيفة
- تسهيل التنمية الاقتصادية المحلية القائمة على المشاركة والشراكة بين القطاعين العام والخاص
- دعم الزراعة وسبل العيش القائمة على الثروة الحيوانية من خلال الزراعة المنزلية والتصنيع الزراعي والتسويق

ثانياً: رؤية واستراتيجية الأردن الوطنية 2025 :

بنيت رؤية واستراتيجية الأردن الوطنية 2025 التي تم اطلاقها في آذار 2015 على أربعة محاور رئيسية وهي:

(المجتمع، المواطن، الحكومة، الأعمال)

ومن **الغايات الاستراتيجية** لرؤية واستراتيجية الأردن الوطنية 2025 **والمرتبطة باستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية:**

1. تطوير القطاعات الاقتصادية وتشجيع الابتكار فيها وتعزيز أدوات دعم القطاعات ذات الأولوية والقيمة المضافة.
2. تشجيع عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وإيجاد الدعم المالي والمناخ الملائم لها وتعزيز دورها في إيجاد فرص العمل للشباب من خلال تشجيع روح الريادة والابتكار.
3. تعزيز السياسات الناعمة لسوق العمل والتركيز على العمالة المهنية المؤهلة بما يخدم عملية الاحلال التدريجي محل العمالة الوافدة و خصوصاً الشباب وتشجيع دخول المرأة في سوق العمل وزيادة مشاركتها من خلال برامج محددة.

هذا وحددت رؤية واستراتيجية الأردن الوطنية 2025 عدداً من **العناقد ذات الأولوية** في عملية تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل للأردنيين وهي:

(تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التعليم، الخدمات المالية، علوم الحياة، الانشاء والهندسة، الطاقة والطاقة المتجددة، السياحة والمؤتمرات، النقل والخدمات اللوجستية، منتجات زراعية ذات قيمة مضافة، المساعدات الانسانية واللوجستية)

وطرحت رؤية 2025 عدداً من المبادرات الخاصة بالتشغيل وأخرى متعلقة بتمكين المواطنين لغايات التشغيل شملت أبرز النقاط التالية:

مبادرات التشغيل

1. بناء قوة عاملة ماهرة ومحفزة ومسلحة بالمهارات المطلوبة في سوق العمل
2. تطوير خدمات التشغيل والارشاد المهني وتغيير ثقافة العمل
3. جعل العمالة الوافدة مكتملة للعمالة الأردنية وليس بديلاً عنها (تحديد نسب العمالة الوافدة، فرض رسوم متغيرة وقابلة للتعديل لتصاريح العمل ووضع أسس لمنح التأشيرات وتصاريح العمل، ربط التدريب بالتشغيل وتشجيع الشراكة بين القطاعات، تعزيز الرقابة على العمالة الوافدة)
4. دعم فرص التدريب والتشغيل لأبناء المناطق الفقيرة والنائية وقليلة الاستثمار
5. تطوير معلومات سوق العمل
6. تقليص العمالة غير المنظمة من خلال رفع الوعي وتحفيز الانتقال للقطاع المنظم

مبادرات تمكين المواطنين

لغايات التشغيل

1. التوسع الكبير في التدريب المهني
2. جعل سوق الوظائف الشاغرة أكثر شفافية
3. توسيع خدمات الارشاد المهني في الجامعات والمدارس ومديريات العمل
4. مواصلة اقامة المعارض وأيام التوظيف
5. مأسسة الشراكة مع المؤسسات الممثلة للقطاعات لتباشر مسؤوليتها في المساهمة في الحد من البطالة من خلال انشاء وحدات تتولى هذه المهام

2.3 اطار التطبيق المحلي للسياسات

ان نجاح أية مبادرة استراتيجية يعتمد على كونها متجذرة في هيكل مؤسسي يعطيها أسباب النجاح وبشكل يضمن تنسيقها وتطبيقها وتطبيق الخطط المنبثقة عنها.

ويتمثل التطبيق المحلي للسياسات في الأردن **(الاطار المؤسسي)** حالياً بالمنهجية وآلية العمل المتبعة لاعداد البرامج التنموية للمحافظات والتي تتم عادة بإشراف فريق وطني من الأمناء العامين للوزارات وعدد من المؤسسات، بالإضافة الى فريق العمل المحلي المكون من أعضاء من المجلس الاستشاري والمجلس التنفيذي ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمجالس البلدية. كم تتضمن فريق عمل خاص بضباط ارتباط جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية والفريق الفني لوزارة التخطيط والتعاون الدولي.⁸

وعلى الرغم من التركيز على نهج اللامركزية كأحد محاور رؤية واستراتيجية الأردن 2025 تحت المبادرات ذات الأولوية للحكومة الأردنية ضمن اطار تمكين المجتمعات المحلية وإشراكها في اتخاذ القرارات التنموية التي تعنيها، والقيام بوضع مبادرة لصياغة استراتيجية وخطة وطنية لتنفيذ تطبيقات قانون اللامركزية والاصلاحات المترتبة عليه حال اقرار القانون،⁹ إلا أن قانون اللامركزية ما زال محل النقاش في مجلس النواب (كنسخة أولية) ولم يتم اقراره بعد.

وحال اقرار قانون اللامركزية من المتوقع أن يتم تفويض ونقل وإعادة توزيع الصلاحيات والمسؤوليات والموارد المتعلقة بالشؤون الادارية والتنموية والخدمية ذات الطابع المحلي بين الحكومة والمحافظات والهيئات المحلية المنتخبة، وتعزيز مأسسة المشاركة الشعبية في تحديد الاحتياجات وترتيب الأولويات لتمكين المواطن من المشاركة في صنع واتخاذ القرار، ووضع الخطط اللازمة لتنفيذها ومتابعتها وتقييمها ووضع آليات لترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة والعدالة.¹⁰

⁸ البرنامج التنموي لمحافظة المفرق، 2013-2016

⁹ رؤية واستراتيجية الأردن 2025

¹⁰ مشروع اللامركزية في المحافظات، 2009، رئاسة الوزراء

القسم الأول: عرض وتحليل الواقع الاقتصادي لمحافظة المفرق

تتميز محافظة المفرق بقلّة عدد سكانها نسبياً مقارنة بالمحافظات الأخرى، لبيانات دائرة الإحصاءات العامة فقد بلغ عدد سكانها في نهاية عام 2013 حوالي 300,300 شخص أي حوالي 5% من عدد سكان البلاد وحوالي 17% من مجمل عدد سكان محافظات الشمال. هذا العدد القليل من السكان المتواجد بمساحة جغرافية كبيرة هي الأكبر على مستوى محافظات الشمال جعل المفرق من المحافظات الأقل كثافة سكانية 11.3 شخص/كم². ومن جهة أخرى فإن حوالي 56.3% من سكان المحافظة تتراوح أعمارهم بين 15 و 64 سنة وحوالي 40.9% تقل أعمارهم عن 15 سنة. أما نسبة الاناث فهي تشكل حوالي 48.2% من سكان المحافظة.

ويعكس الجدول أدناه أهم المؤشرات التي تعكس الواقع السكاني في المحافظة بالمقارنة مع المستوى العام للمملكة:

جدول (1) : مؤشرات السكان في محافظة المفرق للعام 2013

التقسيمات الادارية	عدد السكان	معدل الاعالة	المساحة (كم)	الكثافة السكانية أقل من 15 سنة	64-15 سنة	65+
لواء قصبه المفرق						
قضاء المفرق	70050	69.7	186.7	375.2	58.9	3.0
قضاء بلعما	25570	82.5	169.8	150.6	54.8	2.9
قضاء ارحاب	20370	75.9	203.5	100.1	56.8	3.6
قضاء المنشية	9090	66.3	40.3	225.6	60.1	3
لواء البادية الشمالية الشرقية						
قضاء الصالحية	20950	98.6	2584	8.1	50.3	2.3
قضاء صبحا	12170	76.2	174.7	69.7	56.8	2.6
قضاء أم الجمال	17920	83	140.4	127.6	54.6	2.9
قضاء دير الكهف	9150	93.9	665.3	13.8	51.6	3.2
قضاء أم القطين	10780	81.8	86.6	124.5	55	2.7
لواء البادية الشمالية الغربية						
قضاء البادية الشمالية الغربية	28880	86.6	283.7	101.8	53.6	2.6
قضاء السرحان	20110	66.6	99.4	202.3	60	2.8
قضاء حوشا	17430	83.8	151.5	115.0	54.4	2.8
قضاء الخالدية	25770	79.9	134	192.3	55.6	2.6
لواء الرويشد	12060	62.1	21630.5	0.6	61.7	2.9
المحافظة	300300	77.7	26550.6	11.3	56.3	2.8
مستوى المملكة	6388000	68.2	88793.5	71.9	59.4	3.3

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

هذا وسيعرض الجزء القادم التغير الحاصل على الحجم السكاني في المحافظة نتيجة للأزمة السورية وتوزع اللاجئين السوريين على بلديات المحافظة.

3. محركات النمو في محافظة المفرق

3.1 الاقتصاد

3.1.1 الإحصائيات الاقتصادية¹¹

يهدف هذا الجزء إلى عرض الوضع الاقتصادي لمحافظة المفرق، إضافة إلى أهم الخصائص والتحديات التنموية التي تواجهها، وبالمقارنة مع المتوسط الوطني:

1. مؤشرات الفقر:

- تفوق نسبة الفقر في المحافظة والبالغة 19.2% مستوى الفقر العام في المملكة والبالغ 14.4%، ويوجد في المحافظة 6 جيوب فقر وهي قضاء الرويشد، قضاء الصالحية، قضاء دير الكهف، قضاء أم القطين، قضاء أم الجمال وقضاء صبحا.

2. مؤشرات التضخم:

- يفوق معدل التضخم في المحافظة والبالغ 5.45% لعام 2012 معدل التضخم العام في المملكة والبالغ 4.77%. هذا وقد ارتفع هذا المؤشر بشكل ملحوظ نتيجة الأزمة السورية ليصل 8.92% في نهاية 2013.

3. مؤشرات الدخل والانفاق الأسري:

- تتخفّض نسبة الأسر المدرجة في اطار الطبقة الوسطى في المحافظة والبالغة 14.1% عن المستوى الوطني البالغ 41%، ويبلغ متوسط حجم الأسرة 5.9، وينخفض متوسط دخل الأسرة السنوي في المحافظة (7276.3) دينار عن المعدل العام للمملكة (8824) دينار.

- ينخفض متوسط الأسرة السنوي في المحافظة (7674.7) دينار عن المعدل العام للمملكة (9626) دينار. ويبين تحليل اتجاه الانفاق الأسري التوزيع الآتي لاتجاهات الانفاق:

- 39% على المواد الغذائية
- 23% على المسكن وملحقاته
- 16.2% على النقل والمواصلات
- 22% على الملابس والأحذية والتبغ والسجائر
- 6% على التعليم والرعاية الصحية

4. مؤشرات بيئة الأعمال:

- تشكل المؤسسات الاقتصادية العاملة في المفرق 12% من مجموع المؤسسات الاقتصادية العاملة بالشمال وبحوالي 2.9 % على مستوى المملكة. تختص 55% من المؤسسات الاقتصادية العاملة في صناعة المعادن وتمثل الصناعات الجلدية والمحيكات 17%، والصناعات التموينية والغذائية والزراعية والثروة الحيوانية 7%. وتحتوي المحافظة على "منطقة الملك حسين بن طلال التنموية" التي تهدف الى جلب الاستثمارات في مجال

¹¹ البرنامج التنموي لمحافظة المفرق 2013-2016، وزارة التخطيط، 2013

الصناعة واللوجستيك (كانشاء مرافق التخزين والبنية التحتية اللازمة لعمليات التحميل والتفريغ ومحطات المناقلة بين وسائل النقل). إلا أن المحافظة ما زالت تشكو من **عدم تعيين** أبناءها في المنطقة التنموية.

- تشكل المحافظة مركزاً لخدمات النقل نظراً لارتباطها مع باقي المحافظات والدول العربية المجاورة بشبكة طرق رئيسية، وتعتبر عنصراً مهماً لحركة الأفراد والخدمات والمنتجات في مختلف الاتجاهات.

5. مؤشرات الموارد الطبيعية والثروات:

تتميز المحافظة بغناها بالمياه الجوفية، وتشكل المرتبة الثانية في عدد الآبار، وتحتوي على عدة موارد طبيعية أخرى كالغاز الطبيعي والزيتولايت والنقل البركاني والحجر الجيري. وتمثل سلة الغذاء الثانية للأردن ومنها تصدر لمختلف دول العالم وتمتد الأسواق المحلية في باقي المحافظات بالمحاصيل المختلفة من الخضراوات الصيفية والفواكه والزيتون. وتعتبر المحافظة غنية بمواقع أثرية عديدة من أبرزها أم الجمال الغنية بالصخور الملونة وقلعة الصفاوي وكنائس أم القطين التي تحتضن 4 كنائس تاريخية كما تحتضن أقدم كنيسة في العالم في منطقة رحاب¹². بالإضافة لذلك:

- تملك المفرق ما لا يقل عن 1,700 دونم مربع من المساحات القابلة للزراعة والتي يمكن استغلالها لزيادة الاستثمار الزراعي وتوفير الكثير من مدخلات الانتاج لقطاع الصناعات الغذائية.¹³
- تعتبر المفرق من المحافظات المنتجة للبندورة بكميات كبيرة حيث تبلغ مساحة الأراضي المزروعة بالبندورة في المحافظة نسبة 18% من مجمل المساحات المزروعة في المملكة. مما جعل الأردن في عام 2013 رابع أكبر مصدري البندورة الطازجة في العالم.¹⁴
- تحتل المحافظة المرتبة الأولى ضمن محافظات الشمال في التوزيع النسبي للثروة الحيوانية من الضأن والماعز بنسبة 25.7% و 11.4% من إجمالي الثروة الحيوانية للشمال.¹⁵



3.1.2 تأثير الأزمة السورية

مع دخول الأزمة في سوريا عامها الخامس، فقد أصبح عدد السوريين في الأردن 1.4 مليون نسمة، منهم 628,175 لاجئ مسجل في مختلف مناطق المملكة ضمن بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، هذا وتوزع 134900 لاجئ في مناطق محافظة المفرق المختلفة، بنسبة 10.48% من إجمالي اللاجئين في المملكة¹⁶ (ولا يشمل ذلك أعداد اللاجئين السوريين داخل مخيم الزعتري أو اللاجئين غير المسجلين)، و تصنف نسبة

¹² مشروع الخارطة الاستثمارية لمحافظة الشمال، المركز العربي للتخطيط، 2014

¹³ مشروع الخارطة الاستثمارية لمحافظة الشمال، المركز العربي للتخطيط، 2014

¹⁴ دراسة سوق واستراتيجية تسويقية لقطاع البندورة في المفرق، نحو التميز للاستشارات، 2014

¹⁵ مشروع الخارطة الاستثمارية لمحافظة الشمال، المركز العربي للتخطيط، 2014

¹⁶ خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية، وزارة التخطيط والأمم المتحدة، 2015 وبيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

كبيرة من اللاجئين كقوة مستضعفة للغاية، ممثلة بالنساء والأطفال دون سن الخامسة. ويؤثر توفير احتياجات هؤلاء اللاجئين بشكل كبير على الأوضاع المالية العامة في المحافظة جراء زيادة الانفاق الحكومي بالإضافة الى ازدياد الآثار الاقتصادية السلبية المترتبة من تضخم ومحدودية الموارد المجتمعية ومنافسة في سوق العمل. وبالنظر الى توزيع اللاجئين السوريين في المحافظة كما في الجدول أدناه والذي تم من خلاله تقدير أعداد اللاجئين السوريين خارج المخيمات، نلاحظ تركيزهم بشكل كبير في بلدية المفرق الكبرى حيث أصبح عددهم يساوي عدد السكان الأردنيين، بالإضافة الى تركيزهم في بلدية السرحان وحوشا ورحاب والزعتري والمنشية وغيرها من البلديات.

جدول (2) : احصائيات عدد السكان وعدد السوريين موزعين على بلديات محافظة المفرق للعام 2013

البلديات	عدد السكان	السوريين	% من السكان
مفرق الكبرى	180000	90000	50%
المنشية	12000	2500	21%
رحاب	22000	5000	23%
بلعمة	40000	7500	19%
الزعتري والمنشية	15000	3500	23%
الأمير الحسين بن عبدالله	16000	800	5%
حوشا	10000	3500	35%
الباسلية	7500	1000	13%
السرحان	22000	9000	41%
الخالدية	30000	3500	12%
الصالحية ونايفة	16000	1000	6%
ام الجمال	25000	1000	4%
صباحا والدفيانة	20000	3000	15%
أم القطين والمكيفة	15000	850	6%
دير الكهف	12000	500	4%
بني هاشم	6000	1000	17%
الصفواي	4000	500	13%
الرويشد	7000	750	11%

المصدر: وحدة التنمية المحلية

ولإلقاء الضوء على الآثار الاقتصادية لتدفق اللاجئين السوريين على المحافظة فقد تلخصت بالنقاط التالية:

■ الأثر على العجز المالي والدعم والمديونية:

- تفاقمت معدلات العجز المالي لموازنات البلديات نتيجة الأزمة لتصل في بلدية الخالدية الى 187% وفي مفرق الكبرى الى 107% وفي الصالحية الى 85%¹⁷
- وبناء على ذلك ارتفعت مديونية البلديات لتصل في بلدية مفرق الكبرى الى 6.133 مليون دينار، و 1.600 مليون دينار لبلدية الخالدية و 700 مليون لبلدية بني هاشم.¹⁸

¹⁷ تقرير تقييم احتياجات البلديات، UNDP، 2014

¹⁸ تقرير تقييم احتياجات البلديات، UNDP، 2014

■ الأثر على التضخم:

- تزايد معدل التضخم نتيجة الطلب المتزايد على مختلف السلع والخدمات الى حوالي 8.92% ¹⁹
- نتيجة لارتفاع الأسعار وتكلفة المعيشة على المواطنين أدى ذلك الى تآكل الدخل وانخفاض مستويات المعيشة بشكل واضح، حيث انخفض الدخل ل 34.6% من الأسر في المرفق.²⁰
- أدت الأزمة الى تغير في اتجاه الاتفاق الأسري حيث ارتفع الاتفاق على المواد الغذائية الى 44.1% وعلى المواد الغير غذائية الى 55.9% ²¹

■ الأثر على الصادرات والواردات:

- خسرت المرفق خطوط التجارة الرئيسي بسبب الأزمة السورية وقلت الصادرات الى سوريا بمقدار لا يقل عن 43% خلال الشهور الماضية وبالمقابل ازداد حجم الواردات من سوريا مما أساء للتوازن التجاري.²²

■ الأثر على مشكلة الفقر:

- شكل وجود اللاجئين في المحافظة تحديا لمشكلة الفقر من حيث المزامنة على الموارد المالية التي كانت توجه للطبقات الفقيرة عبر سبل التبرع المختلفة، ذلك أن التعاطف مع القضية السورية جعل الكثيرين يتجهون نحو تقديم المساعدات للوافدين الجدد على حساب ما كان يوزع على الطبقات الفقيرة في المحافظة.²³

■ أخرى:

- ظهر تأثر الحالة الاقتصادية للأسر من خلال ازدياد قيمة القروض والديون على الأسر الذين اضطروا للاقتراض لتلبية متطلبات حياتهم اليومية وخاصة من السلع الاستهلاكية، فقد ازدادت الديون التي تزيد عن 5000 دينار الى الضعف، وازدادت نسبة الأسر التي عليها ديون في رحاب الى 23% وفي دير الكهف الى 18% وفي بلعما الى 13% .²⁴

¹⁹ أثر أزمة اللاجئين السوريين على الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للأسر في المجتمعات الأردنية المستضيفة في محافظتي اربد والمفرق،

UNDP، 2013

²⁰ أثر أزمة اللاجئين السوريين على الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للأسر في المجتمعات الأردنية المستضيفة في محافظتي اربد والمفرق،

UNDP، 2013

²¹ الأزمة السورية - تتبع ومعالجة الآثار المترتبة على التنمية البشرية المستدامة في الأردن ولبنان، نتالي بوشة، 2013

²² مراجعة تقييم الاحتياجات لتأثير الأزمة السورية على الأردن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي والأمم المتحدة، 2013

²³ الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، د. خالد الوزني، 2012

²⁴ أثر أزمة اللاجئين السوريين على الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للأسر في المجتمعات الأردنية المستضيفة في محافظتي اربد والمفرق،

UNDP، 2013

3.2 الأعمال والمنشآت الاقتصادية

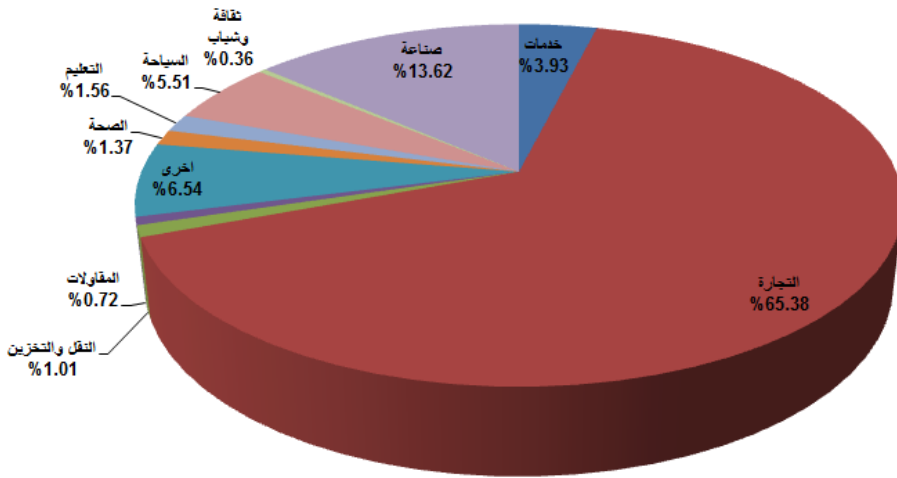
3.2.1 الطلب في سوق العمل

وللتمكن من فهم طبيعة الطلب على الأيدي العاملة في سوق العمل في المفرق، فلا بد من عرض احصائيات قطاع الأعمال في المحافظة، والذي يتسم بشكل عام بالتنوع ويغلب على مؤسساته صغر الحجم وصغر رأس المال حيث تشكل المؤسسات من فئة رأس المال الأقل من 5000 دينار أردني حوالي 90%²⁵ من اجمالي المؤسسات العاملة في المفرق والتي قد تكون أغلبها مؤسسات فردية تجارية. وسيتم التطرق لأبرز هذه الاحصائيات عبر المؤشرات التالية:

■ المنشآت تبعا للنشاط الاقتصادي²⁶

- تشكل المؤسسات الاقتصادية العاملة في المفرق 12% من مجموع المؤسسات الاقتصادية العاملة بالشمال وبحوالي 2.9 % على مستوى المملكة.
- بلغ عدد المؤسسات الاقتصادية العاملة في المحافظة 4737 مؤسسة لعام 2011 موزعة قطاعيا على النحو التالي وبحيث:

رسم (11) : توزيع المنشآت العاملة في محافظة المفرق تبعا للأنشطة الاقتصادية لعام 2011



- شكلت المنشآت العاملة في الأنشطة التجارية والصناعية ما يقارب 80% من اجمالي المنشآت في المحافظة

- وشملت الأنشطة التجارية:

- ✓ عمليات البيع بالتجزئة في متاجر الأطعمة والمشروبات والتبغ،
- ✓ تلتها متاجر بيع الملابس والأحذية والأصناف الجليدية
- ✓ ومن ثم متاجر بيع الحواسيب والأثاث
- ✓ واحتلت تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدرجات النارية نسبة جيدة أيضا.

²⁵ مشروع الخارطة الاستثمارية لمحافظة الشمال، المعهد العربي للتخطيط و هيئة الاستثمار، 2014

²⁶ التعداد العام للمنشآت الاقتصادية، دائرة الاحصاءات العامة، 2011

- وفيما يتعلق بالأنشطة الصناعية فقد جاءت: ²⁷

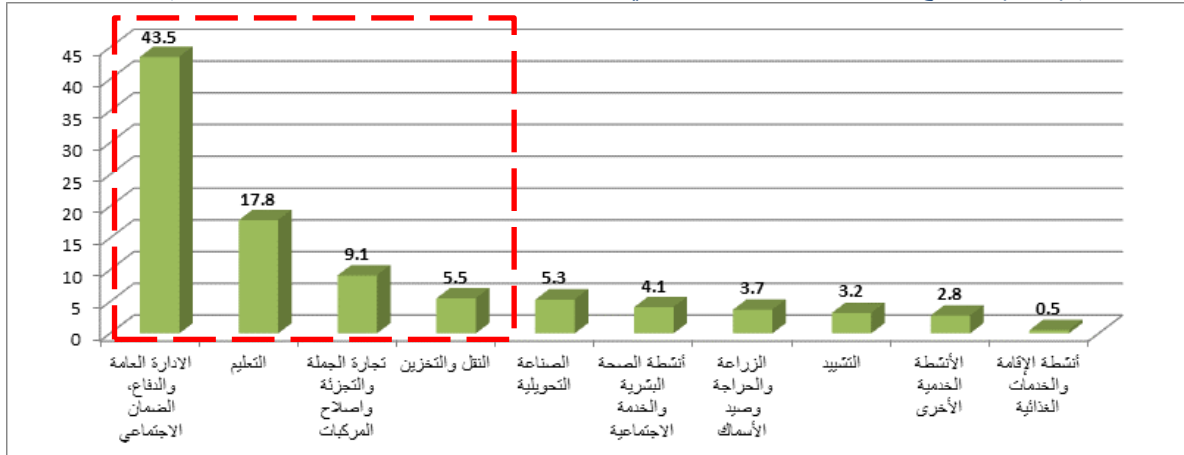
- ✓ **الصناعات المعدنية** في المرتبة الأولى من عدد منشآت الصناعات بحوالي 54.6%
 - ✓ **الصناعات الجلدية والمحيطات** في المرتبة الثانية من عدد منشآت الصناعات بحوالي 17%
 - ✓ **الصناعات الاستخراجية** في المرتبة الثالثة من عدد منشآت الصناعات بحوالي 7.6%
 - ✓ **الصناعات الغذائية والانشائية والهندسية** في المراتب اللاحقة بـ 6.8% و 5.5% و 3.7% بالترتيب
- وشكلت المنشآت السياحية من فنادق ومطاعم ما يقارب 5.51% من اجمالي المنشآت في المحافظة، تلتها المنشآت التعليمية والصحية بـ 1.56% و 1.37% على التوالي.
- وشكلت أنشطة النقل من نقل بري للركاب والبضائع وأنشطة التخزين ما يقارب 1.1% من اجمالي المنشآت العاملة في محافظة المفرق. وكذلك هو الحال بالنسبة لقطاع التشييد والمقاولات حيث شكلت أنشطة التشييد من اكمال المباني وتشطيبها وتركيب السباكة وأنظمة التكييف ما يقارب 0.72% من اجمالي المنشآت العاملة في محافظة المفرق.

²⁷ التعداد العام للمنشآت الاقتصادية ، دائرة الاحصاءات العامة، 2011

■ المشتغلين تبعاً للنشاط الاقتصادي²⁸

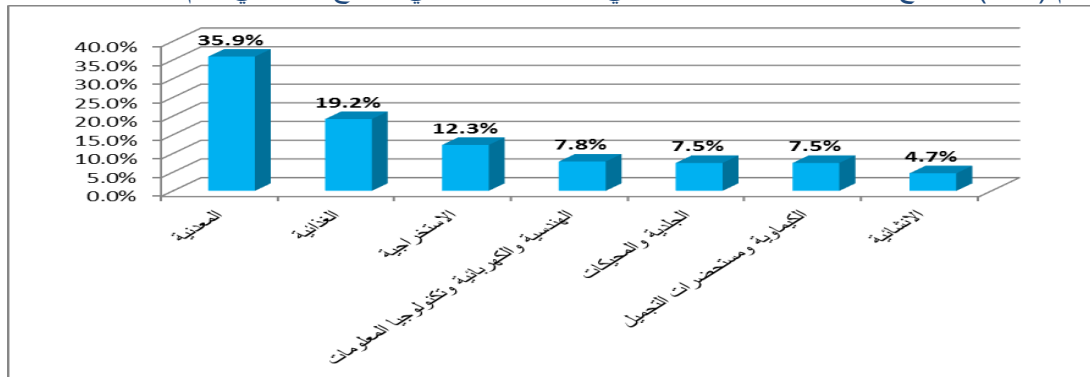
- أشارت نتائج عام 2013 الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة إلى أن المشتغلين الأردنيين في محافظة المفرق يتركزون في أنشطة معينة دون غيرها حيث أنه لا يزال القطاع العام في المحافظة يستحوذ على النسبة الأعلى من القوى العاملة والتي تبلغ 43.5% يليه قطاع التعليم والصحة والخدمة الاجتماعية ونسبة 17.8% وقطاع التجارة والنقل والتخزين ونسبة 13.3% كما هو مبين:

رسم (12) : توزيع نسبة المشتغلين الأردنيين في محافظة المفرق تبعاً للأنشطة الاقتصادية لعام 2013



- هذا ولم تتجاوز مساهمة بعض القطاعات الإنتاجية المولدة لفرص العمل كالسياحة والزراعة سوى نسبة ضئيلة جداً من إجمالي عدد المشتغلين الأردنيين في المحافظة.
- أما فيما يتعلق **بالصناعة** فقد حصدت الصناعات المعدنية العدد الأكبر من العاملين في قطاع الصناعة في المحافظة بنسبة 35.9% من إجمالي العاملين في الصناعة في المحافظة وشملت بشكل أكبر صناعة المنتجات المعدنية الانشائية، تلتها الصناعات الغذائية والاستخراجية بـ 12.3% ، 19.2% من إجمالي العاملين في قطاع الصناعة في المحافظة بالتتالي. في حين لم تشغل صناعات **المحبيات** ذات المنشآت الأكثر عدداً سوى 7.5% من أهل المحافظة.

رسم (13) : توزيع نسبة المشتغلين الأردنيين في محافظة المفرق في القطاع الصناعي لعام 2011



المصدر: البرنامج التنموي لمحافظة المفرق، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2013-2016

■ فرص العمل المستحدثة²⁹

²⁸ البرنامج التنموي لمحافظة المفرق، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2013-2016

- أظهرت النتائج المتعلقة بفرص العمل المستحدثة من قبل وزارة العمل في محافظة المفرق، بأن المحافظة قد جاءت في المرتبة السادسة بين المحافظات في عدد الفرص المستحدثة والتي بلغت 1274 فرصة عمل ونسبة 2.7% من إجمالي فرص العمل المستحدثة في المملكة.
- وشملت هذه الفرص عددا من المهن لمشرعيين ومديرين واختصاصيين وموظفين مكتبيين وذلك في الأنشطة التالية :

✓ الادارة العامة والدفاع بحوالي 31.2%

✓ التجارة بحوالي 22 %

✓ الصناعة بحوالي 13.1%

✓ الصحة بحوالي 9.3%

■ الفجوة بين العرض والطلب³⁰

- ✓ تجدر الإشارة الى أنه تبعا لصندوق النقد الدولي فان القطاع غير المنظم يشكل 26% من الاقتصاد الأردني، مما يضع ترتيبه في المنتصف بين الدول العربية، والذي اعتبرت البطالة احدى أهم أسبابه والناجمة عن الفجوة بين العرض والطلب. ومن المتوقع أن تكون أعلى معدلات لمشاركة القطاع غير المنظم موجودة في القطاعات التي تحتوي على أكبر عدد من الشركات الصغيرة والمتوسطة³¹
- ✓ أظهرت النتائج المتعلقة بالفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل في محافظة المفرق والمعدة من قبل شركة دجاني للاستشارات بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بأنه لسد الفجوة الحاصلة بين العرض والطلب في سوق العمل في المحافظة، فلا بد من منح دورات تدريبية تركز على المهارات الفنية مثل (تشغيل الآلات، الصيانة، تشكيل المعادن، المحاسبة، ادارة المكاتب). وذلك لتوهل الأيدي العاملة لمهن معينة مطلوبة مثل (فنيي ادارة جودة، عمال تخزين، فنيي صيانة الكتروميكانيكية، عمال تغليف، مشرفي انتاج، فنيي صيانة مركبات وغيرها) وذلك نظرا لطلب السوق تلك المهارات والتي تتواجد عادة لدى خريجي مراكز التدريب.
- ✓ أظهر البرنامج التنموي لمحافظة المفرق للأعوام 2012-2014 أن عدد فرص العمل اللازمة لعام 2014 هو 9344 فرصة أما الفرص المتوقعة من خلال البرنامج التنموي فهي 3942 فرصة، مما يجعل الفجوة في عدد فرص العمل اللازمة 5402 فرصة.

²⁹ التقرير السنوي لوزارة العمل، 2013

³⁰ العرض والطلب في سوق العمل في المفرق، دجاني للاستشارات والوكالة الأمريكية للتنمية المحلية، 2009

³¹ دراسة بانورامية للاقتصاد غير الرسمي في الأردن، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2012

3.2.2 تأثير الأزمة السورية

لقد ظهر انتشار السوريين في انشاء الأعمال الاستثمارية الخاصة بهم سواء في قطاع الصناعة أو التجارة أو الزراعة أو العقار، حيث بلغت معدلات استثماراتهم من اجمالي الاستثمارات العربية الكلية في الأردن في نهاية عام 2013 النسب التالية:³²

- ✓ 40% في قطاع الصناعة
- ✓ 38% في قطاع التجارة
- ✓ 20% في قطاع الزراعة
- ✓ 2.5% في قطاع العقار

³² التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للاجئين السوريين في الأردن، د.خالد الوزني، 2014

3.3 القوى العاملة

3.3.1 احصائيات التشغيل

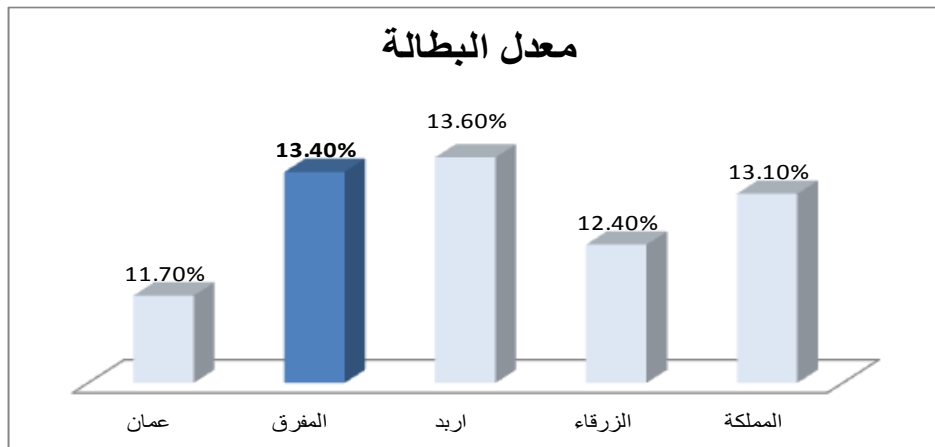
يقدر عدد المشتغلين في المحافظة بنحو (62469) فرد للعام 2013، أي ما نسبته 20.8% من السكان منهم ما لا يقل عن 84% ذكور وما لا يزيد عن 16% إناث، في حين بلغ عدد المتعطلين (9672) فرد لنفس العام مع ارتفاع ملحوظ في هذا العدد عبر السنوات 2008-2013 مما دفع أيضا بمعدل البطالة العام للارتفاع ليصل 13.4% في الربع الثاني من العام 2013 ووصل في نهاية الربع الرابع من نفس العام إلى 14.5%³³ نتيجة للأزمة السورية والمنافسة في سوق العمل مع اللاجئين السوريين مسجلا واحدا من أعلى المعدلات مقارنة بالمحافظات الأخرى و بالمعدل العام للمملكة كما هو موضح في الجدول والرسم أدناه.

جدول (3): احصائيات سوق العمل لمحافظة المفرق للأعوام 2008-2013

2013	2012	2011	2010	2009	2008	
	62,315	60,109	60,741	59,594	54,461	عدد النشيطين اقتصاديا
62,469	55,665	53,031	52,298	51,523	47,117	عدد المشتغلين
	46,755	44,765	44,705	43,877	41,151	الذكور
	8,910	8,266	7,593	7,646	5,966	الإناث
9,672	6,650	7,078	8,443	8,070	7,344	عدد المتعطلين
	5,051	4,934	6,180	5,727	5,037	الذكور
	1,599	2,144	2,263	2,343	2,307	الإناث
13.4%	10.7%	11.8%	13.9%	13.5%	13.5%	معدل البطالة

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

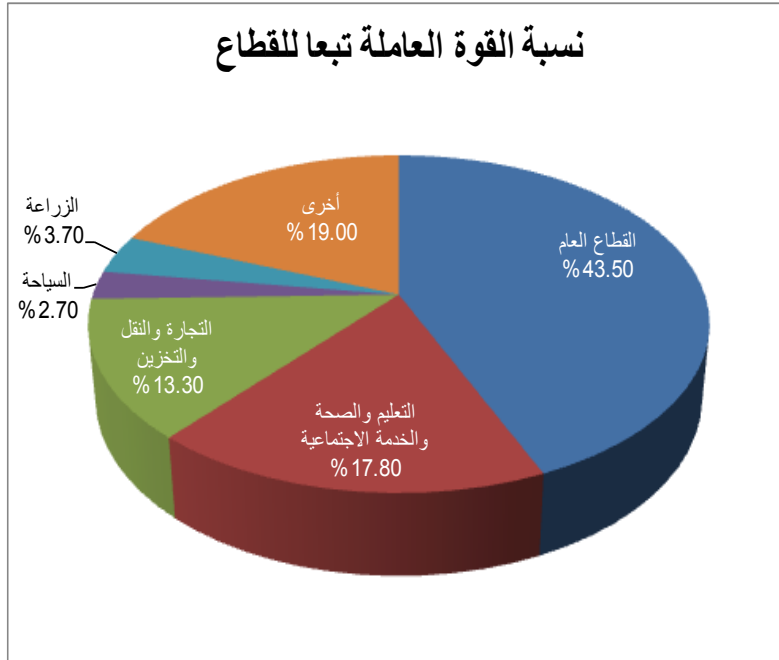
رسم (2): معدل البطالة في محافظة المفرق مقارنة بالمعدل العام للمملكة والمحافظات الأخرى للعام 2013



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

³³ أثر أزمة اللاجئين السوريين على الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للأسر في المجتمعات الأردنية المستضيفة في محافظتي إربد والمفرق،

وبالنظر للتوزيع النسبي للمشتغلين في المحافظة تبعا للقطاعات واستنادا لبيانات دائرة الاحصاءات العامة لعام 2013 نجد:
رسم (3) : نسبة القوة العاملة تبعا للقطاع في محافظة المفرق



- أنه لا يزال القطاع العام في المحافظة يستحوذ على النسبة الأعلى من القوى العاملة والتي تبلغ 43.5% يليه قطاع التعليم والصحة والخدمة الاجتماعية وبنسبة 17.8% وقطاع التجارة والنقل والتخزين وبنسبة 13.3%

- لا يشغل قطاع الزراعة سوى 3.7% من العدد الإجمالي للمشتغلين في المحافظة على الرغم من كون 68% من السكان يعيشون في المناطق الريفية. ويعود السبب في ذلك تبعا لاحدى الدراسات لانخفاض أجور العمل

في هذا القطاع وصعوبة ظروف العمل بالاضافة الى الأسباب الثقافية الاجتماعية.³⁴

- كذلك الشأن بالنسبة لأحد القطاعات المهمة وهو القطاع السياحي والذي تبلغ نسبة الأيدي العاملة فيه حوالي 2.7% من عدد المشتغلين في المحافظة. مما يؤدي الى أن لا تتجاوز مساهمة القطاعات الإنتاجية المولدة لفرص العمل كالسياحة والزراعة سوى 6.4%
- بلغت نسبة العمالة الوافدة في المحافظة 4.4% من اجمالي العمالة الوافدة في المملكة وبما يقارب 18% من عدد المشتغلين في المحافظة للعام 2012³⁵، هذا و بلغ عدد **العمالة الوافدة** العاملة في قطاع الزراعة 10,000 من أصل 14,000 تصريح عمل منحتة مديرية العمل في المحافظة للعام 2012.³⁶
- بالاضافة لذلك بلغ عدد **المتقدمين بطلبات توظيف** لديوان الخدمة المدنية من أبناء المحافظة نحو 61198 فرد أي ما نسبته 22% من السكان في حين بلغت نسبة **المعنيين** منهم فقط 3.6%.³⁷
- نظرا لاستحواذ القطاع العام على النسبة الأعلى من القوى العاملة، فان ذلك يرفع مخصصات الرواتب في المحافظة حيث يشكل **معدل** رواتب موظفي القطاع العام ما يقارب 60% من الميزانية العامة المخصصة للمحافظة وترتفع في بعض البلديات لتصل 82% من اجمالي الميزانية المخصصة للبلدية كما في بلدية بلعما و 80% في بلديتي حوشا ورحاب.³⁸

³⁴ دراسة سوق واستراتيجية تسويقية لقطاع البندورة في المفرق، نحو التميز للاستشارات، 2014

³⁵ البرنامج التنموي لمحافظة المفرق، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2013-2016

³⁶ عزوف العمالة الأردنية عن العمل في القطاع الزراعي في الأردن -المفرق، المجلس الاقتصادي-الاجتماعي، 2013

³⁷ البرنامج التنموي لمحافظة المفرق، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2013-2016

³⁸ تقرير تقييم احتياجات البلديات، UNDP ، 2014

- يوجد مركز تدريب مهني واحد في المحافظة ويبعد عن التجمعات السكانية كما أن نوعية البرامج التدريبية المعروضة لا تتناسب بشكل نوعي مع القطاعات المنافسة وهي الزراعة والصناعة. كما أن هناك ضعف في الاقبال على برامج التدريب المهني.

بالإضافة لذلك فقد أظهرت إحدى المسوحات الميدانية التي تم إجراؤها من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2013 للمساعدة على عكس الاحتياجات الحقيقية لمجتمع محافظة المفرق أبرز النتائج التالية:

- **الاستعداد والرغبة بالعمل:** بالنظر إلى استعداد المتعطلين عن العمل للعمل في حال وجود فرصة عمل مناسبة، تبين أن 18.2% على استعداد لذلك (أعلى نسبة 27% في الخالدية وأدنى نسبة 5.9% في الرويشد)
- **محاولة البحث عن عمل:** وصلت نسبة الأفراد الذين بحثوا عن عمل إلى 82.2% (أعلى نسبة 98% من العينة المستهدفة في دير الكهف وأدنى نسبة 73.1% في الخالدية)
- **الأسباب الرئيسية الداعية لعدم البحث عن عمل:** أكثر الأسباب شيوعاً هو عدم إيجاد وظيفة جيدة يلي ذلك:
 - ✓ من يعتقدون أنه ليس هناك عمل
 - ✓ من تعبوا من البحث عن عمل
 - ✓ من لا يملكون مؤهلات علمية
 - ✓ من لا يعرفون كيف يبحثون عن عمل

3.3.2 تأثير الأزمة السورية

لقد تأثر سوق العمل في محافظة المفرق نتيجة التدفق المستمر للاجئين السوريين وذلك منذ بدء الأزمة في آذار 2011، وتمثل ذلك بتفاقم مشكلة البطالة في المحافظة، حيث حصل العمال السوريون على عدد من فرص العمل، الأمر الذي أدى إلى مزاحمة العمالة المحلية كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (4): إحصائيات سوق العمل لمحافظة المفرق لعام 2013

عدد النشيطين اقتصادياً	عدد المشتغلين	عدد المتعطلين	معدل البطالة
72,141	62,469	9,672	13.40%
17,083	6,020	11,062	64.8%
الأردنيين اللاجئين السوريين (خارج مخيم الزعتري)			

المصدر: تقرير تأثير أزمة اللاجئين السوريين على سوق العمل في الأردن، منظمة العمل الدولية، 2014

و أصبح سوق العمل في المحافظة يواجه مجموعة من التحديات من أبرزها:
✓ تشغيل اللاجئين وقبولهم للأجور المتدنية نسبياً وارتفاع المنافسة بينهم وبين المحليين على عدد من المهن³⁹:

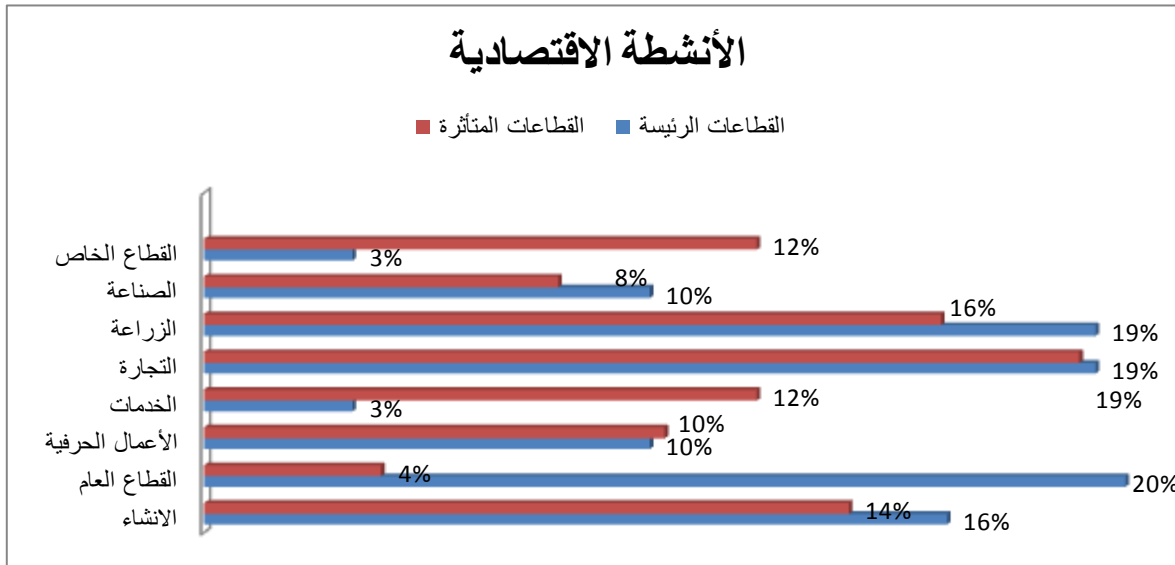
وتتميز العمالة السورية بكونها:

- أقل كلفة من غيرها من العمالة الوافدة
- منافس جيد في كثير من المهن نظراً لتمتعها بمهارات عالية
- منافس جيد في المهن الحرفية

و أصبح انتشار العمالة السورية في محافظة المفرق ملحوظاً في:

- المهن: الحرفية والتجارية،
- القطاعات: القطاع الزراعي والانشائي والمرافق الخاصة التي تقدم خدمات و سلع تجارية (كالمطاعم والمقاهي والبقالات والمخابز ومحطات غسيل السيارات وتصليحها ومحلات بيع الملابس) ومن ثم الحرفي كما هو مبين بالرسم أدناه تبعا للعينة التي تم استهدافها في الدراسة أدناه.⁴⁰

رسم (6): الأنشطة الاقتصادية/القطاعات المتأثرة في محافظة المفرق



المصدر: تقرير تقييم احتياجات البلديات، UNDP

³⁹ تقرير تقييم احتياجات البلديات، UNDP ، 2014

⁴⁰ تقرير تقييم احتياجات البلديات، UNDP ، 2014

وبالاستناد الى دراسة "تأثير اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني" المعدة من قبل منظمة العمل الدولية ومؤسسة فافو النرويجية المتخصصة بالأبحاث؛ فقد تبين:⁴¹

- لم تتعدى نسبة اللاجئين السوريين الحاصلين على تصاريح عمل أكثر من 10% من اجمالي اللاجئين المشتغلين مما يعني أن أغلب اللاجئين يعملون ضمن القطاع غير المنظم وبالتالي خارج حدود قانون العمل الأردني مما يؤدي الى:
 - ✓ انخفاض في أجور العمل
 - ✓ زيادة في ساعات فترة العمل
 - ✓ تدهور في ظروف العمل (كالاستغناء عن عقود العمل)
 - ✓ الارتفاع في عمالة الأطفال
- سجلت نسبة اللاجئين السوريين الحاصلين على أجور أقل من 199 دينار أردني حوالي 44% من اجمالي اللاجئين المشتغلين مقابل 15% فقط من الأردنيين المشتغلين يحصلون على تلك الأجور.
- أن المشتغلين الأردنيين في المجتمعات المستضيفة ما زالوا يتركزون في الأنشطة الاقتصادية نفسها سواء عند بداية الأزمة السورية أو حتى وقتنا الحالي من ادارة عامة ودفاع أو تجارة أو تعليم أو صناعة أو نقل وتخزين.
- حصول ارتفاع كبير في نسبة المشتغلين من اللاجئين السوريين في قطاع التشييد بين العامين 2011 و2014 وانخفاضها في القطاع الزراعي عما كانت عليه في بداية الأزمة السورية الا أن اللاجئين السوريين تمكنوا من اخراج نسبة قليلة من المشتغلين الأردنيين في هذين القطاعين (التشييد والزراعة).
- ارتفعت نسبة المشتغلين من اللاجئين السوريين في قطاع التجارة بشكل ملحوظ حيث وصلت الى 23% من اجمالي اللاجئين مما فرض مزيدا من الصعوبات على الباحثين عن عمل في ذلك القطاع من الأردنيين.

جدول (8): توزيع نسبة المشتغلين تبعاً للأنشطة الاقتصادية للمجتمعات المستضيفة وللاجئين السوريين

المجتمعات المستضيفة		2014	اللاجئين السوريين		2011
الادارة العامة والدفاع	التجارة		التجارة	التشييد	
التجارة	الصناعة		الصناعة	التشييد	
التعليم	التعليم		الزراعة	الزراعة	
الصناعة	النقل والتخزين		النقل والتخزين	النقل والتخزين	
خدمات الطعام والايواء					
الزراعة					

المصدر: تقرير تأثير اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني

وبالتالي فان المشتغلين من اللاجئين السوريين قد حصدوا نسبة كبيرة من المهن الحرفية والأولية ومهن البيع والخدمات داخل المجتمعات المستضيفة.

⁴¹ تقرير تأثير اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني ، منظمة العمل الدولية و مؤسسة فافو، 2015

ومن المتوقع أن تؤدي عملية تدني الأجور في سوق العمل الى:⁴²

- زيادة الاستغلال الوظيفي
- تراجع معايير العمل
- الارتفاع في عمالة الأطفال
- تضخم معدل الفقر

هذا وقدمت دراسة "تأثير اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني" عدداً من التوصيات من أبرزها:

- ضرورة تنظيم القطاع الاقتصاد غير الرسمي/غير المنظم وتخفيض التشغيل في ذلك القطاع
- تشجيع القطاع الخاص على تشغيل اللاجئين في القطاعات التي تسمح بالعمالة الوافدة
- توضيح بدائل (سيناريوهات) واقعية لتطوير سوق العمل الأردني لتكون أساس لأي استراتيجية وطنية للتشغيل
- توفير فرص عمل قصيرة الأجل لمساندة أنشطة المساعدات وتنسيق تدابير بين المجتمع الدولي والحكومة
- الربط مع الاستراتيجية الوطنية للتشغيل
- تشجيع الالتحاق بالمدارس بين الأطفال السوريين

وبالتالي فان ملخص تأثير الأزمة السورية على سوق العمل الأردني تتلخص بالآتي:⁴³



⁴²مراجعة تقييم الاحتياجات لتأثير الأزمة السورية على الأردن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي والأمم المتحدة، 2013

⁴³تأثير اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني، منظمة العمل الدولية و FAO ، 2015

3.4 التعليم والمهارات

3.4.1 العرض في سوق العمل

يعتبر حجم ومستوى رأس المال البشري أحد مقومات التنمية والنهضة لأية منطقة، وتعتبر نسبة الأمية في المحافظة مرتفعة نسبياً (13.3%) مقارنة بالمستوى الوطني والبالغ 7%. ويشكل خريجو الجامعات جزءاً أساسياً لمخرجات العملية التعليمية وحاجة ماسة لإمداد سوق العمل بكوادر وكفاءات مؤهلة للعمل. ويمثل الخريجون عنصراً مهماً في جانب العرض لسوق العمل. وقد تمثل في محافظة المفرق بالجوانب الآتية:

■ إحصائيات خريجين الجامعات:

ازدهر التعليم العالي والبحث العلمي في محافظة المفرق مع إنشاء جامعة آل البيت في عام 1995 لتضم 11 كلية تدرس 29 تخصص من خلال جهاز أكاديمي مكون من 285 عضو هيئة تدريس، منهم 76 بدرجة الماجستير و209 بدرجة الدكتوراة، ويظهر الجدول التالي أعداد الملتحقين والخريجين من درجة البكالوريوس من جامعة آل البيت للأعوام 2009-2013 والذي من المتوقع أن يزداد في الأعوام القادمة خاصة إذا ما تم تخفيض معدلات القبول الجامعي:

جدول (5): أعداد الملتحقين والخريجين من درجة البكالوريوس من جامعة آل البيت للأعوام 2009-2013

أعداد	2010-2009	2011-2010	2012-2011	2013-2012
<u>الطلبة الملتحقين</u>	11643	10449	12770	14146
<u>الطلبة الخريجين</u>	2731	2380	2361	2418

المصدر: إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

وفيما يتعلق بالدراسات العليا فقد توزعت تلك الدراسات على درجات في الدبلوم العالي والمهني و الماجستير كما يبين الجدول التالي بالأرقام:

جدول (6): عدد خريجي درجات الدراسات العليا من جامعة آل البيت للأعوام 2009-2013

الدرجة العلمية	2010-2009	2011-2010	2012-2011	2013-2012
<u>جامعة آل البيت</u>				
دبلوم عالي ومهني	116	77	148	123
ماجستير	241	292	227	121
<u>المجموع</u>	357	369	375	244

المصدر: إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

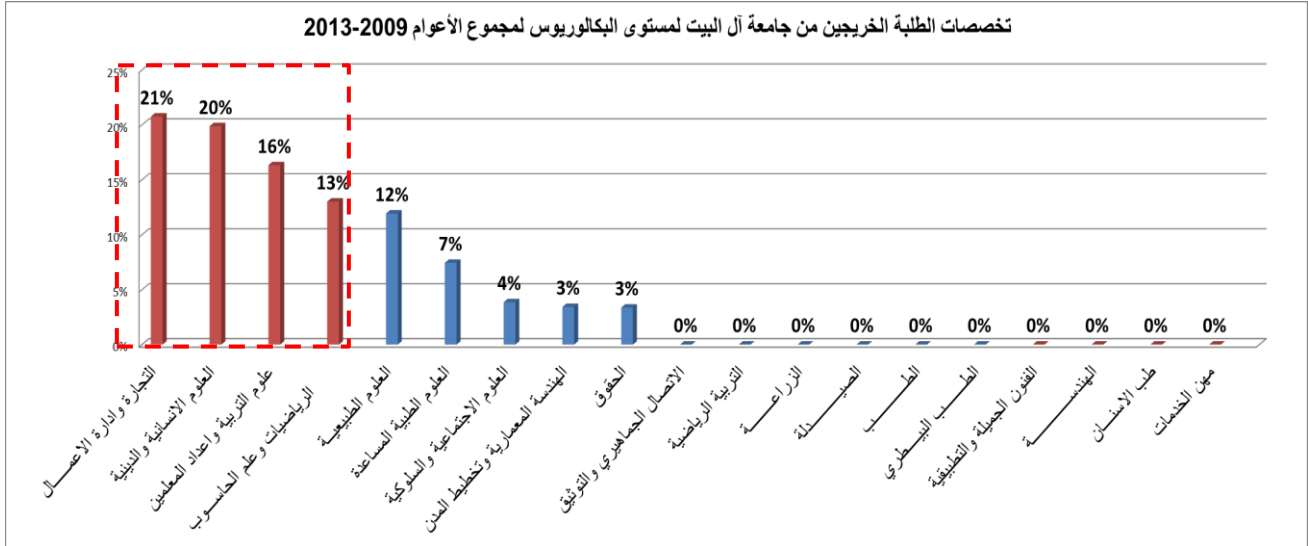
وقد بلغت نسبة خريجي جامعة آل البيت من سكان المفرق من إجمالي خريجي الجامعة في كافة الدرجات سواء من البكالوريوس أو الدبلوم العالي والمهني أو الماجستير وتجاوزت **41%** من إجمالي الخريجين لعام 2013.⁴⁴

هذا وتوزعت تخصصات خريجي جامعة آل البيت لمستوى البكالوريوس للأعوام 2009-2013 كالآتي:

⁴⁴التقرير الإحصائي لجامعة آل البيت، 2014

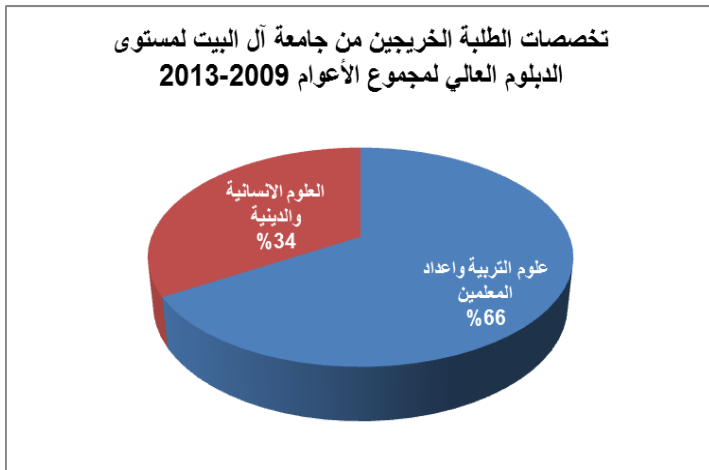
- شكل خريجو كلية التجارة والأعمال النسبة الأعلى والتي وصلت 21% من اجمالي الخريجين، تلتها كلية العلوم الانسانية والدينية بنسبة 20%، ومن ثم كلية علوم التربية واعداد المعلمين بنسبة 16% و الرياضيات وعلم الحاسوب بنسبة 13% من اجمالي الخريجين.
- شكل خريجو كلية الهندسة المعمارية وتخطيط المدن النسبة الأدنى والتي وصلت 3% من اجمالي الخريجين، بالإضافة الى خريجو كلية الحقوق الحاصلة على نفس النسبة من اجمالي الخريجين.
- وانعدم وجود (تدريس) عدد من التخصصات لدى جامعة آل البيت كالزراعة والصيدلة والفنون الجميلة ومهن الخدمات والطب البشري والبيطري وطب الأسنان والتربية الرياضية والاتصال الجماهيري والتوثيق.

رسم (7) : تخصصات الطلبة الخريجين من جامعة آل البيت لمستوى البكالوريوس لمجموع الأعوام 2013-2009



المصدر: احصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

هذا وتوزعت تخصصات خريجي جامعة آل البيت لمستوى الدراسات العليا للأعوام 2009-2013 كالآتي:



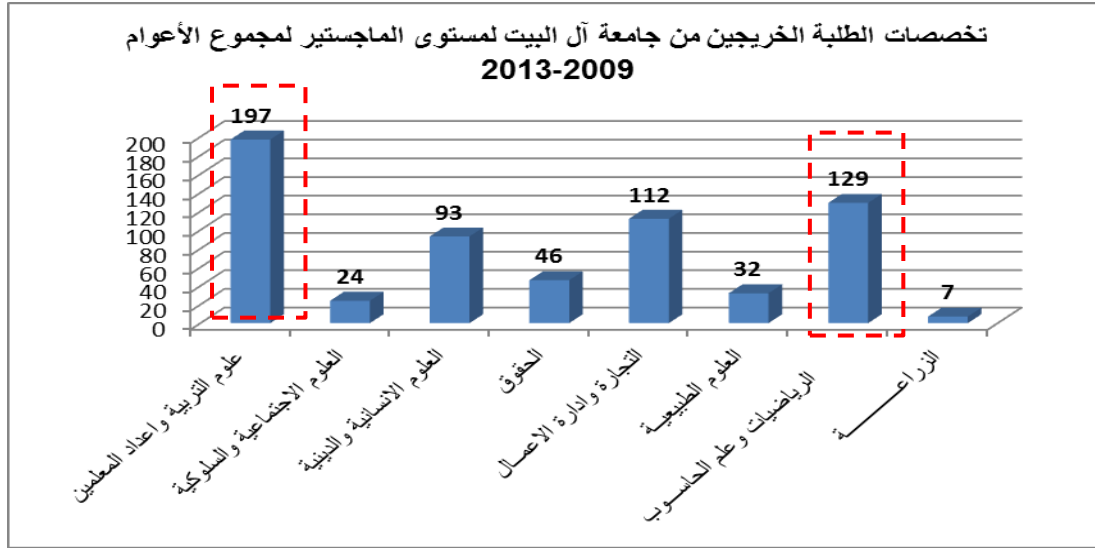
- درجة الدبلوم العالي والمهني:

شكل خريجو تخصص علوم التربية واعداد المعلمين النسبة الأعلى والتي وصلت 66% من اجمالي الخريجين، تلاها خريجو تخصص العلوم الانسانية والدينية بنسبة 34%

- درجة الماجستير:

شكل خريجو كلية علوم التربية واعداد المعلمين العدد الأكبر والذي بلغ 196 خريج ، بالإضافة الى خريجو كلية الرياضيات وعلم الحاسوب الذين بلغوا 129 خريج من اجمالي الخريجين للأعوام 2009-2013.

رسم (8) : تخصصات الطلبة الخريجين من جامعة آل البيت لمستوى الماجستير لمجموع الأعوام 2013-2009



المصدر: احصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

احصائيات خريجين الكليات الجامعية:

يوجد في المحافظة كلية واحدة للبنات وهي كلية المفرق الأهلية، حيث بلغ عدد خريجاتها للأعوام 2010-2012 كالتالي:

جدول (7) : عدد خريجات كلية المفرق الأهلية للأعوام 2010-2012

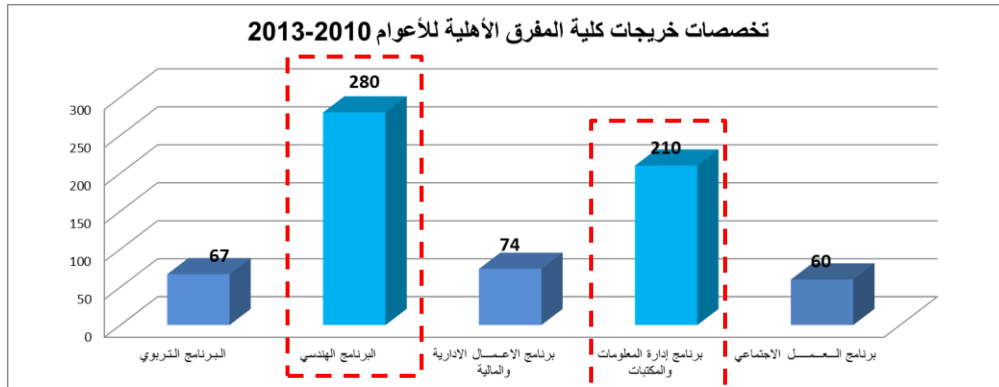
كليات المجتمع	2010	2011	2012
كلية المفرق الأهلية	201	230	260
المجموع	201	230	260

المصدر: احصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

هذا وتوزعت **تخصصات** خريجات كلية المفرق للأعوام السابقة كالآتي:

- شكلت خريجات البرنامج الهندسي العدد الأكبر والذي بلغ 280 خريجة ، بالإضافة الى برنامج ادارة المعلومات والمكتبات حيث بلغ عدد الخريجات من هذا التخصص 210 خريجة من اجمالي الخريجات للأعوام 2010-2012.

رسم (9) : تخصصات خريجي كلية المفرق الأهلية للأعوام السابقة



المصدر: احصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

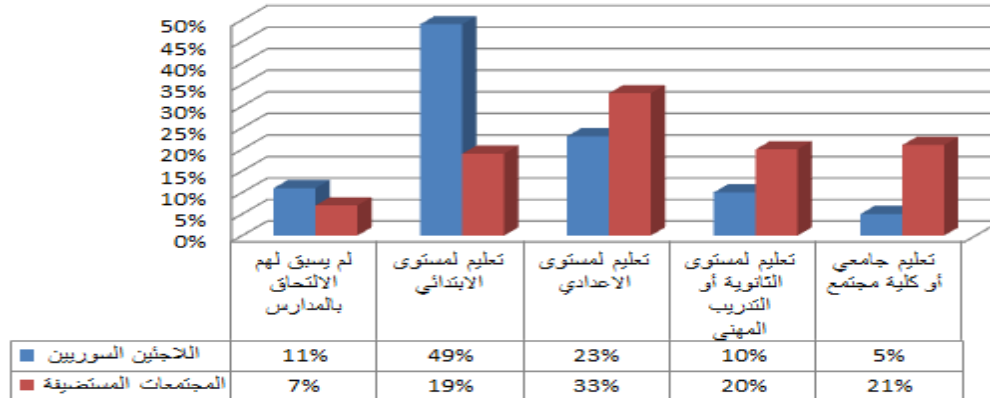
■ إحصائيات خريجين مراكز التدريب المهني:

يوجد في المحافظة مركز تدريب مهني واحد بطاقة استيعابية تبلغ 235 متدرب، إلا أنه يبعد عن التجمعات السكانية كما أن نوعية البرامج التدريبية المعروضة على الرغم من أهميتها إلا أنها لا تتناسب بشكل نوعي مع القطاعات المنافسة وهي الصناعة والزراعة، وبالتالي فإن **نسبة التلمذة المهنية** ما زالت منخفضة بشكل شديد في المحافظة حيث أنه ما زال هناك ضعف في الإقبال على برامج التدريب المهني. هذا وبلغ عدد المتدربين من قبل مركز المفرق للتدريب المهني 519 متدرب في عام 2014، في حين بلغ عدد الخريجين 181 خريج.⁴⁵

3.4.2 تأثير الأزمة السورية

لقد كشفت الدراسة الحديثة لمنظمة العمل الدولية ومؤسسة فافو النرويجية المتخصصة بالأبحاث؛ أنه بالنظر إلى المستوى التعليمي للاجئين السوريين خارج المخيمات، والمتضح في الرسم المرفق، نجد أن النسبة العظمى منهم والتي بلغت 49% لم تصل إلا لمستوى **التعليم الابتدائي**، بينما بلغت نسبة الحاصلين منهم على التعليم **الثانوي** أو **التدريب المهني** 10%، في حين لم تتعدى **نسبة الخريجين الجامعيين** أو خريجي **كليات المجتمع** منهم سوى 5%.⁴⁶ مما يشير إلى ضعف كبير في المستوى التعليمي لدى اللاجئين السوريين وخاصة إذا ما تمت مقارنته بالمستوى التعليمي لأفراد المجتمعات المستضيفة والمبينة بالرسم أدناه، ولكنه على الرغم من ذلك فقد تمكنوا من المنافسة في سوق العمل والحصول على فرص عمل في تلك المجتمعات، الأمر الذي يعكس أيضاً مدى توفر عدد من فرص العمل في المجتمعات المستضيفة المتطلبة لمهارات بسيطة بأجور منخفضة نسبياً.

رسم (10) : المستوى التعليمي للاجئين السوريين مقارنة بالمستوى التعليمي لدى أفراد المجتمعات المستضيفة



المصدر: تقرير تأثير اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني، منظمة العمل الدولية ومؤسسة فافو

⁴⁵ مؤسسة التدريب المهني، التقرير السنوي لعام 2014

⁴⁶ تقرير تأثير اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني، منظمة العمل الدولية و مؤسسة فافو، 2015

4. قطاعات التنمية ذات الأولوية في محافظة المفرق

4.1 معايير اختيار القطاعات

يهدف هذا الجزء إلى تحديد قطاعات التنمية ذات الأولوية في محافظة المفرق والقادرة بشكل خاص على جذب المزيد من العمالة المحلية من المجتمعات المستضيفة للاجئين السوريين وخلق فرص عمل لهم والمساهمة في تحقيق أهداف الاستراتيجية في التنمية الاقتصادية للمحافظة بشكل عام و للمجتمعات المستضيفة المتأثرة من اللاجئين السوريين.

و قد بنيت معايير اختيار القطاعات ذات الأولوية على ضوء الطرق التالية:

- 1- احتساب مؤشر معامل توطن الاستخدام
- 2- دراسة معدل النمو للقطاعات الاقتصادية ومعدل مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي
- 3- عملية التغذية الراجعة من أعضاء لجنة التنمية المحلية في المحافظة

الطريقة (1): احتساب مؤشر معامل توطن الاستخدام

تعتبر المؤشرات التالية ذات أهمية في اختيار القطاعات ذات الأولوية:

- 1- القطاعات/الأنشطة الاقتصادية التي تستحوذ على النسبة الأعلى من الأيدي العاملة
- 2- القطاعات/الأنشطة الاقتصادية المولدة لفرص العمل والقادرة على جذب الأيدي العاملة

وبحيث تم الاعتماد عليها لاحتساب مؤشر "معامل توطن الاستخدام" وهو:⁴⁷

وهو ذلك المعامل الذي يظهر مدى تركز النشاط الاقتصادي في المنطقة المراد تحليلها، وهل يعتبر نشاط جاذب أم طارد للأيدي العاملة، ويمكن قياسه وذلك بالاعتماد على الصيغة التالية:

معامل توطن الاستخدام في قطاع/نشاط اقتصادي ما =

$$\frac{\text{عدد العاملين في القطاع في المحافظة}}{\text{اجمالي عدد العاملين في المحافظة}} \div \frac{\text{عدد العاملين في القطاع في المملكة}}{\text{عدد العاملين في المملكة}}$$

- إذا كان معامل توطن الاستخدام $1 <$ يعتبر قطاع /نشاط اقتصادي جاذب للأيدي العاملة وبماكانه استيعاب المزيد
- إذا كان معامل توطن الاستخدام $1 >$ يعتبر قطاع /نشاط اقتصادي طارد للأيدي العاملة وليس بماكانه استيعاب المزيد

⁴⁷ مفاهيم أساسية حول طبيعة الاستثمار، د. ايهاب مقابلة

الطريقة (2): دراسة معدل النمو للقطاعات الاقتصادية ومعدل مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي

تعتبر معدلات النمو للقطاعات الاقتصادية والتي يتم الاعتماد في احتسابها على معدل الناتج القومي والدخل الشخصي للأفراد ومعدلات الاستثمار ليتبين هل هي في زيادة أو تراجع أو ثبات مقارنةً مع سنوات سابقة مؤشراً لاختيار القطاعات ذات الأولوية بالإضافة الى مقدار مساهمة تلك القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي.

الطريقة (3): عملية التغذية الراجعة من أعضاء لجنة التنمية المحلية في المحافظة

اعتمدت المنهجية المتبعة في اختيار القطاعات ذات الأولوية على أخذ التغذية الراجعة والمستمرة من قبل أعضاء لجنة التنمية المحلية على كافة نتائج الطرق التي تم اتباعها وذلك لغايات الاجماع عليها والاسترشاد أيضاً بأفكارهم حول القطاعات التي يمكن لها أن تجذب عدد من الأيدي العاملة اذا ما تم العمل عليها وتطويرها.

4.2 القطاعات المختارة لاستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية

تبعاً للطريقة (1): احتساب مؤشر معامل توطن الاستخدام

بالاعتماد على المعايير المختارة والمتمثلة باحتساب مؤشر "معامل توطن الاستخدام" فقد كانت نتائج القطاعات الجاذبة للعمل في محافظة المفرق كالتالي:

جدول (9) : معامل توطن الاستخدام للأنشطة الاقتصادية في محافظة المفرق للعام 2013

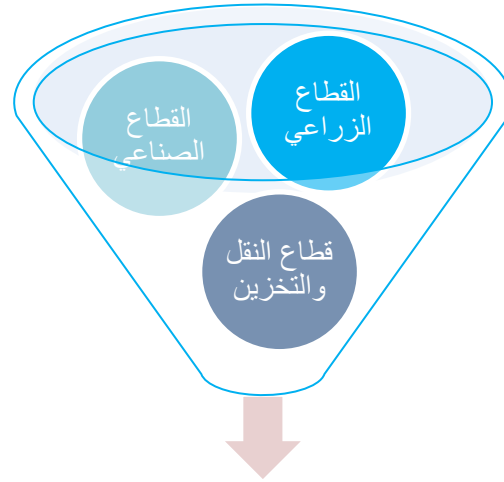
القطاع	(1)	(2)	(2%1)
	نسبة عدد العاملين في القطاع في المحافظة الى إجمالي عدد العاملين في المحافظة	نسبة عدد العاملين في القطاع في المملكة الى إجمالي عدد العاملين في المملكة	معامل توطن الاستخدام
	المحافظة	المملكة	
1	3.7%	1.7%	2.18
	43.5%	24.8%	1.75
	17.8%	12.8%	1.39
	2.8%	2.6%	1.08
	3.2%	6.0%	0.53
2	5.5%	7.8%	0.71
	4.1%	5.0%	0.82
	9.1%	15.4%	0.59
	0.2%	0.5%	0.40
	1.7%	1.5%	1.13
	0.1%	0.4%	0.25
	0.5%	2.4%	0.21
3	5.3%	10.2%	0.52
	0.3%	0.9%	0.33
	0.4%	0.9%	0.44
	0.1%	1.8%	0.06
	0.3%	0.5%	0.60

المصدر: البرنامج التنموي لمحافظة أربد، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2013-2016

وبالتالي فإن القطاعات الجاذبة للعمالة والتي تستوعب المزيد من الأيدي العاملة فيها (ما بين القطاعات الإنتاجية) باستثناء الوظائف العامة والإدارية كانت للقطاعات التالية :

- 1- قطاع الزراعة: الذي حاز على قيمة معامل توطن استخدام وصلت الى 2.18%
- 2- قطاع النقل والتخزين: الذي حاز على نسبة عالية من العاملين في القطاع بالمحافظة بمقدار 5.5% وأيضاً في المملكة بمقدار 7.8%
- 3- قطاع الصناعة (التحويلية): الذي حاز على نسبة عالية من العاملين في القطاع بالمحافظة بمقدار 5.3% وأيضاً في المملكة بمقدار 10.2%

وبالتالي فإن القطاعات التي من المفضل التركيز عليها في استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية تبعاً للطريقة رقم 1 والخاصة باحتساب مؤشر معامل توطن الاستخدام هي:



استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية

تبعاً للطريقة (2): دراسة معدل النمو للقطاعات الاقتصادية ومعدل مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي⁴⁸

تمكن الاقتصاد الوطني خلال العام 2014 من تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بلغ حوالي (3.3%)، مقارنة بحوالي (3.1%) خلال العام 2013 و (3.0%) خلال العام 2012، هذا وتوزعت **معدلات النمو** على القطاعات التالية:

جدول (10): معدل النمو للقطاعات الاقتصادية خلال الأعوام 2012-2014

2014	2013	2012	القطاعات/الأنشطة الاقتصادية
7.5%	-3.5%	-9.4%	الزراعة والقتص والغابات وصيد السمك
27.6%	-10.9%	-17.1%	المناجم والمحاجر
1.5%	1.9%	2.3%	الصناعات التحويلية
3.3%	0.8%	6.6%	الكهرباء والمياه
6.8%	8.7%	-1.0%	الانشاءات
3.9%	3.2%	6.9%	تجارة الجملة والتجزئة
2.9%	3.0%	6.2%	الفنادق والمطاعم
1.6%	4.0%	4.1%	النقل والتخزين والاتصالات
2.7%	5.9%	8.6%	خدمات المال والتأمين
2.2%	2.2%	2.2%	خدمات العقار
4.7%	5.7%	5.9%	الخدمات الاجتماعية والشخصية
3.3%	3.1%	3.0%	الإجمالي

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

استناداً إلى النتائج أعلاه نلاحظ أن من أبرز القطاعات التي حققت نمواً ملحوظاً خلال العام 2014:

⁴⁸ دائرة الإحصاءات العامة

1- القطاع الزراعي

➤ (بمعدل نمو بلغ (7.5%))

2- القطاع الصناعي

➤ (بمعدل نمو بلغ (3.7%)) حيث يتكون هذا القطاع من ثلاث قطاعات فرعية وهي:

- الصناعات التحويلية

- الكهرباء والمياه

- الصناعات الاستخراجية

➤ وجاء هذا النمو في انتاج القطاع الصناعي نتيجة لارتفاع إنتاج قطاع الصناعات الاستخراجية بشكل خاص ومن منتجي الفوسفات والبوتاس وبحوالي (27.6%)

3- قطاع الإنشاءات

➤ (بمعدل نمو بلغ (6.8%))

ومن أبرز القطاعات التي شهدت تباطؤ ملحوظ خلال العام 2014:

1- قطاع النقل والتخزين والاتصالات

➤ (بمعدل نمو بلغ (1.6%))

أما فيما يتعلق بمقدار **المساهمة الاقتصادية للقطاعات في الناتج المحلي الاجمالي** خلال العام 2014 نجد الآتي:

1- تساهم الصناعات التحويلية بالمقدار الأكبر في الناتج المحلي الاجمالي (بمعدل (22%))

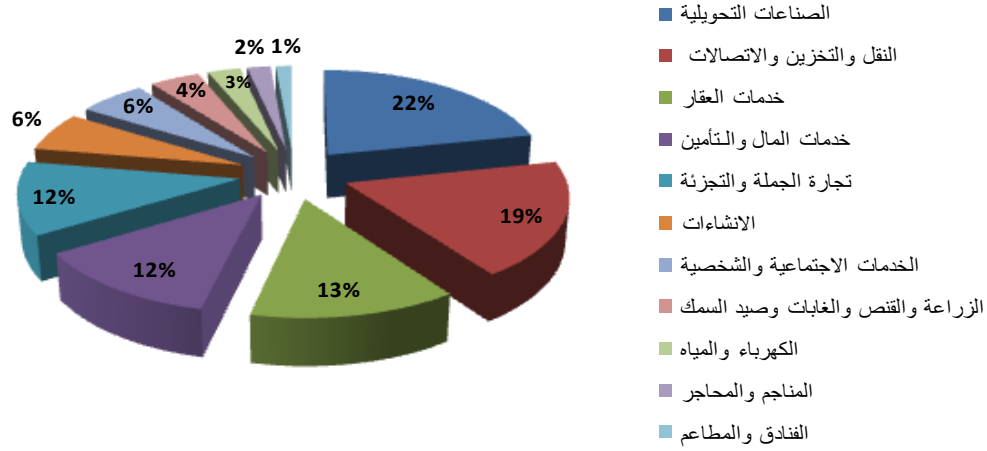
2- يأتي قطاع النقل والتخزين والاتصالات بالمرتبة الثانية في المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (بمعدل (19%))

3- تأتي خدمات العقار والمال والتأمين والتجارة بالمراتب التالية في المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (بمعدل 13%، 12%، 12% على التوالي)

4- ولا تتعدى مجموع مساهمات القطاعات الستة الباقية من (إنشاء، خدمات اجتماعية وشخصية، زراعة، كهرباء ومياه، مناجم ومحاجر، فنادق ومطاعم) 22% من الناتج المحلي الاجمالي.

المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الاجمالي لعام 2014

Contribution to GDP



وبترتيب القطاعات الاقتصادية تبعاً للعاملين (معدل نمو القطاع و المساهمة الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي خلال العام 2014 نجد الآتي:

جدول (11) : ترتيب القطاعات الاقتصادية خلال العام 2014

القطاعات/الأنشطة الاقتصادية مرتبة تبعاً

الأعلى	معدل النمو الأعلى	المساهمة القطاعية الأعلى
	المناجم والمحاجر	الصناعات التحويلية
	الزراعة والغابات وصيد السمك	النقل والتخزين والاتصالات
	الانشاءات	خدمات العقار
	الخدمات الاجتماعية والشخصية	خدمات المال والتأمين
	تجارة الجملة والتجزئة	تجارة الجملة والتجزئة
	الكهرباء والمياه	الانشاءات
	الفنادق والمطاعم	الخدمات الاجتماعية والشخصية
	خدمات المال والتأمين	الزراعة والغابات وصيد السمك
	خدمات العقار	الكهرباء والمياه
	النقل والتخزين والاتصالات	المناجم والمحاجر
	الصناعات التحويلية	الفنادق والمطاعم
الأقل		

وبالتالي فإن القطاعات التي من المفضل التركيز عليها في استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية تبعاً للطريقة رقم 2 والخاصة بمعدل النمو للقطاعات الاقتصادية ومعدل مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي هي:

1- القطاع الصناعي (معدل نمو مرتفع، مساهمة قطاعية مرتفعة)

2- قطاع الإنشاءات (معدل نمو مرتفع)

3- القطاع الزراعي (معدل نمو مرتفع)

4- قطاع النقل والتخزين (مساهمة قطاعية مرتفعة)

وعند مقارنة نتائج **طريقة (1) مع طريقة (2)** نجد التطابق في القطاعات ذات الأولوية التالية والتي سيتم تحديد الفرص والتحديات لها في البند اللاحق:

1- القطاع الصناعي

2- القطاع الزراعي

3- قطاع النقل والتخزين

تبعاً للطريقة (3): عملية التغذية الراجعة من أعضاء لجنة التنمية المحلية في المحافظة

عند أخذ التغذية الراجعة من قبل أعضاء لجنة التنمية المحلية حول نتائج الطريقة (1) و الطريقة (2) تم الاتفاق على الآتي:

1- الاجماع على مخرجات الطريقة (1) و (2) في اعتماد القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية لتكون تلك القطاعات هي

أبرز القطاعات التي سيتم التركيز عليها خلال استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية للمحافظة.

2- الاجماع على ادراج **القطاع السياحي** أيضاً كقطاع اضافي لتلك القطاعات نظراً لايمن اللجنة بأنه من الممكن لذلك

القطاع أن يساهم في التنمية وأن يجذب عدد كبير من الأيدي العاملة اذا ما تم العمل عليه وتطويره في المحافظة

خصوصاً لما تتمتع به المحافظة من توفر العديد من **المواقع الأثرية والقصور الصحراوية**، والتي تعود إلى مختلف

العصور ومنها: مدينة أم الجمال الأثرية، وأم السرب، وصبحا، وقصر برقع وقصر جاوا .

5. الفرص والتحديات لقطاعات التنمية ذات الأولوية في محافظة المفرق

5.1 القطاع الزراعي

5.1.1 الفرص

- اتساع نسبة المساحات القابلة للزراعة في المحافظة من إجمالي مساحة الحيازات الزراعية بالمملكة يؤهلها أن تكون قطباً زراعياً مهماً إذا استغلت كل الفرص لاستغلال تلك الأراضي في زيادة الاستثمار الزراعي وتعزيز نسب الاكتفاء الذاتي ودعم الأمن الغذائي، وتوفير الكثير من مدخلات الإنتاج لقطاع الصناعات الزراعية.
- تتمتع المحافظة بـ ثروة حيوانية مهمة تشكل 22% من مجمع الثروة الحيوانية في المملكة.
- وجود عدد من الأفكار الاستثمارية التي يمكن استغلالها لربط الإنتاج الزراعي أو الحيواني بقطاع الانتاج الغذائي.
- تتمتع المحافظة بميزة نسبية في إنتاج المحاصيل الزراعية ذات الجودة العالية ومنها البندورة والتفاح مما يمنحها قدرة تنافسية عالية ويسهل دخول الأسواق العربية والدولية، وخاصة اذا استغلت تلك الميزة النسبية في إنتاج كافة السلع التي يدخل التفاح أو البندورة في إنتاجها، وبالتالي خلق عدد من الفرص الاستثمارية في عدد من مجالات الإنتاج المختلفة ومنها:
 - ✓ العصائر والمربى والتفاح المجفف والخل بأنواعه والحلويات ورقائق التفاح والنكهات وغيره
 - ✓ رب البندورة وعصير البندورة والبندورة المجففة
- تحوي المحافظة تربة غنية تجعلها مهيأة لإنتاج كافة أنواع النباتات الطبية المطلوبة من قبل قطاعات مختلفة أهمها قطاع الصناعات الغذائية وصناعة الأدوية وصناعة مستحضرات التجميل والصناعات الكيماوية.
- قدرة القطاع على خلق فرص عمل ذات قيمة عالية.
- وجود عدد من الأفكار الاستثمارية التي يمكن تفعيلها لاستغلال المنتجات ذات النوعية المتدنية من المحصول لزيادة القيمة المضافة. ومنها على سبيل المثال تصنيع الخضروات المجففة والمعلبة والمجمدة والمطهية أو الفواكة المجففة أو المجمدة.

5.1.2 التحديات

- وجود تحديات قوية ونقصاً واضحاً في مدى توفر الخدمات الداعمة للزراعة حيث يظهر:
 - ✓ تدني مستوى استخدام تقنيات ما بعد الحصاد مثل عمليات التبريد الأولي والغسيل والفرز والتدريج والحفظ والنقل مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الفاقد من المحاصيل.
 - ✓ افتقار المحافظة إلى استثمارات بتكنولوجيا متقدمة في عملية التعبئة والتغليف على الرغم من أهمية هذه الحلقة في الوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية والدولية.
 - ✓ ضعف منظومة التسويق والعملية التسويقية الخاصة بالإنتاج النباتي والحيواني، وكذلك ضعف العملية التسويقية للصناعات الغذائية ذات العلاقة بهذه المنتجات مما يحد من القدرة على الوصول إلى الأسواق الداخلية والخارجية.
- ضعف في علاقات التعاون بين المزارعين والتي بحاجة لتوحيد الجهود وخاصة في التسويق والترويج والحصول على مدخلات الانتاج الزراعي والحيواني بأفضل الأسعار والشروط من خلال جمعيات تعاونية خاصة وبمشاركة الاناث في المحافظة. وبحاجة الى تشجيع علاقات الشراكة في ذلك الجانب بين القطاع الخاص والعام.
- ضعف في توفير برامج تدريبية متخصصة لتهيئة الشباب لممارسة المهن الزراعية باعتماد برامج التدريب المستمر والتدريب أثناء العمل لضمان الاستمرار في تطويرهم وتزويدهم بالمهارات اللازمة في هذا القطاع.
- غياب الارشاد الزراعي ما بين مراكز البحوث من جهة والمزارعين من جهة أخرى والذي أدى الى اعتماد أنماط زراعية تقليدية لا تتلاءم في كثير من الحالات مع مناخ المنطقة.
- غياب المعلومات الكافية حول فرص العمل المتوفرة في القطاع ونقص الكادر الارشادي المتخصص.
- تفتت الملكيات الزراعية والتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية وتدهور الأراضي بسبب سوء سياسات الاستعمال.
- ارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج الزراعي وارتفاع تكلفة الطاقة وارتفاع أسعار الأعلاف.
- انتشار الآفات الزراعية وصعوبة مكافحتها.
- انعدام اجراء البحوث الزراعية والمائية والبيئية بشكل مستمر ومعرق عن طريق وحدات متخصصة.
- تراجع حجم رؤوس أموال الشركات الزراعية المسجلة وبشكل كبير وملفت للانتباه خلال الأعوام السابقة. و**ضعف** قدرة المزارعين المالية على استصلاح اراضيهم. و**صعوبة** حصولهم على القروض الميسرة.

- شح المياه واستنزاف المياه الجوفية التي يعتمد عليها كثيرا، وتفاقم المشكلة بنقص آليات وتقنيات حصاد مياه الأمطار.
- تزايد عدد المهاجرين من القرى الزراعية بحثا عن وظائف في القطاع الخاص.

وبعد الأزمة السورية ظهرت مجموعة جديدة من التحديات في القطاع الزراعي في المحافظة ومن أبرزها:

- ✓ ارتفاع تكاليف النقل للمنتجات الزراعية لا سيما بعد إغلاق الأراضي السورية
- ✓ ارتفاع تكاليف الانتاج بعد الأزمة السورية نظرا لتوقف الحصول على البذور والأسمدة وغيرها من المستلزمات الزراعية من المدن السورية بأسعار منخفضة
- ✓ حصول تضخم في أسعار المنتجات نتيجة ارتفاع الطلب
- ✓ انخفاض حجم التصدير من الانتاج الزراعي الى سوريا بمقدار 25%
- ✓ عدم قيام الحكومة ببذل الجهد الكافي لحماية العمالة الأردنية من العمالة الوافدة التي تستحوذ على غالبية فرص العمل في قطاع الزراعة

5.2 قطاع النقل والتخزين

5.2.1 الفرص

- **الموقع الحدودي** المميز لمحافظة المفرق قد عزز الحركة النشطة في هذا القطاع وزاد من أهميته الاستراتيجية على مستوى المملكة، بالإضافة الى وجود **شبكة طرق واسعة** تربط محافظة المفرق مع المحافظات المجاورة والدول العربية الحدودية (السعودية، العراق، سوريا) والتي تعتبر عنصراً مهماً لحركة الأفراد والخدمات والمنتجات في مختلف الاتجاهات، الأمر الذي يمكن استغلاله لعدة غايات استثمارية.
- **امتداد المساحة** للمحافظة يؤهلها للمشاريع الاستثمارية التي تتطلب مساحات واسعة مثل **المرافق اللوجستية** التي تعنى بتخطيط وتنفيذ ومراقبة التدفق والتخزين الكفاء والفعال للبضائع وما يتعلق بها من معلومات وذلك من نقطة المنشأ إلى نقطة الإستهلاك.
- ضرورة تأسيس **إتحاد نقل** لتنظيم خدمة النقل وتحسين نوعيتها وتحقيق الزيادة في معدلات نمو التجارة.
- استخدام **أبحاث ودراسات السوق** لتحسين منظومة النقل، بما يتطلب التسويق المستمر والمتواصل للشبكة.

5.2.2 التحديات

- تدني مستوى استخدام التقنيات الحديثة في **التبريد**
- نقص الكوادر المحلية المؤهلة لإدارة اللوجستيات (الفجوة بين العرض والطلب) في المحافظة
- عدم انتظام حركة الباصات
- ضعف خطوط النقل الموجودة

وبعد **الأزمة السورية** ظهرت مجموعة جديدة من التحديات في قطاع النقل والتخزين في المحافظة ومن أبرزها:

- ✓ إغلاق الطرق وعدد من المعابر الحدودية
- ✓ انخفاض الأمان على الطرق

5.3 القطاع الصناعي

5.3.1 الفرص

- تشمل المحافظة على **"منطقة الملك حسين بن طلال التنموية"** وهي واحدة من بين خمس مناطق تنموية بالأردن هدفها جذب الاستثمارات الصناعية واللوجيستيك والخدمات المجتمعية، والتي تتميز بموقعها الجغرافي الاستراتيجي للإنتاج الصناعي والنقل والذي قد يجعل منها مركزاً للتبادل التجاري في المنطقة إذا ما تم استغلالها بالشكل الصحيح، وذلك نظراً لتواجدها على شبكة طرقية كبيرة تربط بين الأردن، وسوريا، والعراق، والسعودية. والعمل على **إنشاء منطقة حرة** لتقدم للبيئة الاستثمارية المتواجدة داخل المنطقة التنموية دعماً اقتصادياً محفزاً بهدف توطيد الاستثمارات وجذب المزيد منها.
- **تركز أغلب الاستثمارات** في المنطقة التنموية في قطاع الصناعة كصناعة الكرتون، والعبوات البلاستيكية، والمشروبات الغازية، والكابلات.
- موقع محافظة المفرق بالقرب من **محافظة الزرقاء** الرائدة في قطاع الصناعة قد ساهم في إيجاد حركة موحدة وتكاملية بين المحافظتين في هذا المجال.
- وجود عدد من **المميزات الممنوحة** من قبل المناطق التنموية للمنشآت (كالإعفاء 5% على الدخل الخاضع للضريبة والإعفاء من الضريبة على السلع والخدمات التي تقوم المؤسسة المسجلة بشرائها أو استيرادها والإعفاء من الضريبة على جميع المواد والمعدات والآلات والتجهيزات الداخلة في بناء وإنشاء وتجهيز جميع المشاريع المقامة في المنطقة).

- **امتداد المساحة** للمحافظة، يُؤهّلها للمشاريع الاستثمارية التي تتطلب مساحات واسعة مثل الطاقات المتجددة والصناعة والمرافق اللوجستية. بالإضافة الى توافر عدة موارد أخرى كالغاز الطبيعي، والنقل البركاني والزولايت، و الحجر الجيري التي يمكن استغلالها.
- توافر **حاضنة لريادة الأعمال** من الممكن استغلالها.

5.3.2 التحديات

- **الارتفاع في نسب الفائدة** البنكية على قروض الائتمان الأمر الذي يقف عائقاً في وجه تمويل الاستثمارات الجديدة وتوسع الاستثمارات القائمة في القطاع الصناعي.
- الركود العام الحاصل وخاصة فيما يتعلق بأسواق **التصدير**، وعدم قدرة الحرفيين على **تسويق** منتجاتهم محليا واقليميا.
- انخفاض نسبة المسجلين في قطاع **التدريب المهني** مما يوقع ضغوطات على توفر المهارات الفنية **المتوسطة** التي تحتاجها المشاريع الإنتاجية. وبالتالي لا يوجد موازنة بين التدريب المهني ومتطلبات السوق المحلي.
- **ضعف الإقبال على العمل** في المدن الصناعية من قبل العمالة الاردنية نظرا **لتدني أجور العمالة** في مؤسسات تلك المدن وغياب الحوافز
- **ضعف** الاستثمارات **الصناعية الزراعية** وقلة حجم الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

5.4 القطاع السياحي

5.4.1 الفرص

- يتوفر في المحافظة العديد من **المواقع الأثرية**، والتي تعود إلى مختلف العصور ومنها: مدينة أم الجمال الأثرية، وأم السرب، وصبحا، وكذلك عدد كبير من القصور الصحراوية كقصر برقع وجاوا .
- وجود **قاعدة صلبة** لقيام صناعة سياحية مُتطورة إذا استغلت كُُل الفرص من خلال الاستثمار في البنية التحتية السياحية وتطوير الصناعات الداعمة للقطاع السياحي من نشاطات ترفيهية وحملات الترويج والإرشاد وتطوير المصايف والصناعات الحرفية.
- حاجة المحافظة ل**مراكز الإيواء المصنفة** (الفنادق) من فئة 3 و 4 و 5 نجوم.
- إيجاد **نقابة لأصحاب الحرف اليدوية** تنبثق عنها هيئة متخصصة في الفنون الشعبية والتراث الحضاري. بالإضافة الى إقامة سوق أو مجمع تراثي.

5.4.2 التحديات

- وجود ضعف في ما يخص رؤوس الأموال المستثمرة في قطاع السياحة وعدد وتوزيع المطاعم والمتاجر الحرفية والوسائل الترفيهية مقارنة مع حجم المواقع السياحية والأثرية الموجودة.
- انخفاض مخصصات تطوير قطاع السياحة في المحافظة و خاصة التمويل المتاح لصيانة وترميم المواقع الأثرية.
- تردد واضح لدى قطاع البنوك في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع السياحي لأسباب تتعلق بنقص المعلومات وضعف الملاءة المالية لها وارتفاع مخاطر إقراضها في ظل عدم قدرتها على توفير الضمانات الكافية في كثير من الأحيان .
- ضعف الترويج السياحي للمحافظة سياحياً وخاصة منطقة رحاب، وعدم وجود برامج سياحية شاملة للمواقع السياحية في المحافظة.
- غياب الوعي حول أهمية قطاع السياحة وعدم دمج المحافظة ومناطقها السياحية ضمن برامج الأردن السياحية، بالإضافة الى ضعف الثقافة السياحية لدى المواطنين والعاملين في هذا المجال.
- عدم وجود خدمات (خدمات سياحية) تلبي احتياجات السائح وقلة الاستثمارات السياحية والترفيهية التي تغري السائح للإقامة في المحافظة لفترات طويلة.
- تشكو المحافظة من نقص في مجال التدريب المهني الخاص بمجالات السياحة والضيافة، مما يؤثر على نوعية رأس المال البشري وجودة المهارات المتوافرة في ذلك القطاع.
- ضعف في المنتج السياحي من (التحف والهدايا والتذكارات المحلية).

6. المراجع

1. البرنامج التنموي لمحافظة المفرق، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2013-2016
2. خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية، وزارة التخطيط والأمم المتحدة، 2015
3. رؤية واستراتيجية الأردن الوطنية 2025
4. تقرير تأثير أزمة اللاجئين السوريين على سوق العمل في الأردن، منظمة العمل الدولية، 2014
5. تأثير اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني، منظمة العمل الدولية و FAO ، 2015
6. تقييم احتياجات البلديات، UNDP، 2014
7. أثر أزمة اللاجئين السوريين على الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للأسر في المجتمعات الأردنية المستضيفة في محافظتي اربد والمفرق، UNDP، 2013
8. مراجعة تقييم الاحتياجات لتأثير الأزمة السورية، وزارة التخطيط والأمم المتحدة، 2013
9. العرض والطلب في سوق العمل في المفرق، دجاني للاستشارات والوكالة الأمريكية للتنمية المحلية، 2009
10. التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للاجئين السوريين في الأردن، د. خالد الوزني، 2014
11. مشروع الخارطة الاستثمارية لمحافظة الشمال، المعهد العربي للتخطيط و هيئة الاستثمار، 2014
12. الأزمة السورية- تتبع ومعالجة الآثار المترتبة على التنمية البشرية المستدامة في الأردن ولبنان، نتالي بوشة، 2013
13. الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، د. خالد الوزني، 2012

نحو استراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية
لمحافظة المفرق

للأعوام 2016-2018

2016

يكون للكلمات التالية الواردة في هذا التقرير المعاني المخصصة لها ما لم تدل القرينة خلاف ذلك:

المقارنات المرجعية: هي آلية وأسلوب للتعليم يهدف الى التعلم من الآخرين من خلال ملاحظة نماذج وأساليب الأداء المتميزة للجهات التي لديها خبرات في مجالات محددة أو من نفس القطاع بهدف الوصول الى أفكار جديدة تساهم في التطوير.

الرؤية: هي نظرة بعيدة المدى عن الحالة المستقبلية المرجوة للمحافظة، تنطلق من القيم والمعتقدات وتكون عادة على شكل عبارة قصيرة تحيب عن أربعة أسئلة محددة: أين ترى المحافظة نفسها بعد سنوات، ماذا توفر، ومن أجل، وفي أي مجال.

المبادئ التوجيهية الأساسية: هي الثوابت الأساسية التي تحكم عمليات (وضع الخطة الاستراتيجية ومن ثم عملية تنفيذها انتهاء بعمليات المتابعة والتقييم) وتمثل الدوافع الحقيقية الأصلية التي ستعتمد على أساسها عمليات وضع السياسات وتصميم العمليات والاجراءات وصياغة المبادرات.

المحاور الاستراتيجية: هي تفاصيل عامة لمرتكزات الاستراتيجية يندرج تحتها الغايات الاستراتيجية والتي تمثل حزمة من الأهداف طويلة الأجل التي يتم السعي للوصول إليها وتحقيقها.

الغايات الاستراتيجية: هي حزمة من الأهداف طويلة الأجل والتي تندرج تحت لواء محور استراتيجي وتكون بمثابة تفاصيل عامة له ويندرج تحت الغايات الأهداف. وتمثل الغايات النهائية التي يتم السعي للوصول إليها وتحقيقها.

الأهداف الاستراتيجية: تندرج تحت الغايات الاستراتيجية وتكون قصيرة الأجل وتحقيق مجموعة من الأهداف يعني تحقيق غاية وتحقيق مجموعة من الغايات الاستراتيجية يساهم في تحقيق رؤية المحافظة.

⁴⁹ من التعاريف الواردة ضمن معايير التميز للمؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة

الأهداف الاستراتيجية الذكية SMART: هي الأهداف (المحددة، القابلة للقياس، القابلة للتحقق، المنطقية، المحددة بزمن)،
(Specific, Measurable, Achievable, Realistic, Time Framed)

- هدف محدد: يحدد الهدف ما يراد الوصول اليه وتحقيقه
- هدف قابل للقياس: هدف يمكن قياس مقدار تحقيقه أو عدم تحقيقه
- هدف قابل للتحقق: هدف يمكن انجازه
- هدف منطقي: هدف يمكن تحقيقه بالموارد المتاحة
- هدف محدد بزمن: هدف محدد بفترة زمنية متوقعة لتحقيق الهدف

المبادرات: مجموعة المشاريع / الأفكار اللازمة لتحقيق الهدف المدرج.

المؤشر: وحدة معلومات قابلة للقياس على مدى فترة زمنية معينة وتساعد في إظهار التغيرات الحاصلة في تلك حالة، ويمثل دلالة على وجود عامل متغير كمي أو نوعي يوفر أساساً لتقييم الإنجاز أو التغير في الأداء.

7. مقدمة

7.1 أهداف استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة المفرق

مع دخول الأزمة في سوريا عامها الخامس، فقد أصبح عدد السوريين في الأردن 1.4 مليون نسمة، منهم 628,175 لاجئ مسجل في مختلف مناطق المملكة ضمن بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، هذا وتوزع 134900 لاجئ في مناطق محافظة المفرق المختلفة، وبنسبة شكايات⁵⁰ 10.48% من إجمالي اللاجئين في المملكة.

الأمر الذي أدى الى مضاعفة الأعباء على المحافظة، ومن تلك الأعباء ما يتعلق بالأوضاع المالية العامة في المحافظة جراء زيادة الانفاق الحكومي لتوفير احتياجات اللاجئين بالإضافة الى ازدياد الآثار الاقتصادية السلبية المترتبة من تضخم ومحدودية الموارد المجتمعية ومنافسة في سوق العمل.

وكان من الملحوظ مدى تأثير قطاع العمل في المحافظة وخاصة في المجتمعات المستضيفة حيث ارتفعت نسبة البطالة لتصبح أعلى من المتوسط العام للمملكة وأعلى من عدد من المحافظات.⁵¹

جاء العمل على تطوير "استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة المفرق" استجابة لحاجة المحافظة الداعية لمعالجة تأثير قطاع العمل وخاصة في المجتمعات المستضيفة من الأزمة السورية، وكان ذلك ضمن غايات أساسية وهي:

5. مراجعة كافة استراتيجيات التنمية السابقة والخطط الوطنية والسياسات من منظور التشغيل.
6. وضع نهج موجه بشكل أكبر نحو تنمية المجتمعات المستضيفة المتضررة للسنوات الثلاث القادمة من أجل خلق فرص عمل لهم وتعزيز انتاجيتهم ونمو الأعمال في تلك المجتمعات، من خلال منظومة من التوجهات والأهداف الاستراتيجية المنبثقة من رؤية واضحة .
7. تقديم خطة تنفيذ للسنة القادمة تتضمن مجموعة من المبادرات تهدف لتوحيد كافة الجهود المحلية الممثلة بلجنة العمل الخاصة على مستوى المحافظة لتحقيق الاستراتيجية وتعزيز قدرتها للتكيف مع الأزمة وتحقيق بعد الاستدامة.
8. وضع نهج لاستدامة عمل لجنة التنمية المحلية لضمان استمراريته وإرشادها في الأمور المتعلقة بالتطوير خاصة باستغلال الموارد وبناء العلاقات والشراكات.

⁵⁰ خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية، وزارة التخطيط والأمم المتحدة، 2015 وبيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
⁵¹ أثر أزمة اللاجئين السوريين على الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للأسر في المجتمعات الأردنية المستضيفة في محافظتي اربد والمفرق،

7.2 منهجية اعداد استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة المفرق

اعتمدت عملية تطوير "استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة المفرق" على منهج علمي يُستخدم لبلورة الرؤية والتوجهات والأهداف الاستراتيجية لعملية رفع القدرة الاقتصادية للمجتمعات المحلية المستضيفة للاجئين السوريين لتحمل الأوضاع الناتجة عن تأثير سوق العمل في تلك المجتمعات من خلال التركيز على احتياجات وتوقعات تلك المجتمعات، والتي سيتم تطبيقها من خلال منظومة عمل محددة من العمليات والمبادرات المجتمعية، والعمل على إيصالها إلى كافة المعنيين لتوحيد الجهود وخلق فرص للتنمية الاقتصادية المستدامة. اعتمدت عملية إعداد "استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية" على **المنهجية التالية:**

- ✓ جمع البيانات والتأكد من صحتها
 - ✓ مراجعة وتحليل محتوى وثائق الخطط الاستراتيجية الوطنية والمحلية ذات العلاقة
 - ✓ اللقاءات والمجموعات النقاشية وورش العمل مع لجنة العمل الخاصة من ممثلي المؤسسات المعنية في المحافظة والتي ركزت على استخدام كافة الأفكار المتاحة والاستفادة من خبرات المشاركين
 - ✓ البناء على التجارب السابقة و الاسترشاد بالممارسات الفضلى في التخطيط الاستراتيجي
- لقد حرص الفريق الاستشاري خلال منهجية العمل المتبعة على أن تكون الخطة الاستراتيجية المستهدفة هي طليعة لجهود مشتركة بين الجهة الاستشارية وفريق لجنة التنمية المحلية. حيث تطلب العمل اجراء **ورش عمل (خلوة استراتيجية)** من قبل الجهة الاستشارية مع فريق لجنة التنمية المحلية في الفترة الواقعة بين 12- 13 آب، 2015 في البحر الميت، حضرها ما يقارب 23 عضو، حيث هدفت هذه الورش الى:

1. بناء قدرات لجنة التنمية المحلية في عملية التخطيط الاستراتيجي لتمكينهم من بناء خططهم واستراتيجياتهم المستقبلية.
2. عرض لأبرز المشاريع والخطط الوطنية المتقاطعة مع استراتيجية التنمية للمحافظة.
3. وضع الرؤية المستقبلية للمحافظة للخمس سنوات القادمة وصياغة منظومة المبادئ التوجيهية الأساسية ووضع المحاور والغايات والأهداف الاستراتيجية للثلاث سنوات القادمة (2016-2018).
4. تقديم التدريب على نموذج خطة العمل التنفيذية لفرق عمل لجنة التنمية المحلية ليتمكنوا من تعبأتها من تلقاء أنفسهم بعد ورشة العمل.

هذا وتضمن فريق لجنة التنمية المحلية⁵² المشار في اعداد الاستراتيجية أعضاء ممثلين لعدة جهات رسمية محلية كالبلديات ووزارة الداخلية والزراعة والصناعة والتجارة والتنمية الاجتماعية والبيئة وصندوق التنمية والتشغيل ومؤسسة الاقراض الزراعي والمركز الوطني للبحث والارشاد الزراعي وغرفة التجارة ومركز إرادة وبنك التنمية بالإضافة الى أعضاء من المجتمع المحلي. كما تم الحرص أيضاً على تشكيل فرق عمل خاصة من أعضاء اللجنة لاعداد خطة العمل التنفيذية بعد انتهاء ورش العمل المقررة وتبعاً لجداول اجتماعات محددة تم الخروج منها بأجزاء خطة العمل التنفيذية، والتي تم اعتمادها فيما بعد من قبل كافة أعضاء لجنة التنمية المحلية بشكلها النهائي المعروض ضمن هذه الوثيقة.

تضمنت مراحل اعداد "استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية " ما يلي:

- القسم الأول: عرض وتحليل الواقع الاقتصادي لمحافظة المفرق

- تحليل محركات النمو في المحافظة من:
- (اقتصاد، قوى عاملة، تعليم ومهارات، بيئة الأعمال)
- تحليل تأثير الأزمة السورية على محركات النمو الاقتصادي في المحافظة
- دراسة واختيار أبرز القطاعات التي بحاجة للتطوير للمساهمة في تحقيق أهداف الاستراتيجية
- عرض عناصر الفرص والتحديات للقطاعات المختارة

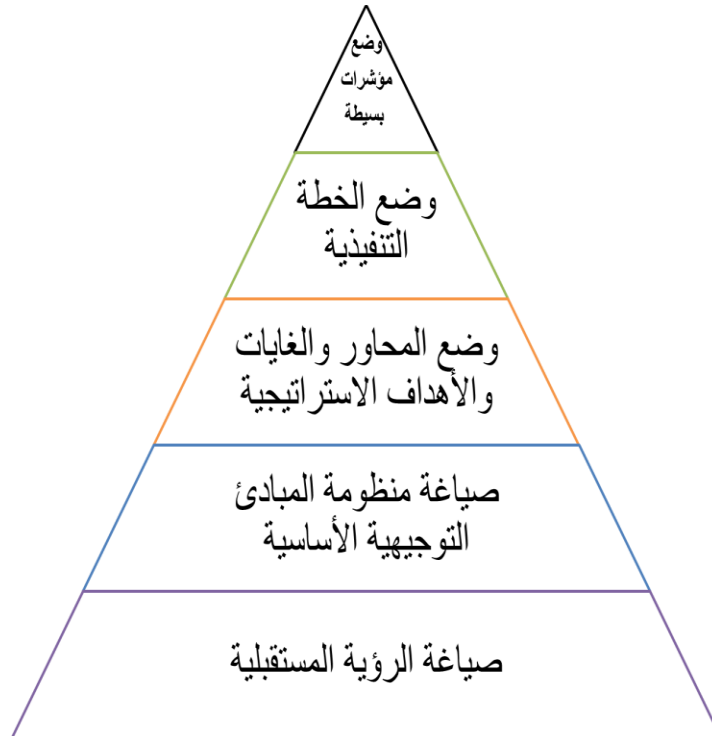
- القسم الثاني: صياغة الاستراتيجية

- وضع الرؤية والمبادئ التوجيهية الأساسية والمحاور الاستراتيجية
- صياغة التوجهات والأهداف الاستراتيجية
- اعداد الخطة التنفيذية للسنة الأولى لوصف المبادرات الواجب تنفيذها خلال السنة الأولى من عمر الاستراتيجية
- ربط محاور الخطة والأهداف الاستراتيجية بالاستراتيجيات الوطنية المتوافقة

تضمنت عملية إعداد الخطة الاستراتيجية على خطوات العمل التالية:

- 1- صياغة الرؤية المستقبلية للمحافظة للخمس سنوات القادمة.
- 2- صياغة منظومة المبادئ التوجيهية الأساسية استنادا الى الثوابت الأساسية التي من المتوقع أن تحكم عمليات وضع الاستراتيجية ومن ثم تنفيذها، انتهاء بعمليات المتابعة والتقييم.
- 3- وضع المحاور والغايات والأهداف الاستراتيجية للثلاثة سنوات القادمة (2016-2018) بالاعتماد على ما تم صياغته من رؤية ومنظومة مبادئ توجيهية أساسية، وما تم اجراؤه من اجتماعات ولقاءات مع أعضاء لجنة التنمية المحلية، و تحليل شمولي للواقع الاقتصادي-الاجتماعي للمحافظة.
- 4- اعداد خطة العمل التنفيذية للسنة الأولى من الاستراتيجية متضمنة نوعية الأنشطة /المبادرات المطلوبة.
- 5- وضع مجموعة من المؤشرات على المستوى الاستراتيجي لمنظومة الأهداف الاستراتيجية التي تم وضعها ولغايات متابعة تحقيق تلك الأهداف.

رسم (1): خطوات عمل عملية اعداد استراتيجيية التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة المفرق



8. الرؤية والمبادئ التوجيهية الأساسية للاستراتيجية

8.1 رؤية محافظة المفرق للتنمية الاقتصادية

انبثقت الرؤية المصاغة لمحافظة المفرق من قبل أعضاء لجنة التنمية المحلية انطلاقاً من نظرتهم بعيدة المدى عن الحالة المستقبلية المرجوة للمحافظة وخاصة من المنظور التشغيلي. وبناء على منطقية هذا التفكير، تم الخروج **بالرؤية التالية:**

"تحسين الرفاه الاجتماعي في المحافظة بالحد من البطالة عن طريق خلق فرص عمل للشباب وتشجيع الاستثمار في كافة المجالات الانتاجية بالتعاون بين شركاء التنمية"

8.2 المبادئ التوجيهية الأساسية

اعتمدت عملية صياغة المبادئ التوجيهية الأساسية على تلك الثوابت الأساسية والدوافع الحقيقية الأصلية اللازمة لتحقيق نجاح الخطة الاستراتيجية والتي ستحكم عمليات (وضع الخطة الاستراتيجية ومن ثم عملية تنفيذها انتهاء بعمليات المتابعة والتقييم)، و ستعتمد على أساسها عمليات وضع السياسات أو تصميم العمليات والاجراءات أو صياغة المبادرات، وشملت تلك المبادئ الثوابت التالية:

1. **التشاركية:** وذلك بتفعيل مبدأ العمل بالنهج التشاركي الذي يعزز مبدأ العمل الجماعي والمشاركة الفاعلة في تحمل المسؤولية والاستخدام الأمثل للموارد.
2. **التمكين:** وذلك بالحرص على التمكين كعملية تفاعلية تنموية تهدف الى رفع قدرات الأفراد وتطويرها لتأهيلهم لتحقيق جوانب التنمية.
3. **الواقعية في الطرح ومراعاة بيئة المجتمع المحلي:** وذلك بالالتزام بالواقعية بالأهداف والمبادرات والمشاريع المصاغة والمنسجمة مع احتياجات المجتمع المحلي للتمكن من تحقيقها.
4. **الاستدامة:** وذلك بالتأكيد على ضرورة الاستمرار في كافة الجوانب من موارد (اقتصادية، مجتمعية، بيئية) ونظم شاملة بهدف الارتقاء بنوعية حياة كافة فئات المجتمع في الحاضر والمستقبل.
5. **العدالة في التوزيع:** وذلك بالحرص على العدالة المكانية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال المبادرات والمشاريع الموجهة بشكل عادل بين كافة مناطق المحافظة.
6. **المواطنة:** وذلك بالشعور المخلص والإيمان بالانتماء والعمل صوب تطوير المجتمع المحلي والقناعة الأكيدة بذلك.

7. **الابتكار والابداع:** وذلك بالتركيز على دعم التفكير الابداعي وابتكار الحلول في تقديم الخدمات لزيادة القدرة على مواجهة التحديات وضمان البقاء والاستمرارية وتطوير جودة ونوعية الخدمات المقدمة وتنمية المجتمع بشكل فعال.
8. **الشفافية والمساءلة:** وذلك بتنفيذ أسس العمل الجاد ومصادقية العمل وعدم التحيز والإنقياد لأي جانب أو اتجاه من شأنه أن يقوض دعائم التنمية والتطوير المجتمعي، و حمل زمام المبادرة وأهمية الشعور بالمسؤولية عند تنفيذ المهام والأعمال.
9. **التنوع الاقتصادي والتنافسية:** وذلك بالتأكيد على الارتباط القوي بين التنوع الاقتصادي في كافة القطاعات وتحسين قدرة الاقتصاد على توليد الثروة (الإنتاجية) وتعزيز مستويات المعيشة للمجتمع وتنميته.
10. **قيم العمل:** وذلك وصولاً الى تحقيق خدمات متميزة وتعزيز القيمة المضافة ، لا بد من ضرورة الالتزام باتقان الخدمة بأعلى مستويات المهنية مما يساعد على تحقيق الريادة والتميز .
11. **اللامركزية:** وذلك بالسعي الى تحقيق مبدأ المشاركة العامة في صناعة القرار وبلورة الاولويات التنموية بحيث تصاغ من قبل المجتمع المحلي لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنافس العادل على الفرص.
12. **المؤسسية:** وذلك بالسعي الى تحقيق مبادئ الحاكمية المؤسسية المتمثلة بعدالة معاملة كافة الجهات ذات العلاقة والشفافية والمسائلة في العلاقات ، للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة المحافظة وتسهيل إيجاد عملية مراقبة فعالة وبالتالي تساعد المحافظة على استغلال مواردها بكفاءة.

9. هيكل استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة المفرق

9.1 المحاور الاستراتيجية

قامت لجنة التنمية المحلية بتبني عدة محاور استراتيجية **كمركزات** للعمل وللإستراتيجية، وبحيث تمّ أخذ هذه المحاور بعين الاعتبار عند تصميم وإدراج كافة الغايات والأهداف الاستراتيجية، لتكون بمثابة مظلة شمولية تمكن من التطبيق الناجح للإستراتيجية بكافة تفاصيلها وجزئياتها والفرص والتحديات القطاعية ذات الأولوية في المحافظة،

وهي على النحو التالي:

رسم (2) : المحاور الاستراتيجية لاستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة المفرق



9.2 الغايات والأهداف الاستراتيجية

اعتمدت لجنة التنمية المحلية على ما تم صياغته من رؤية ومبادئ توجيهية أساسية للاستراتيجية ومحاور استراتيجية، وتحليل للفرص والتحديات القطاعية ذات الأولوية، كمدخلات أساسية لعملية وضع الغايات والأهداف الاستراتيجية، وجاءت على النحو التالي:

الغايات الاستراتيجية		الأهداف الاستراتيجية
الغاية الأولى: الاستغلال الأمثل والعدل للموارد المتاحة في المحافظة	هدف 1	تنمية الثروة الزراعية (النباتية والحيوانية)
	هدف 2	استغلال الموارد الطبيعية من خامات ومصادر طاقة متجددة ونشرها
	هدف 3	دعم الصناعة السياحية ورفع القدرات المحلية لإيجاد منتج سياحي واعد
	هدف 4	تقليل الآثار السلبية على البيئة لاستدامة مواردها
الغاية الثانية: دعم وتحفيز الموارد البشرية للحد من البطالة	هدف 1	بناء قوة عاملة ماهرة ومحفزة بالمهارات المطلوبة في سوق العمل
	هدف 2	تقوية التدريب المهني وتوجيه الموارد البشرية للالتحاق بها
	هدف 3	زيادة تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتطوير قدراتها
	هدف 4	اعطاء الأولوية للعمالة الأردنية المؤهلة والاستفادة من العمالة الوافدة بشكل تكميلي
الغاية الثالثة: توجيه الامكانيات والطاقات لتطوير نظم وتقنيات التعليم ورعاية الابداع ودعم البحث العلمي	هدف 1	تضييق الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل
	هدف 2	تعزيز القدرات المحلية في مجال الابداع
	هدف 3	تفعيل دور الأندية والمراكز الشبابية ولجان المرأة
الغاية الرابعة: التخفيف من آثار الأزمات وتوظيفها لصالح المجتمع المحلي بناء على منهجية علمية واقعية	هدف 1	تنظيم العمالة السورية وجعلها مكتملة للعمالة الأردنية وناقلة للخبرات
	هدف 2	تطوير المناطق الأكثر تأثراً بالأزمة السورية لتوفير فرص عمل مستدامة ومرددة للدخل
الغاية الخامسة: تفعيل دور التشاركية بطريقة مؤسسية بين ذوي العلاقة في التنمية المحلية لغايات تحقيق التنمية المستدامة	هدف 1	وضع اطار مؤسسي للجنة التنمية المحلية لضمان استدامتها
	هدف 2	تطوير التشريعات النازمة للتشغيل والتنسيق بين المؤسسات العاملة بالتنمية نحو زيادة فرص العمل المتاحة للأردنيين

9.3 مصفوفة الإطار المنطقي

فيما يلي عرض لمصفوفة الإطار المنطقي للمشروع وهيكله أهداف الاستراتيجية:

رسم (3) : مصفوفة الإطار المنطقي للتنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة المفرق



10. خطة العمل التنفيذية لاستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة المفرق

قامت لجنة التنمية المحلية بوضع خطة العمل التنفيذية للسنة الأولى من استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية للمحافظة بكل ما تتضمنه من:

- **مبادرات** (مجموعة مشاريع أو أفكار لازمة لتحقيق الأهداف المدرجة)
- **موارد مالية** متوقعة تلزم لتنفيذ المبادرة

وفيما يلي عرض لتلك الخطة:

الغاية (1): الاستغلال الامثل والعادل للموارد المتاحة في المحافظة

الهدف (1): تنمية الثروة الزراعية (النباتية والحيوانية)

المبادرات والمشاريع المقترحة	شرح المبادرة	فترة التنفيذ	الموارد المطلوبة (المالية وغير المالية)
انشاء صندوق دوار لتمويل المشاريع الزراعية الصغيرة والأسرية	يتضمن المقترح تمويل وانشاء صندوق لتمويل المشاريع الصغيرة المدرة للدخل التي سيقوم بتنفيذها الاسر الريفية وبشروط ميسرة بحيث تضمن ادامة الصندوق الدوار، والحرص على العدالة المناطقية في تمويل المشاريع بحيث تشمل كافة المناطق	البدء بالتنفيذ في 2016 والاستمرار لمدة ثلاث سنوات	- ما لا يقل عن مليون دينار - جهة لادارة الصندوق المقترح
مشروع لتطوير واستخدام تقنيات حصاد /قطاف الزيتون ومخلفات الزيتون	يتضمن المقترح دعم وتمويل مشروع لتطوير تقنيات حصاد وقطاف الزيتون، وتدريب عدد من العاطلين على العمل بهذه المشاريع، ودعم مشاريع تتعلق بمخلفات الزيتون كصناعة الصابون والجفت	البدء بالتنفيذ في 2016 والاستمرار حتى نهاية 2017	200 الف دينار
مشروع لتطوير زراعات غير تقليدية كزراعة الزهور وورود الزينة وغيرها	يتضمن المشروع دعم العاطلين عن العمل من المهندسين الزراعين (ذكور واثاث) لإقامة مشاريع زراعات غير تقليدية كزراعة الورد والزهور وغيرها. ودعم ذلك المشروع بتوفير آبار ارتوازية خاصة بها أو بحث امكانية ربطها بمحطات التنقية الموجودة نظراً لاحتياج عملية الزراعة لكميات كبيرة من	البدء بالتنفيذ في 2016 والاستمرار لمدة ثلاث سنوات يمكن تنفيذ هذا المشروع من خلال الصندوق الدوار /مشروع رقم 1	300 الف دينار

		المياه.	
اعداد دراسة جدوى اقتصادية لإنشاء مشروع لتطوير زراعات جديدة كزراعة الفستق الحلبي /النخيل	اعداد دراسة جدوى اقتصادية لدراسة فكرة مشروع لتطوير محاصيل جديدة في المنطقة كزراعة الفستق الحلبي والنخيل، دراسة جدوى المشروع، فرصة نجاح تلك الزراعات في المحافظة، احتياجات المشروع المالية، (التكاليف المتوقعة لمشاريع الزراعات المقترحة).	البدء بالتنفيذ في 2016 والاستمرار لمدة ثلاث سنوات	8- 10 آلاف دينار
مشروع لتطوير الخدمات البيطرية لخدمة مزارعي الثروة الحيوانية	يشمل المشروع توفير عيادات بيطرية متنقلة ومجهزة، وكذلك تطوير قدرات الممرضين البيطريين وتأهيل افراد المجتمع المحلي على الخدمات البيطرية لخدمة مواشيهم	البدء بالتنفيذ في 2016 والاستمرار حتى نهاية 2017	100 الف دينار
مشروع تأهيل الجمعيات الزراعية وتمكينها	يتضمن المشروع البدء بعملية اجراء <u>تقييم تشخيصي للجمعيات الزراعية القائمة</u> ، ووضع <u>خطط تحسينية</u> لها حتى تكون فعالة، ومن ثم <u>اختيار عدد منها (الافضل) لغايات تأهيلها لتقديم الخدمات الداعمة للزراعة وتقوية العلاقة بين صغار المزارعين وتوطيدها، كالمساعدة في عمليات التعبئة والتغليف، والمساعدة في التسويق للمنتجات أو التشبيك مع الآخرين للحصول على مدخلات الانتاج الزراعي والحيواني بأفضل الأسعار ، وتقديم الارشاد الزراعي و ارشادات استخدام أساليب التكنولوجيا الحديثة، وتوفير برامج تدريبية متخصصة لتهيئة الشباب لممارسة المهن الزراعية باعتماد برامج التدريب المستمر والتدريب أثناء العمل وغيرها...</u>	البدء بالتنفيذ في 2016 والاستمرار لمدة ثلاث سنوات	بحاجة الى دراسة لتحديد الكلفة المتوقعة للمشروع

الهدف (2): استغلال الموارد الطبيعية من خامات ومصادر طاقة متجددة ونشرها

المبادرات والمشاريع المقترحة	شرح المبادرة	فترة التنفيذ	الموارد المطلوبة (المالية وغير المالية)
مشروع نشر ثقافة استخدام الطاقة الشمسية في المنازل والتجمعات السكنية	المساعدة في نشر ثقافة استخدام الطاقة الشمسية في المنازل والتجمعات السكنية والتشجيع عليها وحث الاسر في قرى المحافظة على استغلال الطاقة الشمسية لإنتاج الكهرباء في المنازل والتجمعات السكنية بما يضمن تخفيف كلفة الطاقة. والعمل على انشاء مكتب (شركة خاصة) داخل المحافظة لتعمل على تركيب الألواح الشمسية للمنازل، بالإضافة الى القيام بتدريب مجموعة من شباب المحافظة على العمل في ذلك المجال وتزويدهم بالمهارات اللازمة لذلك.	البدء بالتنفيذ في 2016	200 ألف دينار
مشروع لاستغلال التف البركاني لغايات زراعية	دعم وتمويل مشروع لاستغلال التف البركاني المتواجد في مناطق البادية الشرقية بحيث يتم استغلال التف وطحنة وتعبئته ونقله لأغراض زراعية، وبالتالي استغلال ذلك المورد الطبيعي، وخلق فرص عمل من خلاله ، والتدريب على المهن المتعلقة بسلسلة القيمة المضافة له من (جمع، طحن، تعبئة، صناعات زراعية، الخ)	البدء بالتنفيذ في 2016	500 ألف دينار لإنشاء كسارة وملحقاتها من أليات ومركبات نقل وتعبئه

الهدف (3): دعم الصناعة السياحية ورفع القدرات المحلية لإيجاد منتج سياحي واعد

المبادرات والمشاريع المقترحة	شرح المبادرة	فترة التنفيذ	الموارد المطلوبة (المالية وغير المالية)
انشاء منتجع سياحي متكامل في مدينة المفرق	يشمل المشروع المتكامل بناء فندق وموتيل واربعة متاحف اثرية وتراثية ومتحف للطفل على مساحة 20 دونم بحيث يشمل المشروع ايضا على قاعات لتدريب المجتمع المحلي	البدء بالتنفيذ في 2016 والاستمرار لمدة ثلاث سنوات	2 مليون دينار

		وتطوير قدراتهم حول القضايا المتعلقة بالاستثمار السياحي والتراث والمؤتمرات، كما يشمل انشاء حمامات تركية سياحية ومدينة ملاهي ويازار للحرف اليدوية والتقليدية، هو مشروع متكامل يمكن من خلاله خلق عدد كبير من فرص العمل	
1 مليون دينار	البدء بالتنفيذ في 2016	ترميم المواقع الاثرية القائمة وتأهيلها سياحيا لإبراز الهوية التراثية والاثرية لهذه المواقع	مشروع لإعادة وترميم المواقع الاثرية في مناطق رحاب وام الجمال
100 الف دينار	البدء بالتنفيذ في 2016	وضع خارطة سياحية للمناطق الاثرية والسياحية في المحافظة بحيث تكون جاذبة للسياح وتوفي مستلزمات السياحة ضمن هذه المسارات. والعمل على نشرها والقيام بالترويج السياحي بوجود عدد هائل من الآثار في المحافظة.	مشروع لإعداد مسارات سياحية في محافظة المفرق والترويج السياحي

الهدف (4): تقليص الآثار السلبية على البيئة لاستدامة مواردها

المبادرات والمشاريع المقترحة	شرح المبادرة	فترة التنفيذ	الموارد المطلوبة (المالية وغير المالية)
اقامة مشاريع صرف صحي للتجمعات السكنية الكبيرة واستغلال المياه الناتجة في زراعة الاعلاف ⁵³	يشمل المشروع اقامة مشاريع صرف صحي في التجمعات السكنية الكبيرة في المحافظة لتخفيف من التلوث البيئي واستغلال المياه المعالجة في الزراعة	البدء بالتنفيذ في 2017 والاستمرار حتى نهاية 2018	12 مليون دينار
مشروع لدعم واستغلال المياه الرمادية في المنازل لزراعة الحدائق المنزلية بالنباتات العطرية والمحاصيل الاخرى ⁵⁴	يشمل المشروع تنفيذ مشاريع صغيرة في المنازل للصرف الصحي واستغلال المياه الرمادية في اقامة وانشاء الحدائق الاسرية مما يعود بالفائدة على الاسرة بتحسين مستوى معيشتها وتشغيل افراد العائلة	البدء بالتنفيذ في 2017 والاستمرار حتى نهاية 2018	1 مليون دينار

⁵³ هذه المبادرة لن تكون ضمن خطة العمل التنفيذية للسنة الأولى 2016

⁵⁴ هذه المبادرة لن تكون ضمن خطة العمل التنفيذية للسنة الأولى 2016

1 مليون دينار	البدء بالتنفيذ في 2016	يتضمن المشروع الاستفادة من مخلفات الحيوانات (نظراً لتوافر العديد من مزارع الدواجن والأبقار) أو حتى الاستفادة من الحيوانات النافقة ، بحيث يتم تحويلها الى سماد عضوي أو لإنتاج غاز الميثان (Bio gas) الذي يمكن استخدامه لاحقاً لإنتاج الطاقة. وأن يتم العمل على الاستفادة والبناء على التجربة السابقة (محطة الخالدية للدراسات الملحية).	معالجة المخلفات الزراعية والحيوانية لإنتاج السماد العضوي وغاز الميثان
---------------	---------------------------	---	---

الغاية (2): دعم وتحفيز الموارد البشرية للحد من البطالة

الهدف (1): بناء قوة عاملة ماهرة ومحفزة بالمهارات المطلوبة في سوق العمل

المبادرات والمشاريع المقترحة	شرح المبادرة	فترة التنفيذ	الموارد المطلوبة (المالية وغير المالية)
رفع القدرات المحلية من خلال دورات تدريبية جديدة ومتخصصة	اعداد دراسة تحديد احتياجات تدريبية لتحديد نوعية الدورات التدريبية المطلوبة لتزويد الشباب بمهارات مطلوبة في سوق العمل، و طرح عدد من الدورات المطلوبة على مدار العام وبالتنسيق مع جهات متخصصة في تلك المجالات، ومنها دورات في ادارة اللوجستيات و دورات في الارشاد السياحي ودورات في التسويق ودورات خاصة بتهيئة الشباب لممارسة المهن الزراعية وغيرها	البدء بالتنفيذ في 2016	اعداد دراسة للكلفة المتوقعة للمشروع

الهدف (2): تقوية التدريب المهني وتوجيه الموارد البشرية للالتحاق بها

المبادرات والمشاريع المقترحة	شرح المبادرة	فترة التنفيذ	الموارد المطلوبة (المالية وغير المالية)
اعداد دراسة مسحية لمعرفة التخصصات المهنية المطلوبة في المحافظة وطرح التخصصات المطلوبة ضمن برامج التدريب المهني	اجراء دراسة مسحية شاملة لمعرفة التخصصات المهنية المطلوبة (مهن جديدة ومهن سابقة) في المحافظة وطرح التخصصات المطلوبة (للمهن الجديدة) ضمن برامج التدريب المهني، وتقوية التخصصات المطلوبة من (المهن السابقة)، والخروج بتوصيات خاصة بذلك وتوصيات لتشجيع الشباب على الالتحاق بالتدريب المهني	البدء بالتنفيذ في 2016 والاستمرار حتى نهاية 2017	اعداد دراسة للكلفة المتوقعة للمشروع
برنامج حوافز خاص (بالتلمذة المهنية)	يهدف هذا البرنامج الى زيادة التزام الطلبة الملتحقين بالتدريب المهني وتحفيزهم على الاستمرار بالتدريب وذلك من خلال وضع نظام خاص بالحوافز للطلبة. بالإضافة الى البحث عن اعتمادية للشهادات المقدمة.	البدء بالتنفيذ في 2016 والاستمرار حتى نهاية 2017	اعداد دراسة للكلفة المتوقعة للمشروع
تزويد مراكز التدريب المهني القائمة بالمعدات والتجهيزات الحديثة واللازمة لكل مهنة	تزويد مراكز التدريب المهني القائمة بالمعدات والتجهيزات اللازمة لكل مهنة والعمل على تفعيل المشاغل الغير مستغلة.	البدء بالتنفيذ في 2016	تحديد الكلفة حسب المعدات المراد تجهيزها
مشروع رفع قدرات مدربي مراكز التدريب المهني	اجراء تقييم لأداء وقدرات مدربي مراكز التدريب المهني، وتحديد احتياجاتهم التدريبية بناء على نتائج التقييم، طرح عدة دورات تدريبية لرفع قدراتهم	البدء بالتنفيذ في 2016 والاستمرار حتى نهاية 2017	اعداد دراسة للكلفة المتوقعة للمشروع

الهدف (3): زيادة تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتطوير قدراتها

المبادرات والمشاريع المقترحة	شرح المبادرة	فترة التنفيذ	الموارد المطلوبة (المالية وغير المالية)
التشبيك مع الجهات الداعمة	فتح باب الترشيح لاختيار عدد من الأفكار أو المشاريع الريادية في المحافظة (بحيث تقوم المؤسسات بترشيحهم كمراكز التدريب المهني، الجامعة، ارادة ، الخ...) ليتم فيما بعد التشبيك بين الجهات الداعمة و المؤسسات مع تلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة أو الرياديين أصحاب الأفكار في المحافظة من خلال عقد ورش تعريفية عن انواع الدعم المقدمة من قبل تلك الجهات وشروطها والالتقاء مع عدد من تلك الجهات المانحة لغايات توفير عدد من المنح لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المحافظة	البدء بالتنفيذ في 2016	اعداد دراسة للكلفة المتوقعة للمشروع
المساعدة في تسويق منتجات هذه المشاريع	اجراء دراسة مسحية لمعرفة أنواع المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي من الممكن مساعدتها في النواحي التسويقية (التركيز على قطاعين بحد أقصى)، دراسة أنواع المشاكل التسويقية التي تواجه المشاريع في القطاعات المختارة، تقديم دورات تدريبية في مجال التسويق، تقديم خدمات استشارية في مجال التعبئة والتغليف وتحسين شكل المنتج و في مجال الاعلان والترويج، تنظيم عدد من المعارض الخاصة لتسويق منتجات تلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة سواء داخل المحافظة أو خارجها، تنظيم عدد من الأسواق المحلية الأسبوعية، وعقد اللقاءات التعريفية بين أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة	البدء بالتنفيذ في 2016	اعداد دراسة للكلفة المتوقعة للمشروع

الهدف (4): إعطاء الأولوية للعمالة الأردنية والاستفادة من العمالة الوافدة بشكل تكميلي

المبادرات والمشاريع المقترحة	شرح المبادرة	فترة التنفيذ	الموارد المطلوبة (المالية وغير المالية)
الاستفادة من المهارات المتوافرة لدى العمالة الوافدة	اعداد دراسة <u>لحصص المهارات</u> المتوافرة لدى العمالة الوافدة (وبشكل خاص لدى اللاجئين السوريين) ومن ثم العمل على <u>بلورتها الى أفكار مشاريع انتاجية</u> ليتم الاستفادة منها من قبل الطرفين (الأردنيين والسوريين)	البدء بالتنفيذ في 2016	اعداد دراسة للكلفة المتوقعة للمشروع

الغاية (3): توجيه الإمكانيات والطاقات لتطوير نظم تقنيات التعليم ورعاية الإبداع ودعم البحث العلمي

الهدف (1): تضيق الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل

المبادرات والمشاريع المقترحة	شرح المبادرة	فترة التنفيذ	الموارد المطلوبة (المالية وغير المالية)
التركيز على مهارات الأعمال داخل الجامعات وتفعيل الارشاد الوظيفي الفعال	عقد برنامج تدريبي متخصص داخل جامعة آل البيت لمهارات الأعمال والمهارات المهنية بالتعاون مع المختصين وبعرض قصص نجاح من الواقع المحلي، وتفعيل مكتب خاص لتقديم خدمات فعالة في مجال الارشاد الوظيفي	البدء بالتنفيذ في 2016	اعداد دراسة للكلفة المتوقعة للمشروع
مسابقة الريادي الصغير	ترتيب مسابقة تقام سنوياً لطلاب المرحلتين الثانوية والجامعية لتشجيعهم على التفكير في تأسيس أعمالهم كأحد الخيارات المهنية التي يمكن أن يهتموا بها. وبحيث يُطلب من المشتركين تأسيس أعمال (صغيرة) خاصة بهم بشكل مؤقت على مدار عدة أيام في بعض النوادي المحلية (وتنظيم سوق لعرض تلك المنتجات) لاكتساب الخبرة المتعلقة	البدء بالتنفيذ في 2016	اعداد دراسة للكلفة المتوقعة للمشروع

		بالتخطيط للأعمال، ووضع تصور للمنتج أو الخدمة، والتسويق وبيع المنتج.	
--	--	---	--

الهدف (2): تعزيز القدرات المحلية في مجال الإبداع

المبادرات والمشاريع المقترحة	شرح المبادرة	فترة التنفيذ	الموارد المطلوبة (المالية وغير المالية)
توجيه عمادة البحث العلمي للقيام بالدراسات حسب واقع المحافظة وزيادة مخصصات البحث العلمي	توجيه عمادة البحث العلمي للقيام بالدراسات التي تخدم المحافظة بحيث يتم التركيز على القطاع الزراعي والصناعي والاستفادة من نتائج هذه الدراسات بربطها بالعمليات الزراعية نظرا لأهمية ذلك في تطوير التقنيات الزراعية	البدء بالتنفيذ في 2016	اعداد دراسة للكلفة المتوقعة للمشروع
التنسيق مع جامعة آل البيت للمساهمة في تعزيز قدرات أبناء المحافظة ورعاية المبدعين منهم	تصميم برنامج للتوعية بريادة الأعمال في المحافظة بالتعاون مع جامعة آل البيت، ودعم المتميزين في القطاع الزراعي والصناعي، والربط مع حاضنة ريادة الأعمال بإرسال المبدعين ليتم متابعتهم من خلالها		

الهدف (3): تفعيل دور الأندية والمراكز الشبابية ولجان المرأة

المبادرات والمشاريع المقترحة	شرح المبادرة	فترة التنفيذ	الموارد المطلوبة (المالية وغير المالية)
توفير الدعم المالي للأندية ومراكز الشباب ولجان المرأة	توجيه الدعم المالي لغايات بناء مركز ثقافي متكامل تستفيد منه الأندية والمراكز الشبابية ولجان المرأة من أجل ممارسة نشاطاتهم سواء الثقافية أو المسرحية أو عقد اجتماعات	البدء بالتنفيذ في 2016	1.5 مليون دينار
التشبيك بين الأندية والمراكز الشبابية ولجان المرأة مع مراكز التدريب المهني والجامعات	عقد عدد من الورش والدورات التدريبية بالتعاون بين الأندية والمراكز الشبابية ولجان المرأة و مراكز التدريب المهني والجامعات	البدء بالتنفيذ في 2016	اعداد دراسة للكلفة المتوقعة للمشروع
جائزة أفضل مبادرة شبابية	اطلاق جائزة خاصة بأفضل مبادرة شبابية لتنمية المجتمع المحلي لأفكار تتميز بالإبداع والتميز والحدثة وإمكانية التطبيق والقياس، وأن تتضمن المبادرة الفكرة- الأهداف- آلية العمل- الميزانية التقديرية- الفئة المستهدفة- المخرجات والنتائج المتوقعة، وعوامل النجاح الأساسية وأساليب قياسها ليتم عرض الفكرة الفائزة والأفكار الأخرى الجيدة فيما بعد على عدد من الجهات ليتم تبنيها وتنفيذها.	البدء بالتنفيذ في 2016	اعداد دراسة للكلفة المتوقعة للمشروع
اطلاق دليل المفرق الوظيفي	إعداد دليل وظيفي ونظام إرشادي للباحثين عن العمل، بما يُوفر للشركات المحلية فرصة لتشغيل المرشحين الواعدين	البدء بالتنفيذ في 2016	اعداد دراسة للكلفة المتوقعة للمشروع

الغاية (4): التخفيف من آثار الأزمات وتوظيفها لصالح المجتمع بناء على منهجية علمية واقعية

الهدف (1): تنظيم العمالة السورية وجعلها مكاملة للعمالة الأردنية وناقلة للخبرات

المبادرات والمشاريع المقترحة	شرح المبادرة	فترة التنفيذ	الموارد المطلوبة (المالية وغير المالية)
إنشاء مشاريع مشتركة بين العمالة المحلية و العمالة السورية بحيث يتم تبادل الخبرات والمهارات	اعداد خطط عمل لأفكار مشاريع انتاجية يمكن انشاؤها ليتم الاستفادة منها من قبل الطرفين (الأردنيين والسوريين) بحيث يتم الاستفادة من المهارات المتوافرة لدى السوريين ونقلها الى الاردنيين و بالتالي خدمة الطرفين.	البدء بالتنفيذ في 2016	150 ألف دينار

الهدف (2): تطوير المناطق الأكثر تأثراً بالأزمة السورية لتوفير فرص عمل مستدامة ومدرّة للدخل

المبادرات والمشاريع المقترحة	شرح المبادرة	فترة التنفيذ	الموارد المطلوبة (المالية وغير المالية)
إنشاء مناطق حرفية للصناعات الخفيفة في المناطق التالية: -مدينة المفرق -منطقة السرحان+حوشا -بلعما+رحاب	كخطوة لاحقة للمبادرة السابقة، العمل على تأهيل وتزويد المناطق بالأجهزة والمعدات اللازمة لتمكين المتدربين بالتعلم على الصناعات والمهن المطلوبة في المجتمعات المذكورة (تقديم الدعم المطلوب لتلك المشاريع من اجهزة ومعدات و استشارات ادارية أو دورات تدريبية.)	البدء بالتنفيذ في 2017	450 ألف دينار

الغاية (5): تفعيل دور التشاركية بطريقة مؤسسية بين ذوي العلاقة في التنمية المحلية لغايات تحقيق التنمية المستدامة

الهدف (1): وضع اطار مؤسسي للجنة التنمية المحلية لضمان استدامتها

المبادرات والمشاريع المقترحة	شرح المبادرة	فترة التنفيذ	الموارد المطلوبة (المالية وغير المالية)
اجراء تقييم تشخيصي لعمل لجنة التنمية المحلية	اجراء تقييم تشخيصي لعمل اللجنة خلال المراحل السابقة ولأداء أعضائها، (وضع آلية خاصة بالتقييم واعتمادها لإجراء التقييم و الخروج بتقرير خاص بنتائج التقييم والتوصيات المقترحة ليتم تبنيها وتنفيذها لضمان وجود الأعضاء المناسبين في اللجنة ولتحسين أداء اللجنة الحالية).	البدء بالتنفيذ في 2016	اعداد دراسة للكلفة المتوقعة للمشروع
اعداد وثيقة مأسسة لجنة التنمية المحلية	وضع وثيقة خاصة بمأسسة اللجنة تشمل (نطاق العمل، المهام والمسؤوليات، آلية اختيار أعضاء اللجنة، آلية تقييم أداء أعضاء اللجنة، الهيكل التنظيمي، دورية الاجتماعات، الخ.....)		
تطوير قدرات أعضاء لجنة التنمية المحلية	تحديد الاحتياجات التدريبية للجنة ووضع برنامج تدريبي يشمل حزمة تدريبية لتطوير قدراتهم		
اعداد أوراق عمل لكافة المبادرات	اعداد ورقة عمل خاصة بكل مبادرة		

		لتشمل شرح وافي عن المبادرة المطروحة و احتياجاتها من (فكرة المبادرة، أهداف المبادرة، الفئات المستهدفة، الموارد المطلوبة، الجدول الزمني للتنفيذ، الجهات المقترحة للتمويل) ليتم العمل على تقديمها للجهات المهمة والتي من الممكن أن تقوم بتمويلها	المطروحة Concept Papers
		اطلاق اللجنة من خلال حفل رسمي يتم التعريف بأعضاء اللجنة من خلاله، و أبرز مهامهم و مسؤولياتهم، وما تم انجازه خلال الفترة السابقة وخطة عملهم المستقبلية	حفل اطلاق لجنة التنمية المحلية
		عقد مؤتمر خاص ببناء الشراكات وتعريف الجهات المانحة بمبادرات استراتيجية التنمية الاقتصادية-الاجتماعية للمحافظة لغايات التمويل والدعم	عقد مؤتمر بناء الشراكات
اعداد دراسة للكلفة المتوقعة للمشروع	البدء بالتنفيذ في 2016	وضع نظام متكامل "لمتابعة وتقييم" استراتيجية التنمية الاقتصادية-الاجتماعية وأداء عمل اللجنة للتحقق من احراز النتائج والسير في الطريق الصحيح لتشمل (منظومة مؤشرات الأداء - الاستراتيجية والتشغيلية ومؤشرات قياس الأثر-، آليات جمع البيانات، آليات تحليل البيانات، نوعية التقارير المطلوبة، الخ.)	صياغة منظومة "متابعة وتقييم" لاستراتيجية التنمية الاقتصادية-الاجتماعية ومهام عمل لجنة التنمية المحلية

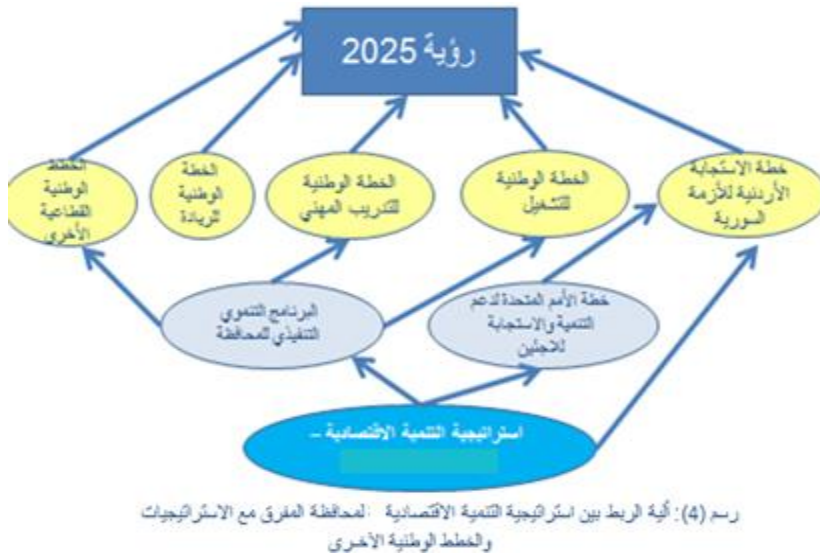
الهدف (2): تطوير التشريعات النازمة للتشغيل والتنسيق بين المؤسسات العاملة بالتنمية نحو زيادة فرص العمل المتاحة للأردنيين

المبادرات والمشاريع المقترحة	شرح المبادرة	فترة التنفيذ	الموارد المطلوبة (المالية وغير المالية)
المطالبة بمراجعة نظام الأجور وتصاريح العمل للعمالة الوافدة	مراجعة الحد الأدنى للأجور بحيث يتم استقطاب العمالة المحلية وإحلالها مكان الوافدة (بحاجة إلى تشريع) بالإضافة الى ضرورة العمل على مراجعة رسوم تصاريح العمل للعمالة الوافدة والعمل على رفعها	البدء بالتنفيذ في 2016 والاستمرار	لا يوجد
تفعيل مهام المؤسسات بالتوعية بأهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة	تفعيل مهام المؤسسات في التوعية بأهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لتوفير فرص العمل وتحسين مستوى دخل الأسرة، وتحفيز العاطلين عن العمل أيضاً للإقبال على تأسيس المشاريع الصغيرة الخاصة بهم	البدء بالتنفيذ في 2016	50 ألف دينار

11. الخطط الوطنية والاستراتيجية المتقاطعة مع استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية للمحافظة

تضمنت منهجية اعداد استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية للمحافظة (عملية حصر) لكافة استراتيجيات التنمية السابقة والخطط الوطنية والسياسات الوطنية المطروحة والمتوافقة معاً في غايات التشغيل وخلق فرص العمل والاستجابة للآزمة السورية، ومن ثم عرض لنتائجها على أعضاء لجنة التنمية المحلية للمحافظة خلال ورش عمل خاصة، وذلك من أجل:

1. معرفة أبرز الأهداف والمبادرات الوطنية المتوافقة مع المحاور الاستراتيجية لاستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية للمحافظة والتي قد تسهم هذه الاستراتيجية في تحقيق جوانب منها.
2. الاطلاع على أفكار لمبادرات مشابهة يمكن ادراجها في خطة عمل "استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية للمحافظة" تحت الأهداف المتشابهة.
3. اعطاء أفكار عن مشاريع حالية مطروحة في المملكة ومستهدفة لمحافظة المفرق بالتحديد، والتي قد يكون من الممكن الاستفادة منها لاحقاً بدعم تنفيذ المبادرات المطروحة ضمن الخطة والمتقاطعة مع مجال عملها.



يتكون اطار السياسات على المستوى الوطني من قائمة مفيضة من الاستراتيجيات وتقارير السياسات التي تم تطويرها على مدى عقود. ويظهر المخطط أدناه، آلية الربط لاستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية للمحافظة مع الاستراتيجيات والخطط الوطنية الأخرى، حيث اعتبرت (رؤية واستراتيجية الأردن الوطنية 2025) بمثابة المظلة لكافة الخطط الوطنية الأخرى، حيث

ربطت بها مسبقاً في مراحل الاعداد (خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية التي بنيت بدورها اعتماداً على خطة الأمم المتحدة لدعم التنمية والاستجابة للاجئين). كما ربطت برؤية 2025 (الخطة الوطنية للتشغيل) و (الخطة الوطنية للتدريب المهني) و (الخطة الوطنية للريادة) و (الخطط الوطنية الأخرى للقطاعات المختلفة) ومن المتوقع أن تستمر عملية الربط بها لكافة الخطط الوطنية خلال السنوات المقبلة. هذا وتبنى الخطط الوطنية عادة بالاعتماد على البرامج التنموية التنفيذية للمحافظات. وبالتالي فان استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية للمحافظة ستأتي في حالة من التناغم والانسجام مع كافة هذه الخطط كما هو موضح بالمخطط أعلاه و مصفوفة تقاطع أهداف الاستراتيجية مع أهداف الخطط الوطنية والاستراتيجية الأخرى و مصفوفة تقاطع مبادرات خطة العمل التنفيذية للاستراتيجية مع مبادرات الخطط الوطنية والاستراتيجية الأخرى.

11.1 مصفوفة تقاطع أهداف استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية للمحافظة مع أهداف الخطط الوطنية والاستراتيجية الأخرى

استراتيجية التنمية الاقتصادية لمحافظة المفرق							
الغاية (1)				الغاية (2)			
هدف (1)	هدف (2)	هدف (3)	هدف (4)	هدف (1)	هدف (2)	هدف (3)	هدف (4)
تنمية الثروة الزراعية (النباتية والحيوانية)	استغلال الموارد الطبيعية من خامات ومصادر طاقة متجددة ونشرها	دعم الصناعة السياحية ورفع القدرات المحلية لايجاد منتج سياحي واعد	تقليل الآثار السلبية على البيئة لاستدامة مواردها	بناء قوة عاملة ماهرة ومحفزة بالمهارات المطلوبة في سوق العمل	تقوية التدريب المهني وتوجيه الموارد البشرية للالتحاق بها	زيادة تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتطوير قدراتها	اعطاء الأولوية للعمالة الأردنية المؤهلة والاستفادة من العمالة الوافدة بشكل تكميلي
الخطط الوطنية والاستراتيجية							
مشروع برنامج الأمم المتحدة الانمائي لتخفيف أثر أزمة اللاجئين السوريين في المجتمعات المضيفة الأردنية							
هدف (1)	هدف (2)	هدف (3)	هدف (4)	هدف (1)	هدف (2)	هدف (3)	هدف (4)
خلق فرص عمل ومبادرات اقتصادية للأردنيين في المجتمعات المستضيفة	تحسين التنمية الاقتصادية المحلية من خلال نمو وتطوير قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم	خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية	هدف (1)	هدف (2)	هدف (3)	هدف (4)	هدف (5)
خلق فرص عمل أفضل وأكثر للفئات المحتاجة من النساء والذكور والاثان من الشباب	انعاش الاقتصاد المحلي في المناطق الأكثر تضرراً بالأزمة لتوفير فرص عمل مستدامة ومدررة للدخل	اطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة في المملكة الأردنية الهاشمية 2017-2015	هدف (1)	هدف (2)	هدف (3)	هدف (4)	هدف (5)
تطوير قدرات الشباب وتدريبهم لغايات التوظيف	مساعدة المجتمعات المضيفة بغية التخفيف من تأثير أزمة اللاجئين السوريين على الأردن	رؤية واستراتيجية الأردن الوطنية 2025	هدف (1)	هدف (2)	هدف (3)	هدف (4)	هدف (5)
بناء قوة عاملة ماهرة ومحفزة ومسلحة بالمهارات المطلوبة في سوق العمل	تطوير خدمات التشغيل والارشاد المهني وتغيير ثقافة العمل	جمل العمالة الوافدة مكتملة للأردنية و ليس بديلاً عنها	هدف (1)	هدف (2)	هدف (3)	هدف (4)	هدف (5)
تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة مساهمة المرأة فيها وحفز الشركات الناشئة	توفير الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز فرص حصولها على التمويل والخدمات المالية	خلق أسواق للمشاريع الصغيرة والمتوسطة	هدف (1)	هدف (2)	هدف (3)	هدف (4)	هدف (5)
تضيق الفجوة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني واحتياجات سوق العمل	تعزيز القدرات المحلية في مجال البحث العلمي والابتكار	الخطة الوطنية للتشغيل 2020-2011	هدف (1)	هدف (2)	هدف (3)	هدف (4)	هدف (5)
تطوير نوعية مخرجات منظومة التعليم والتعليم العالي والتعليم المهني والتقني	تنظيم العمالة الوافدة والاستفادة من العقول المهاجرة	توجيه سياسات الاستثمار وبرامج التشغيل نحو زيادة فرص العمل المتاحة للأردنيين	هدف (1)	هدف (2)	هدف (3)	هدف (4)	هدف (5)
زيادة نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة وذات النمو المرتفع	تسهيل الوصول للتمويل والخدمات الشاملة لتطوير الأعمال في كل المحافظات	الخطة الوطنية للزيادة 2018-2014	هدف (1)	هدف (2)	هدف (3)	هدف (4)	هدف (5)
إعادة هيكلة الإطار المؤسسي والمؤسسات المعنية بدعم التشغيل والتدريب المهني	تشجيع الاحلال التدريجي للعمالة الأجنبية	الخطة الاستراتيجية لمؤسسة التدريب المهني	هدف (1)	هدف (2)	هدف (3)	هدف (4)	هدف (5)
تطوير نظام تدريب مهني يتصف بالاستجابة والكفاءة والفعالية والمساواة والاستدامة	زيادة مشاركة القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني في منظومة عمل المؤسسة	ضمان فرص التدريب لتحقيق مشاركة أكبر للمرأة في سوق العمل	هدف (1)	هدف (2)	هدف (3)	هدف (4)	هدف (5)

استراتيجية التنمية الاقتصادية لمحافظة المفرق						
الغاية (5)		الغاية (4)		الغاية (3)		
هدف (2)	هدف (1)	هدف (2)	هدف (1)	هدف (3)	هدف (2)	هدف (1)
تطوير التشريعات الناظمة للتشغيل والتنسيق بين المؤسسات العاملة بالتنمية نحو زيادة فرص العمل المتاحة للأردنيين	وضع اطار مؤسسي للجنة التنمية المحلية لضمان استدامتها	تطوير المناطق الأكثر تأثراً بالأزمة السورية لتوفير فرص عمل مستدامة ومدره للدخل	تنظيم العمالة السورية وجعلها مكمله للعماله الأردنيه وناقله للخبرات	تفعيل دور الأندية والمراكز الشبابية ولجان المرأة	تعزيز القدرات المحلية في مجال الابداع	تضييق الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل
الخطط الوطنية والاستراتيجية						
مشروع برنامج الأمم المتحدة الاماني لتخفيف أثر أزمة اللاجئين السوريين في المجتمعات المضيفة الأردنية						
هدف (1) خلق فرص عمل ومبادرات اقتصادية للأردنيين في المجتمعات المستضيفة						
هدف (2) تحسين التنمية الاقتصادية المحلية من خلال نمو وتطوير قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم						
خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية						
هدف (1) خلق فرص عمل أفضل وأكثر للفئات المحتاجة من النساء والذكور والاثاث من الشباب						
هدف (2) انعاش الاقتصاد المحلي في المناطق الأكثر تأثراً بالأزمة لتوفير فرص عمل مستدامة ومدره للدخل						
اطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة في المملكة الأردنية الهاشمية 2015-2017						
هدف 4.2 تطوير قدرات الشباب وتدريبهم لغايات التوظيف						
هدف 6.2 مساعدة المجتمعات المضيفة بغية التخفيف من تأثير أزمة اللاجئين السوريين على الأردن						
رؤية واستراتيجية الأردن الوطنية 2025						
هدف (1) بناء قوة عاملة ماهرة ومحفزة ومسلحة بالمهارات المطلوبة في سوق العمل						
هدف (2) تطوير خدمات التشغيل والإرشاد المهني وتغيير ثقافة العمل						
جعل العمالة الوافدة مكمله للعماله الأردنيه و ليس بديلاً عنها						
هدف (4) تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة مساهمة المرأة فيها وحفز الشركات الناشئة						
هدف (5) توفير الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز فرص حصولها على التمويل والخدمات المالية						
هدف (6) خلق أسواق للمشاريع الصغيرة والمتوسطة						
هدف (7) تضييق الفجوة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني واحتياجات سوق العمل						
هدف (8) تعزيز القدرات المحلية في مجال البحث العلمي والابتكار						
(الخطة الوطنية للتشغيل 2011-2020)						
هدف (1) تطوير نوعية مخرجات منظومة التعليم والتعليم العالي والتعليم المهني والتقني						
هدف (2) تنظيم العمالة الوافدة والاستفادة من العقول المهاجرة						
هدف (3) توجيه سياسات الاستثمار وبرايم التشغيل نحو زيادة فرص العمل المتاحة للأردنيين						
الخطة الوطنية للإريادة 2014-2018						
هدف (1) زيادة نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المبكرة وذات النمو المرتفع						
هدف (2) تسهيل الوصول للتمويل والخدمات الشاملة لتطوير الأعمال في كل المحافظات						
الخطة الوطنية للتدريب المهني						
هدف (1) اعادة هيكلة الاطار المؤسسي والمؤسسات المعنية بدعم التشغيل والتدريب المهني						
هدف (2) تشجيع الاحلال التدريجي للعماله الأجنبية						
الخطة الاستراتيجية لمؤسسة التدريب المهني						
هدف (1) تطوير نظام تدريب مهني يتصف بالاستجابة والكفاءة والفعالية والمسائلة والاستدامة						
هدف (2) زيادة مشاركة القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني في منظومة عمل المؤسسة						
هدف (3) ضمان فرص التدريب لتحقيق مشاركة أكبر للمرأة في سوق العمل						

11.2 مصفوفة تقاطع مبادرات استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية للمحافظة مع مبادرات الخطط الوطنية والاستراتيجية الأخرى

مبادرات خطة العمل التنفيذية للاستراتيجية	الخطط الوطنية والاستراتيجية المتقاطعة				
	خطة الاستراتيجية الأردنية للازمة السورية	رؤية واستراتيجية الأردن الوطنية 2025	منظمة العمل الدولية ILO	الخطة الوطنية للريادة	الخطة الوطنية للتدريب المهني
انشاء صندوق دوار لتمويل المشاريع الزراعية الصغيرة والاسريه	xx	xx	xx	xx	
مشروع لتطوير واستخدام تقنيات حصاد /قطاف الزيتون ومخلفات الزيتون	xx				
مشروع لتطوير زراعات غير تقليدية كزراعة الزهور وورود الزينه وغيرها	xx				
دراسة جدوى اقتصادية لتطوير زراعات جديدة كزراعة الفستق الحلبي /النخيل	xx				
مشروع لتطوير الخدمات البيطرية لخدمة مزارعي الثروة الحيوانيه	xx				
انشاء تعاونيات خاصة بتقديم الخدمات الداعمة للزراعة	xx		xx		
نشر ثقافة استغلال الطاقة الشمسية /البديلة		xx			
مشروع لاستغلال التف البركاني لغايات زراعية	xx				
انشاء منتج سياحي متكامل في مدينة المفرق		xx			
مشروع لاعادة وترميم المواقع الاثرية في مناطق رحاب وام الجمال		xx			
مشروع لاعداد مسارات سياحية في محافظة المفرق		xx			
اقامة مشاريع صرف صحي للتجمعات السكنية الكبيرة واستغلال المياه الناتجة في زراعة الاعلاف	xx		xx		
مشروع لدعم واستغلال المياه الرمادية في المنازل لزراعة الحدائق المنزلية بالنباتات العطرية والمحاصيل الاخرى	xx		xx		
الاستفادة من المخلفات الزراعية والحيوانية	xx	xx			

الخطط الوطنية والاستراتيجية المتقاطعة	مبادرات خطة العمل التنفيذية للاستراتيجية	خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية	رؤية واستراتيجية الأردن الوطنية 2025	منظمة العمل الدولية ILO	الخطة الوطنية للريادة	الخطة الوطنية للتدريب المهني
رفع القدرات المحلية من خلال دورات تدريبية جديدة ومتخصصة	xx	xx	xx	xx	xx	xx
اعداد دراسة مسحية لمعرفة التخصصات المهنية المطلوبة في المحافظة وطرح	xx	xx	xx	xx	xx	xx
برنامج حوافز للالتحاق (بالتلمذة المهنية)	xx	xx	xx	xx	xx	xx
ترويج مراكز التدريب المهني القائمة بالمعدات والتجهيزات الحديثة واللازمة لكل مهنة	xx	xx	xx	xx	xx	xx
مشروع رفع قدرات مدربي مراكز التدريب المهني	xx	xx	xx	xx	xx	xx
التشبيك مع الجهات الداعمة	xx	xx	xx	xx	xx	xx
المساعدة في تسويق منتجات هذه المشاريع	xx	xx	xx	xx	xx	xx
مراجعة نظام الأجور وتصاريح العمل	xx	xx	xx	xx	xx	xx
الاستفادة من المهارات المتوافرة لدى العمالة الوافدة	xx	xx	xx	xx	xx	xx
التركيز على مهارات الأعمال داخل الجامعات وتفعيل الارشاد الوظيفي الفعال	xx	xx	xx	xx	xx	xx
توجيه عمادة البحث العلمي للقيام بالدراسات حسب واقع المحافظة وزيادة مخصصات	xx	xx	xx	xx	xx	xx
البحث العلمي	xx	xx	xx	xx	xx	xx
التنسيق مع جامعة آل البيت للمساهمة في تعزيز قدرات أبناء المحافظة ورعاية	xx	xx	xx	xx	xx	xx
المبدعين منهم	xx	xx	xx	xx	xx	xx
توفير الدعم المالي للأندية ومراكز الشباب ولجان المرأة	xx	xx	xx	xx	xx	xx
التشبيك بين الأندية والمراكز الشبابية ولجان المرأة مع مراكز التدريب المهني	xx	xx	xx	xx	xx	xx
والجامعات	xx	xx	xx	xx	xx	xx

الخطط الوطنية والاستراتيجية المتقاطعة	مبادرات خطة العمل التنفيذية للاستراتيجية	خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية	رؤية واستراتيجية الأردن الوطنية 2025	منظمة العمل الدولية ILO	الخطة الوطنية للريادة	الخطة الوطنية للتدريب المهني
	مسابقة الريادي الصغير	xx	xx		xx	
	جائزة افضل مبادرة شبابية	xx	xx	xx	xx	
	اطلاق دليل المفرق الوظيفي	xx	xx	xx		
	إنشاء مشاريع مشتركة بين العمالة المحلية والسورية	xx		xx		
	إنشاء مناطق حرفية للصناعات الخفيفة	xx		xx		xx
	اجراء تقييم تشخيصي لعمل لجنة التنمية المحلية			xx		
	تطوير قدرات أعضاء لجنة التنمية المحلية			xx		
	صياغة منظومة متابعة وتقييم للاستراتيجية			xx		
	اعداد وثيقة مأسسة لجنة التنمية المحلية			xx		
	عقد مؤتمر بناء الشراكات	xx	xx	xx		

12. مؤشرات الأداء المقترحة "للمتابعة والتقييم" لاستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية للمحافظة

12.1 مؤشرات المستوى الثالث (على مستوى الرؤية)

مؤشرات الأثر	رؤية المحافظة
1. مقدار الرفاه الاجتماعي المتحقق 2. نسبة البطالة 3. عدد فرص العمل التي تم خلقها خلال فترة تنفيذ الاستراتيجية	"تحسين الرفاه الاجتماعي في المحافظة بالحد من البطالة عن طريق خلق فرص عمل للشباب وتشجيع الاستثمار في كافة المجالات الانتاجية و بالتعاون بين شركاء التنمية"

12.2 مؤشرات المستوى الثاني (على مستوى الأهداف الاستراتيجية)

مؤشرات الأداء الاستراتيجية	الأهداف الاستراتيجية
- % النمو في العمالة المحلية في القطاع الزراعي - عدد المشاريع الزراعية الجديدة التي تم تنفيذها في المحافظة - عدد المشاريع المستفيدة من الصندوق الدوار / عدد الأسر التي تحولت الى أسر منتجة	هدف 1 تنمية الثروة الزراعية (النباتية والحيوانية)
- % النمو في العمالة المحلية في قطاع الموارد الطبيعية - الزيادة السنوية في % المنازل التي تستعمل الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء في المحافظة	هدف 2 استغلال الموارد الطبيعية من خامات ومصادر طاقة متجددة ونشرها
- % النمو في العمالة المحلية في القطاع السياحي - عدد السياح السنوي للمحافظة - اجمالي الدخل السياحي للمحافظة	هدف 3 دعم الصناعة السياحية ورفع القدرات المحلية لإيجاد منتج سياحي واعد
- حجم المخلفات الزراعية والحيوانية المستغلة سنوياً في المحافظة - حجم المياه المعالجة سنوياً والمستغلة لغايات زراعية	هدف 4 تقليص الآثار السلبية على البيئة لاستدامة مواردها

- عدد الدورات التدريبية المطروحة لتزويد الشباب بمهارات مطلوبة في سوق العمل - عدد المدربون على تلك المهارات - عدد المشتغلين من الشباب الذي تم تدريبهم	هدف 1 بناء قوة عاملة ماهرة ومحفزة بالمهارات المطلوبة في سوق العمل
- الزيادة في % الملتحقين في برامج التدريب المهني - الانخفاض في % المتسربين من برامج التدريب المهني - الزيادة في % المشتغلين من خريجي برامج التدريب المهني - درجة رضا أصحاب العمل عن خريجي برامج التدريب المهني	هدف 2 تقوية التدريب المهني وتوجيه الموارد البشرية للاتحاق بها
- عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تم تمويلها بناء على ورش التشبيك - عدد المعارض/ الأسواق التي تم تنظيمها لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة - عدد الذين تم تدريبهم من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة - عدد مساهمات الشركات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص عمل في المحافظة	هدف 3 زيادة تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتطوير قدراتها
- عدد أفكار المشاريع الانتاجية التي تم اطلاقها للاستفادة ما بين (الأردنيين والسوريين)	هدف 4 اعطاء الأولوية للعمالة الأردنية المؤهلة والاستفادة من العمالة الوافدة
- مقدار التحسن في مهارات الأعمال لدى طلاب الجامعات - % الارتفاع في وعي طلاب المدارس بمفاهيم الابداع وتأسيس الأعمال	هدف 1 تضيق الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل
- عدد الدراسات /الأبحاث العلمية المنشورة - عدد الدراسات العلمية المنشورة التي استخدمت في تطوير التقنيات الزراعية/الصناعية - عدد المتميزين في القطاع الزراعي والصناعي الذين تم دعمهم من قبل الجامعة	هدف 2 تعزيز القدرات المحلية في مجال الابداع
- عدد المبادرات الشبابية التي تم اطلاقها - عدد الفعاليات المشتركة بين الأندية والمراكز الشبابية ولجان المرأة ومراكز التدريب المهني والجامعات (عدد الشراكات)	هدف 3 تفعيل دور الأندية والمراكز الشبابية ولجان المرأة
- عدد خطط عمل "المشاريع المشتركة" التي تم اعدادها	هدف 1 تنظيم العمالة السورية وجعلها مكتملة للعمالة الأردنية وناقلة للخبرات
- حجم الدعم المقدم للمناطق الحرفية المشتركة - عدد المستفيدين من الدعم المقدم	هدف 2 تطوير المناطق الأكثر تأثراً بالأزمة السورية لتوفير فرص عمل مستدامة ومدررة للدخل
- مدى جاهزية وثيقة المؤسسة - عدد البرامج التدريبية المنفذة للجنة - عدد شراكات التنمية مع الجهات المانحة التي تم ابرامها لتحقيق مبادرات الاستراتيجية - مقدار الانجاز في خطة عمل اللجنة - عدد المبادرات التي تم تنفيذها بنجاح - عدد المؤشرات التي أظهرت تحسناً بناء على مبادرات الاستراتيجية التي تم تنفيذها	هدف 1 وضع اطار مؤسسي للجنة التنمية المحلية لضمان استدامتها
- عدد التشريعات النازمة للتشغيل والتنسيق بين المؤسسات العاملة بالتنمية - نسبة الوعي بأهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة	هدف 2 تطوير التشريعات النازمة للتشغيل والتنسيق بين المؤسسات العاملة بالتنمية نحو زيادة فرص العمل المتاحة للأردنيين

1. معايير التميز للمؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة
2. البرنامج التنموي لمحافظة المفرق، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2013-2016
3. خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية، وزارة التخطيط والأمم المتحدة، 2015
4. رؤية واستراتيجية الأردن الوطنية 2025
5. الأجندة الوطنية 2006-2015
6. خطة الأمم المتحدة لدعم التنمية والاستجابة للاجئين 2015-2017
7. استراتيجية التنمية الاقتصادية لمحافظة اربد 2007-2012، برنامج سابق الممول من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
8. الخطة الاستراتيجية للتنمية المجتمعية لمحافظة العقبة 2013-2020، سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة
9. الخطة الوطنية للتشغيل 2011-2020
10. الخطة الوطنية للتدريب المهني 2014-2020
11. الخطة الوطنية للريادة 2014-2018
12. الدليل العملي للتطوير الاقتصادي المحلي بعد الأزمات، منظمة العمل الدولية

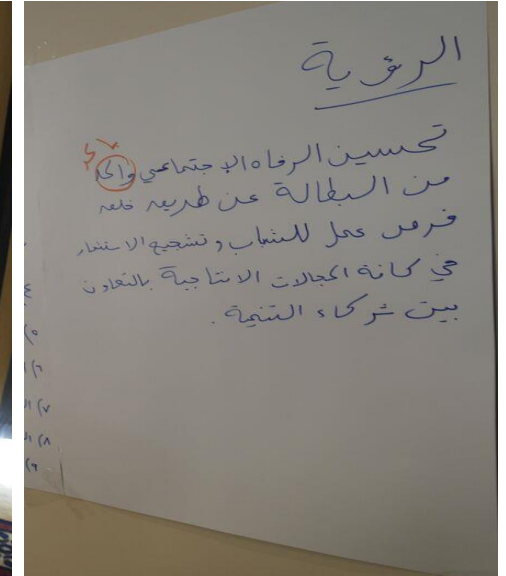
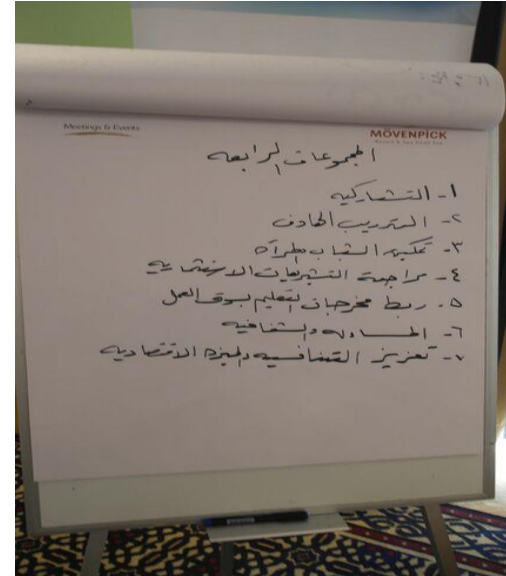
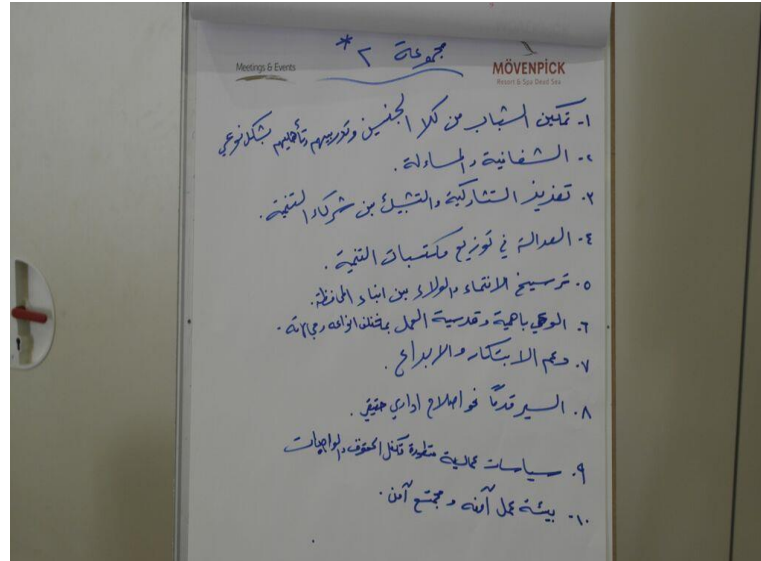
أ. أسماء أعضاء اللجنة المحلية لمشروع منظمة العمل الدولية في محافظة المفرق

الاسم	الجهة التي يمثلها
المتصرف/محمد عطاء الله غاصب الحمدان	مساعد محافظ المفرق لشؤون التنمية
عبدالمجيد حمد الحراحشة	رئيس وحدة التنمية في محافظة المفرق
فادي محمد الشبيل	موظف في وحدة التنمية المحلية
حمد بنيان السرحان	رئيس قسم أملاك الدولة
احمد غصاب الحوامدة	رئيس بلدية المفرق الكبرى
المهندس محمد عموش	رئيس وحدة التنمية في بلدية المفرق
عبدالله نويفع شديفات	رئيس غرفة تجارة المفرق
المهندس عوني خلف شديفات	مدير زراعة محافظة المفرق
الدكتور يوسف الشريدة	مدير معهد التدريب المهني
الدكتور محمد عيد الحراحشة	مدير بنك تنمية المدن والقرى
المهندس فتحي محمد بشابشة	مدير صناعة وتجارة المفرق
المهندس حازم اسماعيل شديفات	مدير تعاون محافظة المفرق
سعيد جبر سعيد	مدير تشغيل المفرق
نبيل يعقوب الصمادي	رئيس قسم التسويق/مديرية تشغيل المفرق
محمد خالد البدارين	مدير مركز إرادة / المفرق
فراس محمد العبدالله	مدير صندوق التنمية والتشغيل/المفرق
بكر احمد الخوالدة	مدير التنمية الاجتماعية /المفرق
المهندس بطرس يوسف الكوالييت	مدير مركز إقليمي المفرق للبحث والارشاد
المهندس أسامة أبو دلبوح	مركز إقليمي المفرق للبحث والارشاد
المهندس خضر سالم حسن	مدير زراعة البادية الشرقية
المهندس محمد دحدل	مدير زراعة البادية الغربية
ابراهيم سليم عودة	مدير الاقراض الزراعي/المفرق
المهندس شريف بني هاني	مدير بيئة محافظة المفرق
الدكتور عيد علي الزيود	مجتمع محلي
حسن محمد العويسات	مجتمع محلي

ب. جوانب من تمارين ومشاركات ورش عمل اعداد استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية







ج. المقارنات المرجعية التي تم الاطلاع عليها والاسترشاد بها خلال ورش اعداد استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية

1- المقارنات المرجعية لرؤى استراتيجيات مشابهة

الرؤية	
«اريد مركز التنمية الاقتصادية في اقليم الشمال ذو البيئة الاستثمارية الخالقة للفرص والمعرزة للإنتاجية المرتكزة على بنية تحتية ومعرفية متطورة وبيئة نظيفة وقوى بشرية مؤهلة»	رؤية محافظة اربد 2012-2007
«اقتصاد بقطاعات سياحية وصناعية وزراعية مزدهرة وبيئة استثمارية خالقة للفرص ومعرزة للإنتاجية مدعومة ببنية تحتية متطورة وقوى بشرية مؤهلة»	رؤية محافظة الكرك 2012-2007
«محافظة العقبة أنموذجاً في العمل المجتمعي والرفاه الاقتصادي»	رؤية محافظة العقبة 2020-2013
«تحسين نوعية حياة المواطن الأردني من خلال تحسين مستويات المعيشة، وتوفير الرفاه والأمان الاجتماعيين واستحداث فرص عمل جديدة»	الأجنحة الوطنية 2015-2006
«تحسين مستوى المعيشة للأردنيين من خلال زيادة التشغيل والأجور والمنافع والإنتاجية»	الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2020-2011
«خلق بيئة ملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لتنمو، وللريادة لتزدهر في كل من المناطق الحضرية والريفية لتسهم في خلق فرص عمل وانهاش الثروة الاقتصادية وتحقيق الرفاه الاجتماعي الاقتصادي»	الاستراتيجية الوطنية للريادة 2018-2014
«مجتمع سعيد يساهم في بناء اقتصاد أخضر، تحفزه حكومة متميزة منسجمة مع روح الاتحاد»	خطة عجمان 2021
«أن تصبح المقاطعة مكاناً ممتازاً للعيش والعمل حيث يتم تحقيق الرخاء الاقتصادي المستدام من خلال شركات مبتكرة وديناميكية بين الشركات والمجتمعات المحلية»	خطة التنمية الاقتصادية المحلية لمقاطعة براكنل الانجليزية 2014-2011

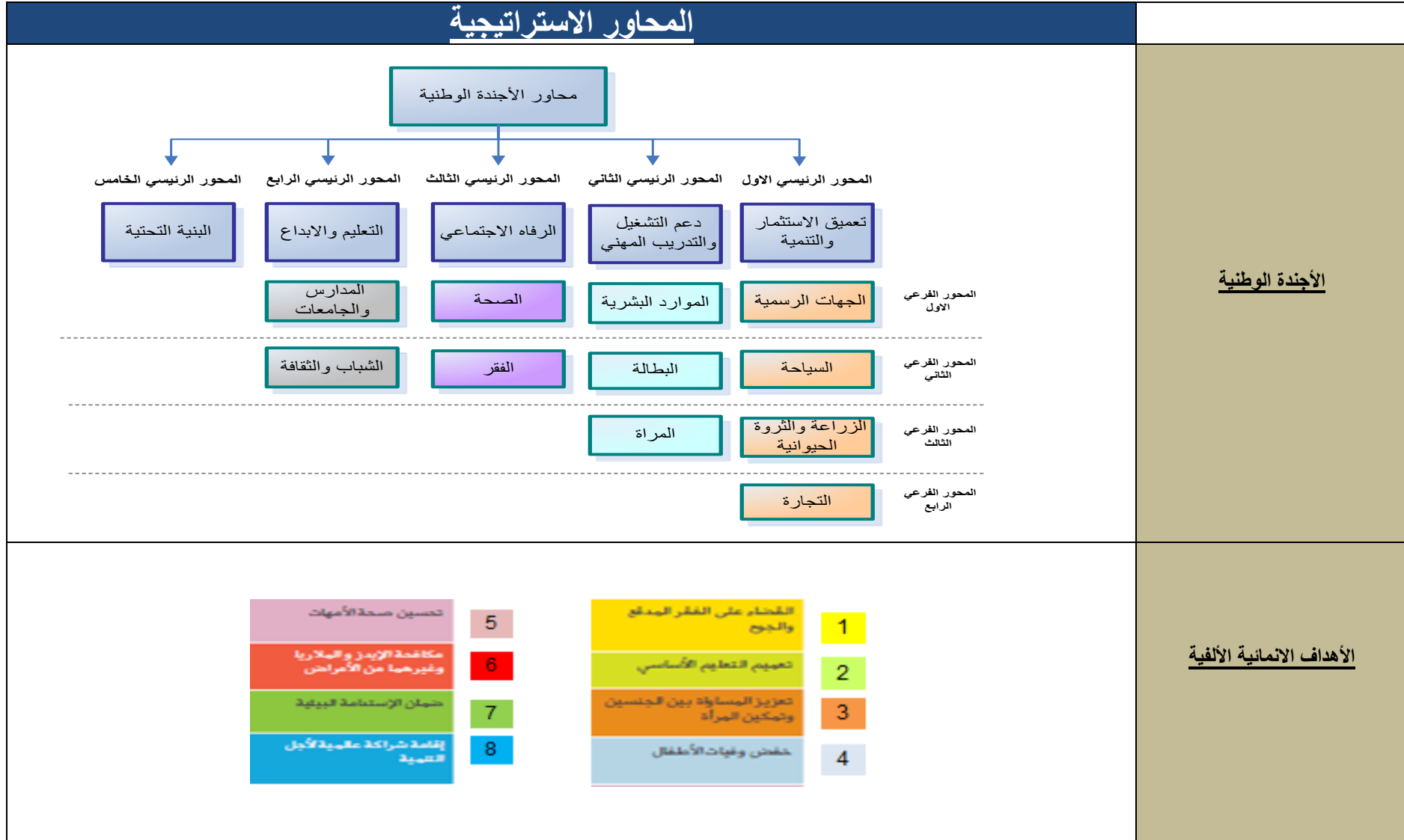
2- المقارنات المرجعية لمبادئ توجيهية أساسية لاستراتيجيات مشابهة

المبادئ التوجيهية الأساسية	
☐ مركز اقتصادي متميز مبني على المعرفة اللازمة ☐ قرارات لا مركزية محفزة وداعمة لتعزيز الانتاجية ☐ تطوير قطاع الزراعة والسياحة والخدمات المساندة بقيم مضافة عالية ☐ بنية تحتية متطورة وقوى بشرية مؤهلة ☐ بيئة استثمارية خالقة للفرص ☐ بيئة نظيفة وطاقة متجددة	<u>استراتيجية التنمية الاقتصادية</u> لمحافظة اربد 2012-2007
☐ <u>التشاركية والتمكين</u>: تفعيل مبدأ العمل بالنهج التشاركي الذي يعزز مبدأ العمل الجماعي والمشاركة الفاعلة الحرص تحمل المسؤولية والاستخدام الأمثل للموارد. ☐ <u>بيئة ايجابية للعمل</u>: العمل على خلق بيئة عمل ايجابية في العقبة من خلال توفير فرص عمل ملائمة لاحتياجات السوق وبما لا يتعارض مع منظومة القيم الأخلاقية والعادات والتقاليد السائدة في المنطقة. ☐ <u>الالتزام والمسؤولية</u>: حمل زمام المبادرة وأهمية الشعور بالمسؤولية عند تنفيذ المهام والأعمال. ☐ <u>الانتماء والنزاهة</u>: الشعور المخلص والإيمان بالانتماء والعمل صوب تطوير المجتمع المحلي والقناعة الأكيدة بذلك. ☐ <u>الشفافية(المصداقية)</u>: تفعيل أسس العمل الجاد ومصداقية العمل وعدم التحيز والإنقياد لأي جانب أو اتجاه من شأنه أن يقوض دعائم التنمية والتطوير المجتمعي.	<u>الخطة الاستراتيجية للتنمية</u> <u>المجتمعية لمحافظة العقبة</u> 2020-2013
☐ المشاركة ☐ الملكية، المساءلة، الشفافية ☐ تطوير القدرات، المساواة بين الجنسين، الاستدامة ☐ الروابط المشتركة بين القطاعات ☐ دعم صياغة السياسات ☐ تمكين المرأة والشباب	<u>مشروع برنامج الأمم المتحدة</u> <u>الانمائي لتخفيف أثر أزمة اللاجئين</u> <u>السوريين في المجتمعات المضيفة</u> <u>الأردنية</u>

أبعاد الأجندة الوطنية - الانضباط المالي - الاستقرار السياسي الداخلي - الإصلاح الإداري - تطوير القضاء - المساواة - الشفافية - المشاركة الاجتماعية - قطاع إعلامي حر ومسؤول - التنمية السياسية والمشاركة - الحرية الدينية - دعم العاطلين عن العمل - المساواة أمام القانون - الحصول على الرعاية الصحية - الحد الأدنى للأجور - الحد الأعلى لساعات العمل - حرية التجمع - سلامة الأشخاص والممتلكات - الاستدامة البيئية - حرية التعبير - حقوق المواطنة - سياسات عمالية ملائمة - التدريب المهني التوعوي - دعم العمالة - زيادة التنافسية الاقتصادية - حرية انتقال رؤوس الأموال - إزالة العوائق التجارية - تشجيع الشركات المبتدئة - دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - التعليم التوعوي - سياسات عمالية ملائمة - شبكة نقل آمنة وكفوءة - استخدام أمثل للمياه - الزراعة المستدامة - طاقة ذات جدوى اقتصادية - فرصة استخدام تقنية الاتصالات والمعلومات - تعزيز الصناعة - خدمات مالية متطورة وبه نفس الوقت المحافظة على الالتزام بالانضباط المالي	الأجندة الوطنية 2015-2006
الإمتثال للقانون	رؤية 2025

☐ التوافق والتكامل مع الاستراتيجيات الوطنية الأخرى ☐ الشراكة مع القطاع الخاص ☐ تحقيق الرفاه الاجتماعي ☐ فعالية وكفاءة وموضوعية التشريعات ☐ التميز المؤسسي ☐ الشفافية والنزاهة والحوكمة الرشيدة ☐ تطوير قدرات الكوادر البشرية	<u>استراتيجية حكومة عجمان</u> 2021
☐ المشاركة والحوار الاجتماعي ☐ الشراكة بين القطاع الخاص والعام ☐ النمو المستدام ☐ التماسك الاجتماعي ☐ تحفيز المشاركة في صناعة القرار ☐ تعزيز عمليات المؤسسة ☐ الابتكار والابداع ☐ التخفيف من حدة الفقر	<u>الدليل العملي للتطوير الاقتصادي</u> <u>المحلي بعد الأزمات</u> <u>منظمة العمل الدولية</u>

3- المقارنات المرجعية لمحاور استراتيجية لاستراتيجيات مشابهة



رؤية الأردن ٢٠٢٥ - النتائج المرجوة المواطن مواطنون متممون ومشاركون الصحة مستوى صحي مرتفع التعليم أردنيون يمتلكون المهارات للنجاح مشاركة القوى العاملة أردنيون يشاركون بفعالية في الاقتصاد التشغيل فرص عمل لائقة ومجزية للأردنيين المجتمع مجتمع آمن ومستقر سيادة القانون الثقة بالقانون والإلزام بأحكامه المواطنة الفاعلة مجتمع فعال مبني على مواطنة فاعلة الأسر والمجتمعات المحلية أسر ومجتمعات محلية متماسكة الفقر والحماية الاجتماعية حماية وتمكين المحتاجين في المجتمع وتوفير الحياة الكريمة السلامة والأمن مجتمع آمن الأعمال قطاع خاص ديناميكي ومنافس عالمياً التجارة والنافسية مركز إقليمي قادر على المنافسة بيئة الأعمال بيئة تشريعية فعالة ومستقرة رأس المال من أجل النمو تأمين رأس مال لدعم الأعمال والمشاريع التنموية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بيئة داعمة ومحفزة لتأسيس الأعمال مساهمة القطاع في النمو عناقد منافسة إقليمياً، تشجع التصدير وتوفر فرص عمل للأردنيين الحكومة حكومة ذات كفاءة وفعالية إستقرار الاقتصاد الكلي خدمات مالية تحافظ على ثقة المستثمرين والأسواق حجم وجودة خدمات القطاع العام خدمات حكومية فاعلة وقائمة على العدالة، وتركز على المواطن الإدارة/التنسيق التميز في صنع السياسات وتطبيقها على الصعيد الحكومي الشفافية / المساءلة المؤسسات الحكومية ومسؤولة أمام البرلمان والمواطنين وتعمل بنزاهة أمن الموارد إدارة مستدامة طويلة الأمد لإحتياجات الغذاء والطاقة والمياه البنية التحتية بنية تحتية بمواصفات عالمية تدعم التنمية	رؤية 2025
المحور الأول: توجيه الموارد المحور الثاني: التمكين والتدريب المحور الثالث: تكامل الأدوار والمسؤوليات المحور الرابع: سهولة الطرح والتنفيذ	استراتيجية محافظة العقبة (2020-2013)
المحور الأول تعزيز إصلاحات الأنظمة المحور الثاني تحقيق المساواة الاجتماعية المحور الثالث الخدمات الاجتماعية ذات الجودة المتصصة المحور الرابع الاستثمار بفترة الشباب المحور الخامس حماية البيئة المحور السادس الاستجابة للأجثين	إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة في المملكة الأردنية الهاشمية 2017-2015

4- المقارنات المرجعية لغايات استراتيجية لاستراتيجيات مشابهة

المقارنات المرجعية	استراتيجية محافظة العقبة (2020-2013)
	خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية
1- المحافظة على تحسين مستويات الأمن الغذائي من أجل انقاذ أرواح الكثيرين وتوفير سبل العيش والتمكين من التكيف مع أثر الأزمة السورية والتعافي منه	مشروع برنامج الأمم المتحدة الانمائي لتخفيف أثر أزمة اللاجئين السوريين في المجتمعات المضيفة الأردنية
2- وضع السياسات والآليات اللازمة للمشاركة الفعالة لفئة الشباب من الذكور والاناث في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية 3- حماية اللاجئين وتقديم المساعدات الانسانية والعمل مع المجتمعات المستضيفة للاجئين من أجل التخفيف من أثر الأزمة السورية	اطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة في المملكة الأردنية الهاشمية 2017-2015
1- اعداد قوى عاملة أردنية مؤهلة متحفزة للانخراط في سوق العمل وتلبية متطلباته 2- تمكين القطاع الخاص من زيادة النمو في الانتاجية واستحداث فرص عمل أفضل للأردنيين	(الخطة الوطنية للتشغيل 2020-2011)
1- تعزيز خلق فرص العمل وتوليد الدخل عن طريق تشجيع دخول شركات مبتدئة وتحسين أداء ونمو الشركات الصغيرة والمتوسطة القائمة لرفع مساهمة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد الأردن	الخطة الوطنية للريادة 2018-2014

5- المقارنات المرجعية لأهداف استراتيجية لاستراتيجيات مشابهة

المقارنات المرجعية

استراتيجية محافظة اربد

الأهداف الاستراتيجية

إطلاق أجنحة إعلامية
توعوية ارشادية
لترسخ مفهوم
الانتاجية والتنمية
الاقتصادية

تعزيز ودعم البحث
العلمي وتطوير
منهجياته للاستفادة
من مخرجاته في
تطوير قطاع
الزراعة، السياحة،
التعليم، الصناعة

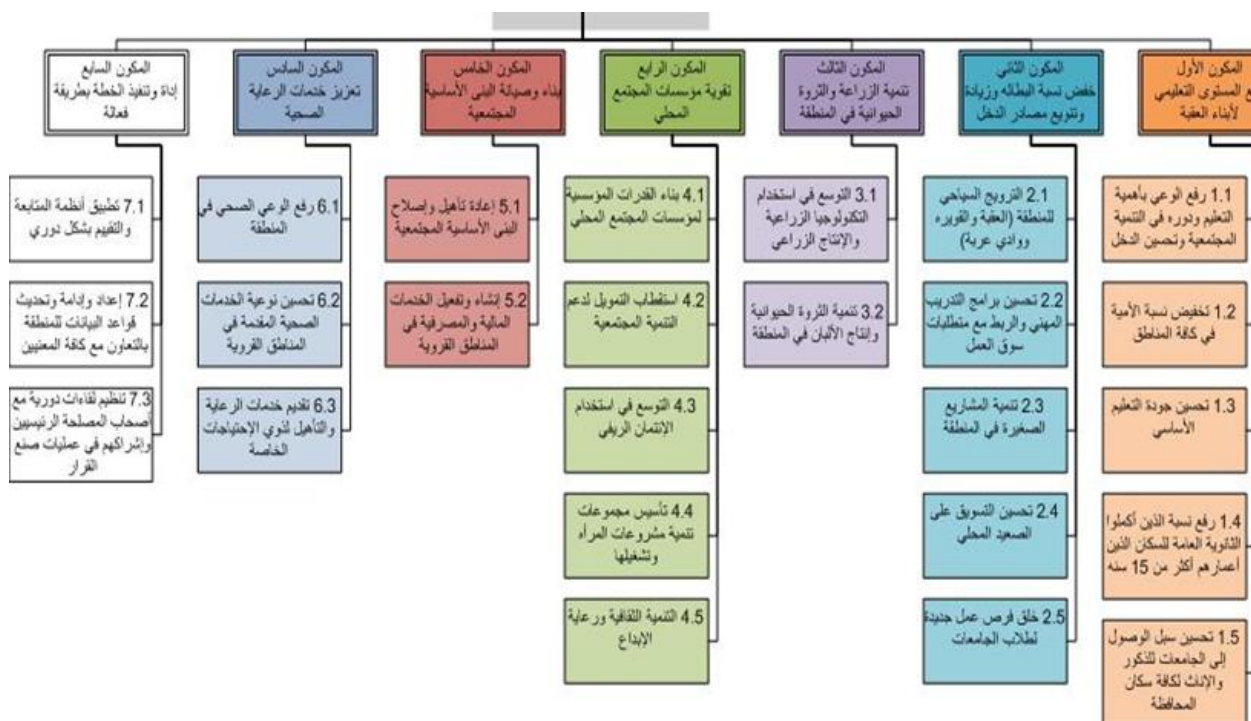
تأسيس مجلس
اقتصادي يخطط
ويتابع ويراقب عملية
التنمية الاقتصادية
لايجاد بيئة داعمة
لتعزيز الانتاجية
وخلق فرص عمل

وضع وتنفيذ آلية
تضمن تطوير وتدريب
المهارات والقدرات
البشرية والمؤسسية
وتهيئة نماذج ريادية
متميزة داعمة للبيئة
الاستثمارية
والاقتصادية

استراتيجية محافظة العقبة
(2020-2013)

غايات استراتيجية

الأهداف الاستراتيجية



اللامركزية	هدف (1)	اصدار قانون اللامركزية وصياغة استراتيجية وطنية وخطة وطنية لتنفيذ تطبيقات قانون اللامركزية والاصلاحات المترتبة
	هدف (1)	توسيع شبكة التدريب المهني وتشجيع الالتحاق بها
	هدف (2)	تعزيز المطابقة بين الأنشطة التعليمية واحتياجات سوق العمل
خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية	4-	خلق فرص عمل أفضل وأكثر للفئات المحتاجة من النساء والذكور والاناث من الشباب
	5-	انعاش الاقتصاد المحلي في المناطق الأكثر تأثراً بالأزمة لتوفير فرص عمل مستدامة ومرددة للدخل
اطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة في المملكة الأردنية الهاشمية 2015-2017	1-	الهدف 4.2: تطوير قدرات الشباب وتدريبهم لغايات التوظيف
	2-	الهدف 6.2: مساعدة المجتمعات المضيفة بغية التخفيف من تأثير أزمة اللاجئين السوريين على الأردن
الخطة الوطنية للتشغيل (2020-2011)	3-	تطوير نوعية مخرجات منظومة التعليم والتعليم العالي والتعليم المهني والتقني
	4-	رفع نسبة المشاركة في سوق العمل
	5-	تنظيم العمالة الوافدة والاستفادة من العقول المهاجرة
	6-	توجيه سياسات الاستثمار وبرامج التشغيل نحو زيادة فرص العمل المتاحة للأردنيين
	2-	زيادة معدل انشاء شركات جديدة وتشمل الشباب والمرأة
	3-	زيادة نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة وذات النمو المرتفع
الخطة الوطنية للريادة 2018-2014	4-	زيادة عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة المنتجة والمستفيدة من برامج التطوير وتحسين الجودة للتمكن من المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية
	5-	تسهيل الوصول للتمويل والخدمات الشاملة لتطوير الأعمال في كل المحافظات
	- إعادة هيكلة الإطار المؤسسي والمؤسسات المعنية بدعم التشغيل والتدريب المهني.	
	- تشجيع الإحلال التدريجي للعمالة الأجنبية.	
	خطة الوطنية للتدريب المهني	
الخطة الاستراتيجية لمؤسسة التدريب المهني	1. الاستجابة لمتطلبات سوق العمل والمجتمع بجودة مضمونة ومستدامة.	
	2. تطوير نظام تدريب مهني يتصف بالاستجابة والارتباطية والكفاءة والفعالية والمسائلة والاستدامة وضبط الجودة.	
	3. زيادة مشاركة القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني في منظومة عمل المؤسسة.	
	4. ضمان فرص التدريب لتحقيق مشاركة اكبر للمرأة في سوق العمل.	

د. المبادرات المطروحة في الخطط الوطنية المتقاطعة والمشاريع القائمة التي تم الاطلاع عليها لغايات وضع مبادرات خطة العمل التنفيذية

المبادرات المطروحة	الخطط الوطنية
- خلق فرص عمل قصيرة المدى للأسر الأردنية المتضررة في المجتمعات المستضيفة - دورات تدريبية لمهارات الأعمال والمهارات المهنية (التلمذة الصناعية) - تقييم لتطوير مديريات التوظيف ومراكز التدريب المهني ورفع قدرات موظفيها لتطوير مناهج تدريبية أفضل و توفير خدمات فعالة في عمليات الارشاد الوظيفي - تحسين إدارة سوق العمل والامتثال لمعايير العمل الوطنية، جنبا إلى جنب مع وزارة العمل - دعم إنشاء ونمو المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة (المشاريع الصغيرة والمتوسطة) المستهدفة للأسر الأردنية الضعيفة من خلال تقديم المنح، توفير الدورات التدريبية، عقد المؤتمرات واللقاءات التعريفية - وضع سياسات لتنظيم قطاع العمل غير المنظم (غير الرسمي) - تسهيل التنمية الاقتصادية المحلية القائمة على المشاركة والشاركة بين القطاعين العام والخاص - دعم إنشاء تعاونيات وجمعيات لتعزيز الأنشطة الاقتصادية المحلية والتماسك الاجتماعي في المجتمعات المضيفة - تأهيل البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية - دعم الزراعة وسبل العيش القائمة على الثروة الحيوانية من خلال الزراعة المنزلية والتصنيع الزراعي والتسويق	<u>1- خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية</u>
- برنامج تدريب وتشغيل خريجي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - برامج التدريب في قطاع المحروقات، المطاعم، المحيكتات وتحسين بيئة العمل في هذه القطاعات - تطوير برامج ومناهج التدريب المهني - عقد ورشات تدريبية وتنقيفية لزيادة الاقبال على الحرف (المبلغ المرصود قليل جداً 2000 دينار) - تقديم حوافز للمتدربين داخل معهد التدريب المهني - تحسين بيئة العمل في القطاعات التي تعمل بها العمالة الوافدة لجعلها أكثر جذباً للعمالة المحلية - اقامة مركز للتوجيه المهني والأعمال في جامعة آل البيت	<u>البرنامج التنموي لمحافظة المفرق</u>

- توجيه الدعم للصناديق الاقراضية لقطاعات الزراعة والصناعات القائمة عليها - مشروع المنح الصغيرة ومشروع التمويل الميكروي وبرنامج تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة - دعم الجمعيات التعاونية الزراعية - دعم البناء المؤسسي للجمعيات الزراعية المتخصصة - منح الحوافز والدعم لقطاع النقل	
- تصميم وتوفير برامج الأعمال والتدريب المهني المطلوبة من سوق العمل - تسهيل توفير فرص العمل الدائمة من خلال التنسيب الوظيفي والتدريب الميداني - رفع قدرات موظفي مديريات التوظيف ومراكز التدريب المهني لتطوير مناهج تدريبية أفضل و توفير خدمات فعالة في عمليات الارشاد الوظيفي - تقديم مجموعة من خدمات دعم الشركات الناشئة (وسائل ومنح) - دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بدورات للمهارات المتقدمة و الحصول على التمويل لضمان استدامها وتوسيع نطاق أعمالها - تعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة في تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك مقدمي الخدمات المالية، ومقدمي خدمات تنمية الأعمال والمؤسسات الحكومية و البرامج لتسهيل تبادل المعلومات وحصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الخدمات - تنمية قدرات اللجنة المحلية لتحديث الخطط الاقتصادية الاجتماعية وتشجيع الابتكارات وصياغة الاتفاقيات بين القطاع العام والخاص لتعزيز تقديم الخدمات الأساسية وخلق فرص العمل	منظمة العمل الدولية ILO
- مراجعة جميع برامج التدريب المهني والتقني القائمة بحلول عام 2020 وتعديلها - دعم كل برنامج أو مجموعة من البرامج من قبل فريق استشاري من ممثلي الصناعة ليشاركوا في مجموعة واسعة من التدخلات المتعلقة بتصميم وتطوير، وتقييم ومراجعة البرامج - تطوير 100٪ من البرامج الجديدة نتيجة للطلب الصريح من الصناعة وبناء على المعايير المهنية و غيرها من معيار الصناعة الدولية المعتمدة - تصميم دورات لتمكين الشباب العاطلين عن العمل للبدء بالأعمال التجارية الصغيرة من المنزل. - تعزيز جاذبية التدريب المهني والتقني - زيادة الشمولية لنظام التدريب المهني والتقني للنساء والشباب ، والمعوقين - برامج التلمذة الصناعية المصممة لتعزيز فرص العمل للنساء. - خدمات الإرشاد الوظيفي الفعالة للطلاب وتزويد الطلاب مهارات البحث عن وظيفة.	الخطة الوطنية للتدريب المهني 2020-2014

- السماح للأجانب بدء مشاريعهم الخاصة بشرط أن يتم تعيين الأردنيين في تلك المشاريع - توظيف المؤهلين وذوي الخبرة من اللاجئين للاستفادة من خبراتهم	
- تصميم برنامج للتوعية بريادة الأعمال في المحافظات بالتعاون مع الجامعات والمنظمات - ادراج "ريادة الأعمال" في المناهج الدراسية الأساسية في النظام التعليمي الابتدائي والثانوي والمهني والجامعي - تشجيع إنشاء مراكز ريادة الأعمال في الجامعات لتعزيز روح المبادرة كخيار للطلاب وتوفير المعلومات والخدمات الاستشارية للخريجين الجدد - تطوير وتقديم برامج تحديث وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتعزيز الإنتاجية والنمو - توفير التمويل اللازم لتمكين المزيد من الشركات الصغيرة والمتوسطة للمشاركة في برامج التدريب الإداري - إنشاء وحدات تنمية الأعمال (BDUs) في المحافظات لتوفير منصة موحدة للمعلومات والخدمات الاستشارية، زيادة عدد الحاضنات - تقديم منح البذور لرواد الأعمال من الشباب والنساء الذين لديهم صعوبة في الحصول على التمويل من البنوك بسبب عدم وجود تاريخ ائتماني وضمانات - تقديم الدعم لتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة ذات النمو المرتفع لتحديد الفرص المتاحة في الأسواق التصديرية والسعي لتحقيق تلك الفرص	الخطة الوطنية للريادة

الجهات الداعمة	مشاريع تنمية أخرى
الحكومة الكندية	- مشروع تلبية احتياجات التنمية الفورية في المجتمعات المضيفة للاجئين
البنك الدولي	- مشروع الخدمات الطارئة وبرنامج الاستجابة الاجتماعي
الاتحاد الأوروبي + UN Women	- مشروع التنمية السياسية والاقتصادية للمرأة
UNESCO UN Women	- تمكين المرأة الريفية في محافظة المفرق من خلال ادارة موقع أم الجمال والحفاظ عليه كنشاط مدر للدخل
United Kingdom+ DFID	- مشروع الصندوق الائتماني للبنك الدولي لتوفير منح للبلديات الأردنية المستضيفة للعدد الأكبر من اللاجئين السوريين
GIZ	- مشروع خلق الوظائف في قطاع المياه والطاقة
JICA	- مشروع تفعيل وتوسعة خدمات وأنظمة التوظيف والارشاد المهني - مشروع دعم مؤسسات التدريب المهني

USAID+ ILO	- مشروع عمل أفضل
الحكومة الكندية + وزارة التربية والتعليم + وزارة التعليم العالي	- مشروع الشراكة الأردنية الكندية لتمكين الشباب والتوظيف
USAID	- مشروع مساعدة المشاريع الصغيرة
USAID	- مشروع التنافسية الأردني
الاتحاد الأوروبي	- مشروع التسهيلات الائتمانية المستدامة
USAID	- مشروع مساندة الأعمال المحلية LENS



International
Labour
Organization

منظمة العمل الدولية

المكتب الاقليمي للدول العربية

أريكو سنتر - شارع جوستنيان - القنطاري

ص.ب. 4088 - 11 رياض الصلح 1107-2150 بيروت - لبنان

هاتف: + 961 (1) 752400

فاكس: + 961 (1) 752405

بريد الكتروني: beirut@ilo.org

شبكة انترنت: www.ilo.org/arabstates

تابع منظمة العمل الدولية في الدول العربية على تويتر: iloarabstates@